





ترجمات (١٣)



سرقة الدول

العودة إلى الذهب

د. أحمد كاميل ميرا

ترجمة

عثمان إبراهيم التويجري

nama-center.com



لماذا هذا الكتـــاب ؟

إن المناقشة النقدية للنظام النقدي القانوني العالمي القائم على الفائدة يعتمد بشكل كبير على بيان العيوب الكثيرة المتأصلة في هذا النظام خاصة فيما يتعلق بالاستقرار والعدل. بينما يمثل نظام «الدينار الذهبي» نموذجًا مختلفًا للنظام النقدي الدارج.

يستعرض المؤلف في هذه الدراسة، التي تصدر في نسختها العربية عن مركز نماء = كيف تخسر الدول النامية بالتحديد خسارة كبيرة في النظام النقدي القائم على الفائدة؟

ويناقش المؤلف أسباب تقارب العولمة والتحرر المالي من الاستعمار، ومدى مناسبة ذلك للاستعمار. كما يناقش الكتاب أسباب استحالة عمل البنوك الإسلامية ضمن النظام النقدي الحالي بصورة مستقلة عن معدلات الفائدة أو الربا المحرم.

ومع كون الكتاب نشر عام ٢٠٠٤،وذلك قبل حدوث الأزمة الاقتصادية بأربع سنوات، إلاأنه أدرك جانبًا من خلل النظام النقدي العالمي وحذر من أثاره السلبية خاصة على الدول والمجتمعات الناشئة والمسلمة، والتي ظهرت تبعاتها بإفلاس دول ومصارف وشركات مالية عملاقة في عام ٢٠٠٨.

يطرح الكتاب مناقشة مهمة حول إمكانية استخدام الدينار الذهبي في تسوية الميزان التجاري الثنائي والمتعدد الأطراف، كما يوضح جملة من المزايا المتعددة للدينار الذهبي والتي منها تفوقه باعتباره أداة للتحوط لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي مقارنة بالأدوات المشتقة الأخرى.



ترجمـــات (١٣)

المؤلـف:

د. أحمد كاميل ميرا

- أستاذ سابق بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- عميد معهد المصرفية والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- حاصل على درجة الدكتوراه في التجارة والمحاسبة من جامعة نورث تكساس، وشهادة التخرج والماجستير في مجال الاقتصاد من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- تشمل مجالات اهتمامه وخبراته: الأسواق المالية، تحليل الاستثمار، الاقتصاد الكلي، واقتصاد القضايا الاجتماعية.
- له عدد من المقالات والبحوث الاقتصادية المنشورة.

المترجم:

عثمان التويجري

- أكاديمي سعودي بجامعة القصيم، حاصل على الماجستير في المصرفية الإسلامية والتمويل من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عام ٢٠١٣، ويحضر الآن للدكتوراه في نفس التخصص والجامعة.

الثمن: ١٠ دولار
أو ما يعادلها







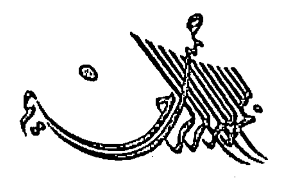
بإشراف
د. محمد بن سعود العصيمي

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

info@nama-center.com

سرقة الدول

العودة إلى الذهب





ترجمـــات (١٣)

سرقة الدول

العـودة إلى الذهـب

د. أحمد كاميل ميرا

ترجمة

عثمان إبراهيم التويجري



سرقة الدول
(العودة إلى الذهب)
المؤلف: د. أحمد كاميل ميرا / ترجمة: عثمان إبراهيم التويجري

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء».



بيروت - لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

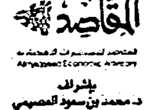
E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
كاميل/ أحمد
سرقة الدول (العودة إلى الذهب)، أحمد كاميل ميرا (مؤلف)، عثمان التويجري (مترجم)
٢٧٢ ص، (ترجمات؛ ١٣)
ببليوغرافيا ٢٥٩ - ٢٧٢
٢٤×١٧سم
١. الاقتصاد. ٢. الدينار الذهبي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-736-5



هذا الكتاب هو الترجمة العربية لكتاب:
The Theft of Nations:
Returning To Gold
Ahamed Kameel Mydin Meera
Publisher: Coronet Books
(September 30 , 2004)



بإشراف
د. محمد بن سعود العصيمي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ
ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾

[العصر: ١٠٣]

إلى والدي

ميدين ميرا ألابيتشي

وإلى كل من يضعون الحقيقة فوق الذات

المحتويات

تمهيد

هذا الكتاب نقد للنظام النقدي القانوني العالمي القائم على الفائدة؛ إذ يوضح العيوب الكثيرة المتأصلة في هذا النظام، لاسيما جوانب الاستقرار والعدل، ثم يؤيد النظم المالية الحقيقية مثل الدينار الذهبي، الذي طرحه الدكتور مهاتير محمد، بوصفه حلًّا أو مخرجًا من أزمة النقود القانونية. ويشير مصطلح «دينار» ببساطة إلى وحدة وزن للذهب، تمامًا مثل دينار الذهب البريطاني (sovereign) والعملات الذهبية الأخرى. ومن ثَمَّ فكلامنا عن الدينار الذهبي ينطبق تمامًا على كل السك النقدي الذهبي أو حتى الذهب ذاته.

يبدأ الكتاب بعرض كيف تخسر الدول، خاصة الدول النامية، خسارة كبيرة في النظام النقدي القانوني القائم على الفائدة، ويحاول أن يناقش مع القارئ أسباب تقارب العولمة والتحرر المالي من الاستعمار، وكيف أنَّ المجتمع الخاضع تمامًا هو الذي يناسب هذا الاستعمار. إضافة إلى ذلك، يناقش الكتاب أيضًا أسباب استحالة عمل البنوك الإسلامية، ضمن النظام النقدي الحالي، بصورة مستقلة عن معدلات الفائدة أو الربا الذي يحرمه

الإسلام. ثم يناقش الكتاب كيف يمكن استخدام الدينار الذهبي في تسوية الميزان التجاري الثنائي والمتعدد الأطراف وفي المعاملات الداخلية. كذلك يتناول الكتاب المزايا المتعددة للدينار الذهبي مقارنة بالنظام النقدي القانوني، بما في ذلك تفوقه باعتباره أداةً للتحوط لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي مقارنة بالأدوات المشتقة الأخرىٰ مثل: الأسعار الآجلة للعملة، والعقود الآجلة، وعقود الخيار.

راعينا في تأليف هذا الكتاب القارئ غير المتخصص ومن ثَمَّ تجنبنا النماذج الرياضية المعقدة، ولا يهدف الكتاب إلىٰ إرهاق القارئ بالإحصاءات والجداول؛ ولكن يدعو القارئ إلىٰ إمعان النظر في الأمور. وعلىٰ الرغم من ذلك؛ فالآراء ووجهات النظر التي يعرضها هنا تعبِّر عن المؤلف وحده، ولا تعبر بالضرورة عن آراء ووجهات نظر رئيس الوزراء الماليزي أو الحكومة أو الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

أحمد كاميل ميدين ميرا

كوالالمبور

شكر وتقدير

واجب علينا شكر أناس كثيرين علىٰ دعمهم في تأليف هذا الكتاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ شكر خاص إلىٰ أمي مدام بيفي فاطمة محمد إبراهيم التي مثَّل تشجيعها ودعاؤها دافعًا كبيرًا لي. إضافة إلىٰ ذلك، شكر خاص إلىٰ صديق عمري رايس حسين محمد عريف، الذي كان حريصًا علىٰ تأليف هذا الكتاب. كذلك أشكر زملائي وأصدقائي وطلابي علىٰ دعمهم ونصائحهم ومساعدتهم، وأخص بالشكر: الدكتور أزيودين أحمد، زميل مؤسسة البخاري، ومحمد عدنان هولدين، وأندرو لوبيز، ومحمد فردوس قدير محيي الدين، وموسىٰ لارباني علىٰ مراجعة المسودة الأولىٰ وتقديم اقتراحات قيمة.

كذلك شجعني نجاح كتابي السابق «**الدينار الذهبي الإسلامي**» 'The Islamic Gold Dinar' الذي نشرته دار نشر مطبوعات بيلاندوك والمؤتمر الدولي التالي عام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي العالمي المستقر والعادل، الذي عُقد في مدينة كوالالمبور، ماليزيا، في شهر أغسطس ١٩-٢٠. وأدين بالفضل إلىٰ المتحدثين والمشاركين في المؤتمر علىٰ وجه الخصوص للمناقشات القيمة

التي أفدت منها، علىٰ سبيل المثال: تان سري داتو نور محمد يعقوب، المستشار الاقتصادي الخاص لرئيس وزراء ماليزيا، والبروفيسور بيرنارد ليتار (مؤلف كتاب «مستقبل النقود» "The Future of Money"، وطارق الديواني (مؤلف كتاب «مشكلة الفائدة» "The problem with Interest")، والقس بيتر تشالين ورودني شيكسبير من المجلس المسيحي للعدالة النقدية (بريطانيا)، والبروفيسور ماشودول علام تشودهوري (مؤلف كتاب «النقود في الإسلام» "Money in Islam")، والبروفيسور كبير حسن، والدكتور مظهر إقبال، والبروفيسور محمد أنور. وأخص بالشكر أيضًا المسؤولين عن تنظيم المؤتمر، والقائمة تطول؛ إلا أنَّه لا يفوتني أن أخصَّ بالشكر: تان سري داتو سانوسي جنيد، رئيس الجامعة الإسلامية بماليزيا، والبروفيسور الدكتور محمد كمال حسن، رئيس الجامعة، والبروفيسور المساعد الدكتور محمد عزمي عمر، نائب رئيس الجامعة (للشؤون الأكاديمية)، وداتو ميجات محمد ميجات عبد الوهاب، المدير الإداري لدار السك الملكية بماليزيا، وأعضاء هيئة التدريس بقسم إدارة الأعمال. وأودُّ أن أنتهز هذه الفرصة في تهنئة دار السك الملكية بماليزيا علىٰ إطلاق أو عملة للدينار الذهبي الماليزي في يوم ٢٨ من شهر يوليو عام ٢٠٠٣.

لا تكتمل قائمة الشكر والتقدير إلا بذكر زوجتي نورميني صالح التي تستحق بالتأكيد مكانةً خاصة علىٰ ما قامت به من تشجيعٍ وتفهم ودعم ودعاء.

مُقدِّمة

أصبح الدينار الذهبي يجتذب بعض الاهتمام من قطاعات مختلفة، بما في ذلك القطاع المصرفي، والقطاع الخاص، والحكومات والدراسات الأكاديمية. ويبدو أنَّ الموقف في النظام النقدي العالمي قد أقنع الكثيرين بالمشكلات المتأصلة في النظام النقدي القانوني fiat monetary system القائم علىٰ الفائدة، وبخاصة طبيعته غير العادلة وغير المستقرة. وعند البحث عن حلول، بدأ الكثيرون يرون الذهب بديلًا واعدًا وصالحًا للاستخدام، وهو ما يعد أيضًا حلقة وصلٍ مفقودة ومهمة علىٰ الصعيد المالي والمصرفي الإسلامي. ويوشك النظام المالي العالمي الحالي علىٰ الانهيار؛ بسبب الطبيعة غير المستقرة للنظام النقدي الورقي المعتمد. ولقد أصبحت النقود القانونية fiat money أداة رائعة للمجازفة والاستغلال والتلاعب بالأسعار والهيمنة الاقتصادية والاستعمار. ويعد حال العالم الإسلامي خير مثالٍ علىٰ هذا، وبناء علىٰ الاقتراح الماليزي؛ يُستخدم الدينار الذهبي في البداية لتسوية الميزان التجاري الثنائي والمتعدد الأطراف بين مجموعة من الدول المشاركة. وكان الدينار الذهبي عملة العالم

الإسلامي حتىٰ سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤. وباعتبار أنَّ الدينار كان العملة الوحيدة للعالم الإسلامي في ذلك الوقت؛ فقد وحَّد الدول الإسلامية باعتبارها كتلة تجارية، وقد ازدهرت التجارة من المغرب في الغرب إلىٰ ملقا في الشرق. وقد ظهر في ذلك الوقت حُكم إسلاميٌّ قوي، في ظل هيمنة المسلمين علىٰ المعرفة والاقتصاد العالمي والسياسة.

كان حادث سقوط الخلافة العثمانية أمرًا مؤسفًا في التاريخ الإسلامي؛ نتيجة لذلك، وجد العالم الإسلامي نفسه مفككًا ومستعمرًا، وحلَّت العملات القومية التي هي في الأساس نقود ورقية محلَّ نظامه النقدي القائم علىٰ الذهب والفضة في ذلك الوقت. ولأول مرة دخل الربا بتفاخر إلىٰ العالم الإسلامي، وبهذه الطريقة نجح في تهميش تعاليم الديانات الإبراهيمية الثلاث كلها -اليهودية والمسيحية والإسلام- التي تُحرِّم بشدة التعامل بالربا. ومع اعتماد العملة الورقية والفائدة، انقسم المسلمون انقسامًا كبيرًا وأصبحوا لا يقوون علىٰ ردِّ العدوان، وتحولت الحضارة المزدهرة الوافرة في الثروة والمعرفة والقوة إلىٰ أمَّةٍ مبتلاة بالفقر ونسبة أميَّة عالية وضعفٍ وتخلف، وتعرضت إلىٰ اضطهاد كبير. وحتىٰ حضارة كبيرة مثل مصر، والتي مازال نيلها خصبًا كما كان تحولت الآن إلىٰ حالة دائمة لـ«الدولة النامية» داخل هذا النظام. كثير من الدول النامية، بما في ذلك معظم الدول الإسلامية، في حالة يُرثىٰ لها الآن، وليس لديها سوىٰ قليل من الاحتياطات العالمية وبخاصة

الدولار الأمريكي من أجل التجارة الدولية.

توضح أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٧ كيف أصبحت العملات القومية أدوات للمجازفة والتلاعب والسيطرة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وتعرضت العملة الماليزية رينغت ringgit إلىٰ ضربة شديدة حتىٰ كادت أن تكون ماليزيا علىٰ شفا انهيار تامٍ حتىٰ تغلبت الحكومة بسرعة وجرأة علىٰ المشكلة لتتجنب offshore المجازفة علىٰ العملة التي تمثلت في مجرد عمليات تحويل للعملة الماليزية رينغت بين حسابات في البنوك الماليزية عن طريق القيود الدفترية الحسابية[1]. والأدهىٰ من ذلك، أنَّ عمليات المجازفة تتم بناءً علىٰ أنَّ المال اليوم ليس إلا أرقامًا في حسابات الدفاتر أو سجلات ذاكرة الحاسوب؛ لذا يمكن تحويل ملايين وبلايين بضربة واحدة علىٰ لوحة مفاتيح الحاسوب.

علىٰ الرغم من ذلك، ضمن نظام النقود القانونية هذا، تمكنت الدول النامية من التقدم بدرجات مختلفة من النجاح، وكانت بعض الدول محظوظة -بما في ذلك ماليزيا- في أنها استطاعت أن تتقدَّم بشكل جيد إلىٰ حدٍ ما. ولكن اليوم، وصل نظام الورق النقدي المعتمد إلىٰ مستوىٰ لم يعد مفيدًا، ولاسيما للدول النامية[2]. وفي

(١) يعد مصطلح "offshore" مضللًا إلىٰ حدٍ ما؛ لأنَّه يوحي بأنَّ المعاملات تتم خارج حدود الدولة. ولكن عكس ذلك، تتم معاملات المجازفة داخل الدولة حيث يُحول الرينغت بين الحسابات الموجودة داخل البنوك المحلية.

(٢) وصل الوضع في الدول المتقدمة أيضًا إلىٰ حالة غير مستقرة تمامًا؛ حيث يبدو أنَّ =

ظل تكنولوجيا المعلومات والعولمة والتحرر الاقتصادي الحالي، تميل الدول النامية إلىٰ التخلي عن ثروتها وسيادتها إلىٰ القوىٰ المالية الأجنبية «من دون مقابل» تقريبًا. وحتىٰ الآن، تُنهب ثروة الدول الأضعف بسهولة وبهذه الطريقة تؤدي إلىٰ فقر اقتصادي في هذه الدول. وبالرغم من ذلك، لم تكن المخاطر بمثل هذه الجسامة من قبل؛ ففي ماليزيا علىٰ سبيل المثال حتىٰ في ممارسات اندماج مصارفها مازالت مؤسساتها المالية لا تضارع المؤسسات الأجنبية العملاقة من حيث حجمها. لذا، من المتوقع أنَّ دخول التحرر الاقتصادي المالي حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٧، ومن ثَمَّ دخول المصارف الأجنبية إلىٰ ماليزيا، يمثل تهديدًا. يحاول هذا الكتاب من ناحية أن يناقش مع القارئ لماذا يكون الوضع هكذا. إضافة إلىٰ ذلك يُتهم النظام الحالي للنقود القانونية في بإحداث مشكلات اجتماعية واقتصادية. إضافة إلىٰ ذلك، تواجه البنوك الإسلامية، في العمل داخل النظام النقدي الحالي، مشكلات في محاولة إدراك هويتها، المتميزة والمستقلة، عن البنوك القائمة علىٰ الفائدة التقليدية. وترتبط البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي بالبنوك التقليدية الحالية من خلال النظام النقدي القانوني. وأي فروق في الأسعار بين هذين النوعين من البنوك يمكن موازنته بسهولة وبهذه الطريقة يجعلهما يندمجان ويصبحان متساويين في

= الهيكل المالي العالمي علىٰ وشك الانهيار، وتكثر عمليات الإفلاس المالي والأزمات المالية للشركات والبنوك الكبرىٰ.

الجوهر. إضافة إلىٰ ذلك، تُجبر آلية المراجحة والتقارب البنوك الإسلامية علىٰ إدماج عامل معدل الفائدة حين تُسعر منتجاتها المالية. في حين أنَّ البنك الإسلامي تأسس بهدف تقديم عمليات بنكية بديلة بلا فائدة، في جوهر الأمر لم يتحقق هذا حتىٰ الآن. نناقش بالتفصيل المراجحة ومن ثَمَّ التقارب بين البنوك الإسلامية والتقليدية في الفصل الرابع. ولكي نحل المشكلة أو نقلل منها أو نحمي أنفسنا من الآثار السلبية العديدة للنقود القانونية؛ هناك اقتراحات تشير إلىٰ أهمية تكامل النظام البنكي الإسلامي الحالي مع نظام التمويل في الدينار الذهبي. ولا يعد الدينار الذهبي سوىٰ نظام للدفع بالذهب، ويعد الدينار الذهبي حلقة مفقودة في ساحة البنوك الإسلامية والتمويل، وهو ما يعد قادرًا علىٰ تقديم حلول فريدة للمشكلات العديدة التي نواجهها ضمن النظام النقدي القانوني. ويمكن للدينار الذهبي أن يبرز الفارق الحقيقي بين البنوك التقليدية والإسلامية، بوضع عقبة صلبة بين النظامين تمنع المراجحة والتقارب ومن ثَمَّ تقسم النظامين البنكيين إلىٰ قسمين تقسيمًا فعالًا.

بناء علىٰ ذلك؛ تعد العودة إلىٰ الدينار الذهبي أمرًا مرغوبًا فيه جدًّا وملحًّا في العصر الحالي للعولمة؛ للتغلب علىٰ المشكلات الكثيرة التي نواجهها في النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة. وقد تتبنىٰ الدول النظام ومن ثَمَّ تحصد فوائده العديدة؛ ففي الواقع قام الذهب بدور النقود في معظم الحضارات لآلاف السنين. في حين يقتنع الكثير بأهمية الدينار، هناك أسئلة بحاجة إلىٰ إجابات

وبخاصة تلك التي تتعلق باستخدام الدينار الذهبي ضمن النظام النقدي القانوني الحالي. فالاستخدام المتسرع للدينار الذهبي عملٌ غير حكيم بالمرة؛ إذ إنَّه قد يجلب مشكلات أخرىٰ عديدة. هذا الكتاب في الأساس نقد للنظام النقدي القانوني وتأييد لاستخدام الدينار الذهبي، وفي الوقت نفسه يقدِّم بعض النماذج والاقتراحات للتطبيق.

هذا الكتاب مؤلَّف من وجهة نظر إسلامية بدواعي ميل المؤلِّف للمبادئ الإسلامية القوية التي تدعو إلىٰ البعد عن الفائدة أو «الربا»، وتؤيد العدل بين أفراد كل الدول والأعراق والمذاهب. وننقد النظام النقدي القانوني هنا علىٰ الأخص من وجهة نظر العدالة والاستقرار. ومع ذلك، فالحجج المعروضة تنطبق كذلك علىٰ كل الدول، مسلمة وغير مسلمة، التي كثير منها يعاني من التعسر أو الاستعباد من جانب النظام النقدي القانوني.

طُرح مفهوم الدينار الذهبي من قِبل رئيس الوزراء الماليزي، الدكتور مهاتير محمد، داعيًا الدول إلىٰ تسوية الميزان التجاري الدولي باستخدام الذهب، ولم تجد دعوة رئيس الوزراء الماليزي قبولًا حتىٰ الآن؛ إلا أنَّ الاقتراح يستدعي اهتمامًا جادًا خصوصًا من جانب الدول النامية التي علىٰ الأرجح ستستفيد كثيرًا من نظام الدفع بالذهب في مواجهة تحديات العولمة والتحرر الاقتصادي الجديد.

الجزء الأول

المشكلة

الفصل الأول

مكونات في النظام المالي العالمي الحالي

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

«دراسة النقود، إذا أخذنا في الاعتبار كل مجالات علم الاقتصاد؛ هي المجال الذي يستخدم فيه التعقيد لإخفاء الحقيقة، أو تجنبها، وليس إظهارها»[١].

جون كينيث غالبريث

يمر النظام المالي العالمي اليوم بموقف لم يحدث له من قبل؛ فالاقتصاديات الكبرىٰ -الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان - يبدو عليها بالتزامن علامات أزمة مالية أو حتىٰ انهيار، وأصبح ضعف النظام النقدي العالمي أكثر وضوحًا عن ذي قبل. ويبدو أنَّ التراجع الاقتصادي الوشيك لا مناص منه- موقف يتوقعه

(١) جون كينيث غالبريث، النقود: «من أين أتت، وأين ذهبت» 'Whence it came، Where it went'، شركة هوتن ميفلين، بوستن، ص ٥.

بعض الاقتصاديين وخبراء المال أن يكون أسوأ من الكساد الكبير Great Depressions في ثلاثينيات القرن العشرين. وتتوقع جودي شيلتون Judy Shelton في كتابها «كارثة النقود» "Money Meltdown" أنَّ الانهيار النقدي العالمي وشيك. وردًّا علىٰ الفوضىٰ الاقتصادية والمالية الحالية أو توقيها، نشأت حركة عالمية متزايدة تدعو إلىٰ استخدام الذهب بوصفه نقودًا[1]، وفي ماليزيا دعا رئيس الوزراء، مهاتير محمد، الدول لاستخدام الذهب في تسوية الميزان التجاري الدولي ومن ثَمَّ تحقيق بعض الاستقرار والعدالة في النظام الحالي. ويمكن معرفة فوائد استخدام الذهب بصورة أفضل إذا أدركنا أسباب عدم فعالية نظام النقود القانونية حاليًا في مصلحة الدول، خصوصًا الدول النامية وأسباب انهياره علىٰ الأرجح بسبب تصميمه الفعلي، ويسعىٰ هذا الفصل إلىٰ تفصيل هذا الموضوع.

---

(١) علىٰ سبيل المثال: الدينار الإلكتروني (حركة مرابطين Murabitun Movement) والذهب الإلكتروني والنقود الذهبية والاقتصاد الذهبي، وما إلىٰ ذلك. وقد نظم مجلس الذهب العالمي ثلاثة مؤتمرات دولية علىٰ الأقل تتناول دور الذهب في النظام النقدي الدولي. ومن الجهات الأخرىٰ التي تقدم حلولًا: المجلس المسيحي للعدالة النقدية (المملكة المتحدة)، ومشروع تيرا TERRA project لبيرنارد ليتار، ووحدة النقود الحقيقية Real Money Unit لزكريا بافاني. يرجىٰ الاطلاع علىٰ أوراقهم البحثية في «وقائع المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي المستقر والعادل» 'Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Monetary System' كوالالمبور، شهر أغسطس ١٩-٢٠، ٢٠٠٢.

● مظاهر النظام النقدي الحالي الرئيسة ومكوناته:

هناك ثلاثة مظاهر رئيسة للنظام النقدي الحالي وثيقة الصلة بمناقشتنا:

١- الفائدة.

٢- النقود القانونية - وهي النقود التي ليس لها قيمة جوهرية؛ كالنقود الورقية والنقود المصرفية (تُعرف أيضًا بالنقود الائتمانية أو النقود الحسابية).

٣- الاحتياطي المصرفي الجزئي.

هذه المظاهر الثلاثة مفصلة في الكتب ذات الصلة وهي محورية لعملية إنشاء النقود التي يقوم بها القطاع المصرفي. للفائدة عدة آثار سلبية خطيرة علىٰ الاقتصاد، في حين أنَّ النقود القانونية والاحتياطي المصرفي الجزئي يسمحان بإنشاء النقود المصرفية أو نقود الائتمان. ويؤكد هذا الكتاب أنَّ هذه المظاهر مضرة، خصوصًا للدول النامية من الآن فصاعدًا. والقصة الخيالية التالية قد تفيد في توضيح آثار هذه المظاهر الثلاثة للنظام النقدي الحالي علىٰ الاقتصاد والسيادة، ونهاية القصة أمر نفترض شيوعه في الدول النامية في نهاية المطاف في ظل النظام النقدي العالمي الحالي ما لم يحدث شيء آخر في هذا الصدد.

قصة سوكس وتوكس

كان هناك جزيرتان متجاورتان في أقصىٰ المحيطات، تُسمىٰ إحداهما (آية) والأخرىٰ (بايا)، ويعيش في جزيرة آية أناس يسمون سوكس، وهي جزيرة خصبة تتمتع بحياة نباتية وفيرة وفواكه استوائية، وبها شلالات وأنهار عديدة أمدت الناس بالمياه النظيفة وأماكن الخلوة والاستجمام، والبحار المحيطة غير ملوثة، تحوي أسماكًا ومأكولات بحرية كثيرة. إضافة إلىٰ ذلك، في الجزيرة ذهب، وأحب الأشياء إلىٰ السوكس الذهب، وبخاصة النساء، واستخدموا قطع الذهب نقودًا؛ لأنَّ الجميع قد اكتنز الذهب، والقبيلة يتزعمها رجل يُسمىٰ ساكا، يسك العملات الذهبية، وعاشوا حياة متعاونة ولم توجد رسوم فوائد علىٰ الإقراض والاقتراض بينهم، ومن حين لآخر تدمر الموجات المدية والرياح العاتية بعض ممتلكاتهم، وبخاصة منازلهم؛ إلا أنَّ المجتمع سرعان ما يساعد بعضه الآخر في إعادة البناء أو إصلاح الممتلكات التي لحقها التدمير. وبخلاف ذلك، فالمجتمع آمن ويعيش حياة في وئام.

من ناحية أخرىٰ، يسكن جزيرة بايا أناس يسمون توكس،

وزعيمهم رجل مسن اسمه تاكا، وجزيرة بابا خصبة كذلك وأغلب سكان توكس مزارعون يعملون في حقول الأرز أو يربون الأبقار والأغنام والدواجن، بعضهم ماهر في الأعمال اليدوية وينتجون مجموعة متنوعة من الحاجات المنزلية، ويعيشون حياة آمنة ومتعاونة أيضًا، يساعد بعضهم بعضًا في الحياة؛ إلا أنَّ توكس غير معقدين مثل سوكس في أنهم لا يقومون إلا بتجارة المقايضة. وأدرك توكس أنَّ سوكس أكثر ثراءً وصحة منهم، ومدنهم أكثر تقدمًا منهم. وكانوا يظنون دائمًا أنَّ سوكس أكثر موهبة وتقدمًا منهم. ومع أنهم تبادلوا البضائع مع سوكس من حين لآخر، لم يخطر ببالهم فكرة النقود. وعلىٰ الرغم من ذلك، أحب نساؤهم الذهب، وبخاصة جواهر الذهب التي يصنعها سوكس.

وفي يوم من الأيام، وصل رجلان يلبسان ملابس أنيقة علىٰ متن سفينة إلىٰ شواطئ جزيرة آية، واسمهما جاجو وساجو، ورحب أهل سوكس الكرماء بالضيفين، وأُعجب أهل سوكس بقصص سفريات جاجو وساجو الواسعة، وأروهم بعض العملات الذهبية من أنحاء أخرىٰ من العالم وأيضًا بعض المطبوعات يبدو أنَّ أناسًا من أماكن بعيدة يستخدمونها نقودًا. ولم يسبق لأهل سوكس أن رأوا الورق من قبل، بل حتىٰ إنَّ هذه العملات الورقية حوت صورًا للموز، فاكهتهم المفضلة. فضلًا عن ذلك، عرض الغريبان عليهم جهازًا يطبع مثل هذه النقود، يا للعجب! لفت هذا انتباه سوكس، انتابتهم رهبة؛ لأنهم لم يروا مثل هذا الشيء من قبل، أحب أهل

الجزيرة جاجو وساجو وطلبوا منهما العيش معهم في الجزيرة.

أقنع جاجو وساجو الناس بأنَّ إنشاء مؤسسة يطلق عليها مصرفًا ستفيد الناس إفادةً كبيرة، وأوضحا أنَّ إنشاء المصرف سيوفر مكانًا لحفظ نقودهم الذهبية بشكل آمن وفي الوقت نفسه يحسن أحوالهم الاقتصادية بجعل المدخرات متاحة للآخرين للاستثمار؛ وإلا فستبقىٰ نقودًا خاملة غير مفيدة. رأىٰ أهل سوكس، المحبون لمساعدة الآخرين، أنها فكرة رائعة، ثم بنىٰ جاجو وساجو مبنىٰ صغيرًا به خزانة المصرف وبدآ تشغيل أول بنك في جزيرة آية.

احتفلا بالمناسبة بإقامة مأدبة كبيرة لأهل الجزيرة، إضافة إلىٰ مهرجان رائع. تزاحم الناس لإيداع عملاتهم الذهبية في البنك، وحصل المودعون علىٰ ورقة مطبوعة لكل عملة ذهبية أودعوها، مع تأكيد أنهم يمكنهم استرداد العملة الذهبية مقابل كل ورقة يسلمونها إلىٰ البنك، واندهش الناس من النقود الورقية التي حصلوا عليها؛ لأنها تحمل صورة زعيمهم ساكا بجوار شجرة الموز، ولا شك أنَّ ساكا كان مسرورًا أيضًا!

أودع الشعب كل العملات الذهبية، بإجمالي ١٠٠٠٠٠ قطعة، وبناء علىٰ ذلك؛ صدر عدد مماثل من الأوراق، وبدأ الشعب الآن باستخدام الورق باعتباره نقودًا ووجدوا أنَّ هذا أنسب من العملات الذهبية الأثقل التي كانوا يستخدمونها. بناء علىٰ ذلك؛ أصبحت النقود الورقية التي طبعها جاجو العملة الغالبة في

الجزيرة، ولم يستخدم أحد النقود الذهبية بعد ذلك، وشعر الناس بالارتياح لسهولة التنقل في إجراء أعمالهم وتجارتهم، ووثقوا في جاجو وساجو ثقة كبيرة؛ لأنهم في كل مرة يقدمون فيها ورقة نقدية لاستعادة الذهب يُلبىٰ طلبهم، واحترم المجتمع جاجو وساجو ووقروهم.

تعجب شعب توكوس من الأمر كله وتوسلوا إلىٰ جاجو وساجو أن يساعدوهم أيضًا، ابتسم جاجو وساجو وأخبرا توكس أنهما يسعدهما القيام بذلك بالفعل، ثم قاموا بإنشاء مبنىٰ مماثل في بايا، وأصبح ساجو مديرًا له، والفارق بين آية وبايا أنَّ توكس ليس لديهم عملات ذهبية لإيداعها، وأخبرهم ساجو أنَّه لا توجد مشكلة في هذا الأمر، ومع ذلك سيعطي ١٠٠٠ ورقة نقدية لكل أسرة تستخدمها. بما أنَّه توجد مائة أسرة في بايا؛ فقد وُزعت ١٠٠٠٠٠ ورقة نقدية، ومع ذلك ذكّرهم ساجو أنَّه بنهاية العام علىٰ كل أسرة رد ١١٠٠ ورقة نقدية، وتعتبر نسبة ١٠٪ رسمًا للخدمات المقدمة، ووجد شعب توكس الورق النقدي مثل السحر؛ إذ جعل تعاملاتهم التجارية أسهل مقارنة بنظام تجارة المبادلة، وأصبح الناس يقضون وقتًا أقل بكثير من قبل في البحث عن أطراف للتجارة معهم، والآن أصبحوا مؤهلين للتخصص في الوظائف التي يجيدونها، وبدأ اقتصادهم في النمو سريعًا.

الآن قرر جاجو وساجو أنَّ الوقت قد حان للقيام بـ«المطلوب» ... ولحظ جاجو أنَّه في آية، استعاد أهالي

سوكس ١٠٪ فقط من الذهب المودع في المتوسط في جميع الأوقات، وبقيت نسبة ٩٠٪ في خزانات البنك. ولحظ جاجو أنَّ الأوراق المطبوعة تعمل مثل النقد؛ فقام بطباعة ٩٠٠٠٠٠ شهادة إضافية تعمل مثل النقود! وحسب جاجو أنَّ الأوراق الإضافية، بإجمالي ١٠٠٠٠٠٠ ستكون غير مدفوعة وإذا أرادوا استعادة نسبة ١٠٪، ستكون الـ ١٠٠٠٠٠ قطعة ذهب المودعة الأصلية جاهزةً للاستعادة[١]. أقرض جاجو هذه الـ ٩٠٠٠٠٠ ورقة نقدية الإضافية إلىٰ بعض «المحتاجين» من سوكس برسم فائدة ١٥٪.

سرعان ما أدرك سوكس أنَّ أسعار السلع ترتفع، وأربكهم هذا ولم يستطع أحد فهم السبب[٢]. ولم يتمكن بعضهم ممن اقترض مالًا من جاجو من سداد ديونهم بالرغم من أنهم اجتهدوا في عملهم لكسب أموال إضافية[٣]. وزادت تنافسية التجارة والأعمال

---

(١) بهذه الطريقة ينشأ المال في النظام المصرفي الحالي علىٰ وجه الإجمال. وإذا كان الاحتياطي القانوني ١٠٪، فإنَّه لوديعة بمقدار ١٠٠٠٠٠ يمكن أن تنشأ بتقديم ١٠٠٠٠٠٠=١٠٠٠٠٠/٠,١٠.

(٢) من السهل إدراك هذا من معادلة العملة المتداولة، PY = MV، ونتناول معادلة العملة المتداولة بالشرح والتفصيل في الملحق (أ). وفي هذا المثال، مع الزيادة المفاجئة في عرض النقود M، دون زيادة مناظرة في الإنتاج الحقيقي للسلع والخدماتY ، ترتفع الأسعار، بمعنىٰ أنَّ P تنحو إذن نحو الزيادة (من المفترض أنَّ سرعة تداول النقود، V ، لا تتغير وثابتة).

(٣) القرض (أصل الدين مضافًا إلىٰ الفائدة) غير مستحق السداد علىٰ وجه الإجمال؛ لأنَّ جزء الفائدة غير موجود في شكل نقود، انتبه إلىٰ أنَّ نسبة الفائدة ١٥٪ علىٰ أصل =

وأصبح المجتمع أقلَّ رحمة وشفقة وأقل اهتمامًا بالآخرين عن ذي قبل[١]. كذلك وجد شعب توكس أمورًا مماثلة تحدث لهم؛ ففي البداية لم يلاحظوا ارتفاع الأسعار إلا أنهم لاحظوا تغير بعض سلوكيات الناس، وأصبحوا أشدَّ تنافسية في موقفهم وأقل اهتمامًا بإخوانهم من جزيرتهم. حتىٰ مع الاجتهاد في العمل والسلوك التنافسي؛ فقد تخلفوا عن سداد قروضهم، ولم يتمكنوا من الحصول علىٰ مال كافٍ لسداد إجمالي ديونهم[٢]. وبدأ الآن ساجو في مصادرة الثروة العينية من المتأخرين في سداد القروض -مثل الأرض والأبقار والأغنام وما إلىٰ ذلك-، وكان من بين المتأخرين في سداد القروض زعيمهم الكبير تاكا؛ إلا أنَّ ساجو منحهم وبعض أهالي توكس الآخرين أوراقًا نقدية إضافية في إعادة جدولة سداد قروضهم. وزاد هذا من مديونيتهم، وبعد ذلك تعثر تاكا في السداد مرة أخرىٰ وجدول سداد ديونه مرة أخرىٰ، والآن بدأ تاكا في تحاشي مقابلة ساجو، وشعر بالخزي ووجد سلطته السابقة وكبرياءه

= الدين الذي مقداره ٩٠٠٠٠٠ تساوي ١٣٥,٠٠٠؛ لذا فإنَّ مقدار المبلغ الإجمالي مستحق السداد هو ١,٠٣٥,٠٠٠ ولكن علىٰ الرغم من ذلك لا يوجد سوىٰ ١,٠٠٠,٠٠٠ علىٰ وجه الإجمال في النظام كله. وبناء علىٰ ذلك؛ من المؤكد حدوث تخلف عن سداد القروض. نتناول هذه الحقيقة بالتفصيل فيما بعد.

(١) بما أنَّ رسم الفائدة لا يوجد علىٰ شكل نقود؛ يتبع ذلك تنافس علىٰ المال، ويظهر ذلك في التنافس التجاري المتزايد. نتناول هذه الحقيقة بالتفصيل فيما بعد أيضًا.

(٢) مرة أخرىٰ، يحدث هذا بسبب عدم وجود نقود كافية في النظام علىٰ العموم؛ بحيث إنَّ الدين غير مستحق السداد علىٰ وجه الإجمال.

وشجاعته وكرامته تتساقط[1]. وعلىٰ العكس من ذلك، وجد ساجو أنَّ ثروته تزداد تدريجيًا بالاستحواذ علىٰ ممتلكات الآخرين. وفي الواقع، وجد سلطته وكبرياءه وشجاعته وكرامته التي فقدها، يتبوؤها ساجو.

بعد عدة سنوات، أصبح جاجو وساجو اللذان وصلا من قبل إلىٰ شواطئ جزيرة آية وليس معهما سوىٰ ماكينة طباعة، هما الآن مالكي معظم الأراضي والممتلكات في جزيرتي آية وبايا، وتحول الناس إلىٰ مجرد عمال، يعيش بعضهم في فقر، ويعمل بعضهم لساعات طويلة فقط لتغطية نفقات احتياجاتهم، ولم يعد لديهم الآن وقت كثير يقضونه مع أسرهم أو أصدقائهم أو لممارسة الشعائر الدينية، وانتشرت المشكلات الاجتماعية. ولم يعد الناس يولون عناية بالآخرين، ومن البديهي أن نجد الفقر والمشكلات الاجتماعية الأخرىٰ مثل الجريمة والدعارة وما إلىٰ ذلك بدأت في الانتشار، وتبدلت ثقافاتهم مع مرور الأيام؛ لأنَّ جاجو وساجو أدخلا ثقافة «عالية» جديدة لأناس «عالين» ينتمون إليها، وكان هذا بمثابة نهاية الشعب الطيب المحب للخير لجزيرتي آية وبايا، الذين عاشوا حياة هادئة وآمنة في السابق قبل وصول جاجو وساجو ومعهما آلة الطباعة تلك.

---

(١) تخيل أنك اقترضت من صديق ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي، هل تتوقع أن يتغير سلوكك نحوه؟ علىٰ سبيل المثال: حين تقابله في الشارع؟ وبخاصة حين تنقضي الفترة المحددة لرد القرض؟

ولم يتوقف جاجو وساجو هناك، ولكنهما استمرا في نشر خبراتهم إلىٰ شعوب ومجتمعات أخرىٰ، وحلمهم الكبير أن يصبحا الحكام الأعلون عالميًا بإنشاء مصرف عالمي وحيد وعملة عالمية وحيدة.

نفترض هنا أنَّه في النظام النقدي العالمي الحالي، تمر الدول النامية بمواقف مشابهة علىٰ نحو ما صور في القصة السابقة. حتىٰ نعطي تفسيرًا منهجيًا للآثار المترتبة عن النظام النقدي العالمي الحالي القائم علىٰ الفائدة، سنناقش -كبداية- الآثار المترتبة عن الفائدة علىٰ الاقتصاد.

الفائدة وتأثيرها في الاقتصاد:

تعد الفائدة مظهرًا بارزًا للنظام النقدي العالمي الحالي، والآن تقوم بدور واضح في كل المجتمعات، بما في ذلك تلك التي تؤمن بالديانات الإبراهيمية الثلاث -اليهودية والمسيحية والإسلام-، وكلها تحرم الفائدة بشدة في تعاليمها الأصلية[1]، وكان الإسلام آخر حصن يقاوم النظم النقدية القائمة علىٰ الفائدة لعدة قرون حتىٰ سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤؛ مما أدىٰ إلىٰ نجاح دخول نظام التعامل القائم علىٰ الفائدة إلىٰ العالم الإسلامي، ويرىٰ كثير من الاقتصاديين اليوم الفائدة باعتبارها ثمن المال أو رأس المال، ويبدو أنها ثمنٌ للبعد عن استخدامه أو فائدته. ومن ثَمَّ من المشروع

---

(١) يرجىٰ الإطلاع علىٰ الملحق (ب): الربا في الكتب المقدسة.

-في رأيهم- فرض رسم فائدة، ويؤكدون من ثمَّ أنَّه من «المستبعد» منع رسوم الفائدة؛ وإلا أصبح هذا تعاملًا غير عادل مع المقرض، ولسوء الحظ مع ذلك لا يبدو أنَّ هناك كثيرين يفهمون فعلًا ماذا قد تفعله رسوم الفائدة لاقتصاد ما، خاصة ضمن نظام نقدي قانوني، وقد حدد بعض الخبراء البارزين في النقد هذه الآثار تحديدًا واضحًا، علىٰ سبيل المثال: من بين هؤلاء حدَّد بيرنارد ليتر[1] وطارق الديواني[2] ثلاث عواقب رئيسة للفائدة:

١- تتطلب الفائدة نموًا اقتصاديًا متصلًا حتىٰ وإن بقيت مستويات المعيشة الفعلية كما هي.

٢- تساعد الفائدة علىٰ التنافس بين المشاركين في الاقتصاد.

٣- تجمع الفائدة الثروة في أيدي أقلية قليلة من خلال إرهاق الأغلبية.

سنحاول توضيح الآثار السابقة باستخدام معادلة العملة المتداولة الموضحة سابقًا.

في نظام النقود القانونية، نعرف أنَّ عرض النقود يزيد من

---

(١) بيرنارد ليتر Bernard Lietaer، «مستقبل النقود» "The Future of Money"، 'Century'، «سينشري Century»، ٢٠٠١، ص ٥٠.

(٢) طارق الديواني، «تاريخ العمليات المصرفية: تحليل» 'A History of Banking An Analysis'، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر عام ٢٠٠٢ الدولي حول النظام النقدي العالمي المستقر والعادل، (كوالالمبور، شهر أغسطس ١٩-٢٠، عام ٢٠٠٢).

خلال عملية تكوين الودائع المتعددة، ويعتمد مقدار تكوين النقد الممكن علىٰ الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي(١)، وتدخل النقود المنشأة من خلال عملية تكوين الودائع المتعددة إلىٰ الاقتصاد في شكل قروض(٢)، ويمكن لعملية زيادة عرض النقود الأولية أن تُحدث بعض الضغوط التضخمية، ويمكن إدراك هذا بسهولة من معادلة العملة المتداولة، وتسوي معادلة العملة المتداولة بين الجانب النقدي للاقتصاد وبين قطاعه الحقيقي، وهو أمر منطقي من حيث التركيب، ومن ثمَّ مطابق رياضيًا.

$$MV = PY$$

يمثل الجانب الأيسر القطاع النقدي ويمثل الجانب الأيمن

---

(١) المراجع العلمية الأساسية حول النقود والعمليات المصرفية أو الاقتصاد الكلي عادة ما تتناول موضوع إنشاء النقود من خلال عملية تكوين الودائع المتعددة. نقدم وصفًا مختصرًا لهذه العملية في الملحق (ج).

(٢) هذه النقود المصرفية هي المكون الرئيس لعرض النقود في معظم الدول، أما العملة الحكومية فهي شكل آخر، بمعنىٰ الأوراق والعملات النقدية المسكوكة التي تصدرها الحكومة. علىٰ الرغم من ذلك، وعلىٰ عكس ما يتوقعه معظم الناس؛ فهذه العملية الحكومية عادة ما تشكل مكونًا أقل من عرض المال الكلي، ويظن معظم الناس أنَّ النقود كلها تصدرها الحكومة، ويودعها المواطنون في البنوك حتىٰ تدفع لهم فائدة، ومن ثمَّ يقرض البنك بدوره النقود إلىٰ آخرين بسعر فائدة أعلىٰ. ولكن ليست هذه هي الحقيقة، تنشأ معظم النقود حقًا من فراغ (ومن ثمَّ جاء مصطلح «قانوني» 'fiat') عن طريق البنوك، ومن المدهش أيضًا حقيقة أنَّه حتىٰ الحكومة تقترض نقودًا من هذه البنوك وتدفع فائدة علىٰ القروض (حين تتمتع بحق إصدار النقود بالفعل - العملات الورقية والمعدنية).

القطاع الحقيقي[١]، حين تزيد النقود المعروضة من خلال عملية تكوين الودائع المتعددة، تزيد M. إذا لم يوجد زيادة مقابلة في الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات، بمعنىٰ Y، يرتفع مستوىٰ الأسعار P بافتراض أنَّ سرعة التداول V، تبقىٰ ثابتة. علىٰ الرغم من ذلك، تدخل هذه النقود الجديدة الاقتصاد علىٰ شكل نقود، وبذلك تتطلب دفع فائدة عليها، وهنا تكمن مشكلة[٢] خطيرة علىٰ وجه الدقة؛ لأنَّ متطلب الفائدة ذاتها لا يوجد في شكل نقود بعد، ومن ثَمَّ فإجمالي الدين (أصل الدينْ مضافًا إلىٰ الفائدة) غير مستحق الدفع علىٰ وجه الإجمال. لذا يمكن المحافظة علىٰ النظام النقدي الحالي فقط بصورة نشيطة من خلال إنشاء المزيد من النقود. ويحدث هذا في الأساس بإنشاء دين جديد يدخل الاقتصاد بوصفه نقودًا إضافية[٣]، يستخدم بعض هذا بالطبع في إعادة جدولة سداد القروض المتعثرة. ووفقًا لذلك، من الواضح أنَّ المحافظة علىٰ استمرارية النظام تتطلب نموًا مستمرًا في عرض النقود، وانتبه إلىٰ

(١) انظر الملحق (أ) لتوضيح أكثر حول المتغيرات في معادلة العملة المتداولة.

(٢) «عيب» هيكلي.

(٣) إضافة إلىٰ ذلك، يمكن للحكومة أن تطبع نقودًا ورقية وتدخلها الاقتصاد بدفع ثمن السلع والخدمات التي تشتريها، وفي هذه الحالة ستكون النقود الجديدة ليس عليها ديون. علىٰ وجه الإجمال، يمكن للمدينين الحصول علىٰ هذا المال الإضافي واستخدامه في سداد الفوائد المستحقة علىٰ ديونهم (أصل الدين مضافًا إلىٰ الفائدة). وبالرغم من هذا، لحظة دخول هذه النقود إلىٰ النظام البنكي، فإنها ستؤدي أيضًا إلىٰ دوامة من خلق الائتمان.

أنَّه إذا أردنا مستويات أسعار مستقرة، لا بدَّ من وجود زيادة ثابتة في الإنتاج الحقيقي Y، تضاهي M المتزايدة. ويفسر هذا كيف أنَّ وجود رسوم الفائدة يحتاج أن يكون النمو الاقتصادي المتواصل لمستويات المعيشة الحقيقية ثابتًا، هذا أول تأثير للفائدة في المجتمع. ويمكن لهذه الزيادة المطلوبة في الإنتاج الحقيقي أن تحدث من خلال زيادة في السكان (بمعنىٰ القوة العاملة) أو من خلال زيادة في الإنتاجية أو كليهما. إضافة إلىٰ ذلك، يوضح هذا الحكمة من أنَّه في الاقتصاد القائم علىٰ الفائدة هناك مزيد من التأكيد علىٰ الإنتاجية والنمو - بمعنىٰ أنَّ في جوهر الموضوع تدفع ثمن الفائدة الافتراضية التي ينشئها النظام المالي ويفرضها علىٰ القطاع الحقيقي. وحقيقة أنَّ إجمالي الدين غير مستحق الدفع علىٰ وجه الإجمال تجعل المجتمع أيضًا يتنافس من أجل المال، بمعنىٰ أن يتنافس من أجل الحصول علىٰ التدفق النقدي المطلوب لسداد الفوائد المستحقة علىٰ الدين (أصل الدين مضافًا إلىٰ الفائدة). بما أنَّه لا يوجد نقد كافٍ في النظام علىٰ العموم؛ قد ينجح بعض المقترضين في السداد إلا أنَّ البعض من المؤكد يتعثر (انظر الشكل ١)، وتعد المنافسة المتزايدة التأثير الرئيس الثاني للفائدة في المجتمع.

والآن لنلقِ نظرة علىٰ الارتباط بين إنشاء النقود في شكل قروض وما تتضمنه من تأثير في الإدارة المالية. وعلىٰ وجه الخصوص، هيكلية رأس المال العام في الاقتصاد.

رأينا أنَّ استدامة النظام النقدي الحالي تتطلب إنشاء نقود إضافية، تأخذ في العموم شكل الدين. وعلىٰ الرغم من ذلك، للدين في الإدارة المالية حدوده ومضامينه أيضًا، ومستوىٰ الدين الذي يمكن أن تتحمله مؤسسة تتحكم فيه خطورة النشاط التجاري نفسه؛ لذا فالنمو الثابت في إجمالي الدين في الاقتصاد يجعل التعثر المالي مؤكدًا. إذا أخذنا هذا بعين الاعتبار، يوضح القسم التالي أسباب اعتبار الثروة والسيادة مكونات في النظام النقدي الحالي(١).

إضافة إلىٰ ذلك، تجعل رسوم الفائدة الثروة تتجمع في أيدي أقلية من خلال إرهاق الأغلبية(٢). وباعتبار هذه الأقلية ثرية؛ فمن الأرجح أن يكون لديها ميلٌ حدي منخفض للاستهلاك. لذا من المحتمل أن تتجمع النقود والثروة في أيديهم، دون مزيد من التداول في الاقتصاد، وهذا هو التأثير الثالث للفائدة في المجتمع، ويتسبب هذا التجميع للثروة بدوره في تقليل المال المتداول في الاقتصاد؛ وبذلك يُحدث مشكلات اجتماعية واقتصادية عديدة

---

(١) تذكر قصة جاجو وساجو؟

(٢) بصفة عامة يتحكم في البنوك أقلية (من يقدمون «خدمات مالية»)، في حين يعمل بقية الأفراد في القطاع الحقيقي ينتجون سلعًا ويقدمون خدمات. وبما أنَّ البنوك تنشئ معظم النقود للدولة في شكل دين، حتىٰ رسم الفائدة الصغير هو رسم علىٰ الإنتاج الاقتصادي الكلي تقريبًا. وبعدد وحدات العملة المعادلة بالدولار، من المحتمل أن يكون هذا ضخمًا.

ترتبط بضعف تداول المال وتشمل البطالة، وقد يلحظ المجتمع التنافس المتزايد علىٰ المال، الذي تداوله في انخفاض[1]، إضافة إلىٰ ذلك تعد المنافسة علىٰ المال الأثر الثاني الرئيس للفائدة.

المال = الدين دين القطاع الخاص دين الحكومة
بسبب رسوم الفائدة؛ فإنَّ إجمالي الدين غير مستحق السداد علىٰ وجه الإجمال؛ لأنَّ الفائدة مستحقة السداد لا توجد في شكل نقود؛ لذا فأزمة عدم الوفاء/ الأزمة المالية يسببها تصميم النظام نفسه. علىٰ المستوىٰ الجزئي: التنافس من أجل المال: - يصبح عالم الأعمال تنافسيًا بدرجة متزايدة. - يتمكن البعض من سداد الفوائد المستحقة علىٰ الدين. - من المؤكد أنَّ البعض يتعثر في السداد.
إعادة جدولة سداد القرض؟

نعم	لا

(١) في رأينا، هذا ما يحدث بالفعل حين نقول إنَّ عالم الأعمال قد أصبح تنافسيًا ويتسم بالتحدي بدرجة كبيرة؛ فهي تنافسية من أجل المال لا غير، أحدثها تجمع الثروة في أيدي أقلية ثرية.

نقود إضافية = إنشاء دين مديونية القطاع الخاص والحكومي تزيد.	مُصادرة الثروة العينية - عمليات الإفلاس ونزع الملكية foreclosure واستيلاء البنوك علىٰ الأراضي والمباني والمؤسسات التجارية والضمانات، وما إلىٰ ذلك. - علىٰ سبيل المثال: تريد البنوك اليابانية تحويل أسهم الشركات إلىٰ نقود بدلًا من إعادة شراء الحكومة للقروض مستخدمة M0 - شطب الديون
هناك حد أقصىٰ من مستوىٰ الدين تتحمله الشركات/ الحكومة. إعادة جدولة الدين غير ممكنة.	
عدم الوفاء بالدين أمثلة: شركة إنرون، شركة زيروكس، البرازيل، روسيا، الأرجنتين.	

سيادة الناقلين	
تدمير المال أزمات بنكية مشكلات اقتصادية اضطراب سياسي	

(شكل ١): مخطط انسيابي يوضح مكونات النظام النقدي الحالي.

في كتابنا السابق، «**الدينار الذهبي الإسلامي**» "The Islamic Gold Dinar"، أكدنا أنَّ التباين المتصاعد في توزيع الدخل ووضع الفقر شيء أساسي في النظام النقدي القانوني القائم على الفائدة. وفي حين تأسس البنك الدولي عام ١٩٤٤ -ما يزيد على نصف قرن- بشعار «حلمنا عالم بلا فقر»؛ فقد أعلن كبير الاقتصاديين السابق بالبنك الدولي، جوزف ستيجلتز، الحائز على جائزة نوبل[١]:

ترك انقسام متصاعد بين من يملكون ومن لا يملكون أعدادًا متزايدة في العالم الثالث يعيشون في فقر مدقع، يعيشون على أقل من دولار في اليوم. وبالرغم من الوعود المتكررة للحد من الفقر خلال العقد الأخير من القرن العشرين، زاد بالفعل العدد الحقيقي للأفراد الذين يعيشون فقرًا بمقدار ١٠٠ مليون فرد، وحدث هذا في

(١) جوزف ستيجلتز، «العولمة ومساوئها» "Globalization and Its Discontents"، لندن: بينجوين، ٢٠٠٢، ص ٥.

الوقت نفسه الذي زاد فيه إجمالي الدخل العالمي فعلًا بنسبة ٢,٥ سنويًا في المتوسط.

في النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة، نتوقع مثل هذه الإحصاءات ولا تمثل مفاجئة. وبما أنَّ البنك الدولي ينشئ أيضًا النقود بطريقة غير مباشرة[1]؛ نؤكد هنا أنَّ هذه المؤسسة مسؤولة جزئيًا عن وضع الفقر في العالم وليس حل مشكلته؛ لذا فشعارها قد يظل بالتأكيد حلمًا للأبد.

... ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ ... [الحشر: ٧].

مكونات في النظام النقدي الحالي:

في رأينا، إنشاء النقود من خلال عملية تكوين ودائع متعددة لم يعد أمرًا مرغوبًا فيه وبخاصة للدول النامية في العصر الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلىٰ العولمة والتحرر الاقتصادي الجديد؛ لأنك تخاطر باستيلاء القوىٰ المالية الأجنبية العملاقة علىٰ دولتك[2]، يرجىٰ مراجعة (الشكل ١) حيث قدمنا توضيحًا لهذا الموضوع.

---

(١) لتوضيح كيف ينشئ البنك الدولي النقود، يرجىٰ الرجوع إلىٰ مايكل روبوثام Michael Rowbotham، «قبضة الموت» 'The Grip of Death' جون كاربنتر Jon Carpenter، ١٩٨٨، ص ١٤٠.

(٢) علىٰ سبيل المثال: من المحتمل أن تواجه ماليزيا الخطر نفسه حين تعمل البنوك الأجنبية عام ٢٠٠٧، نتيجة للتحرر المالي.

النقود والدين - مكونات المركز المالي:

في النظام النقدي الحالي، تنشأ النقود وتدخل النظام الاقتصادي أساسًا في شكل قروض، وينشئ القطاع المصرفي التجاري النقود من خلال عملية تكوين ودائع متعددة أقل بكثير من الودائع الأولية. وضمن نظام الاحتياطي المالي والنقود القانونية، يمكن تحقيق هذا بسهولة، علىٰ سبيل المثال: إذا كان الاحتياطي القانوني ١٠%، فيما يخص إيداعًا أوليًا بملغ ١٠٠٠رينغت ماليزي، يمكن للنظام أن يدعم ودائع كلية بمقدار ١٠,٠٠٠ (إذ إنَّ ١٠% من ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي تعطي إيداعًا أوليًا بمقدار ١٠٠٠ رينغت ماليزي يُحتفظ به احتياطيًا). يعني هذا أنَّه بغض النظر عن الإيداع الأصلي لمبلغ ١٠٠٠ رينغت ماليزي، يمكن للقطاع المصرفي أن ينشئ ودائع إضافية بمبلغ ٩٠٠٠ رينغت ماليزي. تتم هذه الإضافة في شكل قروض وحسابات جارية وتدخل في النظام الاقتصادي بوصفها نقودًا، ويفسر هذا أسباب اعتبار النقود والدين نظراء الميزانية العمومية، ويظهر هذا الدين في الاقتصاد الكلي بوصفه دين القطاع العام والقطاع الخاص، وفي معظم الدول يظهر عرض النقود في شكل نقود بنكية تُشكل بنودًا محاسبية فقط، والباقي نقود ورقية ومعدنية تصدرها الحكومة (إحصاءات ٦٢ دولة متوفرة في الملحق (هـ)).

بالرغم من ذلك، وكما قررنا من قبل؛ هناك حقيقة في غاية الأهمية تتعيَّن ملاحظتها هنا وهي أنَّه بسبب رسوم الفائدة علىٰ

القروض، فإنَّ إجمالي الدين (أصل الدين مضافًا إلىٰ الفائدة) غير مستحق السداد علىٰ وجه الإجمال[1]؛ هذا لأنَّ جزء الفائدة لا يوجد في شكل نقود. لذا في التحليل الإجمالي، يعتبر التأخر في سداد القروض مؤكدًا لمجرد تصميم النظام، وقد يؤدي هذا أساسًا إلىٰ نتيجتين: (١) مصادرة الممتلكات العينية (الضمانات والأشياء الأخرىٰ)، أو (٢) إعادة جدولة سداد القرض. يحتاج إعادة جدولة سداد القرض إلىٰ إدخال نقود إضافية إلىٰ الاقتصاد في شكل قروض إضافية. وبالرغم من ذلك، يزيد هذا بالطبع من مديونية القطاع الخاص والقطاع العام، ويؤدي بالضرورة علىٰ وجه الإجمال إلىٰ إرجاء مبلغ متأخر إلىٰ موعد لاحق. وهذا هو سبب زيادة إجمالي الدين (القطاع الخاص مضافًا إلىٰ القطاع العام) في أي دولة (النامية والمتقدمة) مع مرور الزمن. لذا يمكن للنظام الحالي أن يدوم بصورة حيوية فقط؛ إلا أنها مؤقتة فقط لفترة من الزمن. فترة مؤقتة من الزمن لأنَّ للدين مضامين مالية في هيكل رأس مال الشركات ومن ثمَّ الاقتصاد الكلي.

ويرجع السبب إلىٰ أن: ينشأ المال ويدخل الاقتصاد -وهو عالم محفوف بالمخاطر[2]- من خلال البنوك التجارية في الأساس، في شكل قروض إضافة إلىٰ رسم فائدة، ويتطلب

---

(١) انظر الهامش السفلي رقم ٥.

(٢) بالمتوسط عالم الأعمال محفوف بالمخاطر، وعلىٰ الرغم من ذلك قد تواجه المشاريع الفردية مستويات مختلفة من المخاطر، قد يكون بعضها أخطر من بعض.

سداد القرض إضافة إلىٰ فائدة وفقًا لجدول تدفق نقدي خالٍ من المخاطر[١]؛ فتزاوج هذا التدفق النقدي «الخالي من المخاطر» مع عالم الأعمال المحفوف بالمخاطر يعد جمعًا بين متنافرين من الأساس ومن البداية، أي: جمعًا بين متنافرين في حجم المخاطر[٢]. ومن هنا لا يعد ميلاد النقود البنكية ذاتها علىٰ أساس متين فيما يتعلق بنظرية التمويل[٣].

الدين في الإدارة المالية:

الدين أو الاقتراض وسيلة فعالة للتمويل في النظام المالي الحالي، ويقترض الأفراد والشركات والحكومات من المؤسسات المالية لتمويل أنشطتها؛ للاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام وما إلىٰ ذلك. ويعد تمويل الدين جاذبًا للشركات علىٰ وجه الخصوص؛ لأنَّه شكل رخيص عمومًا من أشكال التمويل. فإصدار رأس مال جديد مثل الأسهم يعد مكلفًا جدًّا علىٰ العموم، إضافة إلىٰ ذلك تعد الفائدة المدفوعة علىٰ الدين خاضعة للإعفاء الضريبي أيضًا بينما العائد المدفوع علىٰ الأسهم لا يخضع للإعفاء

---

(١) علىٰ وجه العموم، تُستهلك القروض من حين لآخر وفقًا لعقود القرض الملزمة قانونًا، عادة بشكل شهري. فالتدفق النقدي خالٍ من المخاطر بسبب هذه الطبيعة «الملزمة قانونًا» لخدمة الدين debt service.

(٢) نادرًا ما تبرز هذه الحقيقة حتىٰ في الأعمال الأكاديمية.

(٣) قد تطلق علىٰ نقود البنك «غير منسجمة مع غيرها misfit » في الاقتصاد.

الضريبي[1]. فالاقتطاع من الوعاء الضريبي للفائدة يقلل بكثير تكلفة الدين، وبناء علىٰ ذلك؛ يزيد تمويل الدين العائد علىٰ رأس المال للمساهمين الحاليين.

في حين أنَّ الدين يمثل عامل جذب، علىٰ الشركات أن توازن بعناية هيكل رأسمالها بين الدين والأسهم؛ لأنَّ الدين يستدعي سداده وفقًا لسيل من التدفق النقدي الخالي من المخاطر. حين نقترض المال من المؤسسات المالية أو العامة، يقدم المقترض وعودًا بجدولة السداد بصفة منظمة عمومًا وفقًا للمنصوص عليه في عقد القرض، ويحمي القانون التدفق النقدي وفقًا للعقد الذي يقدمه المقرض؛ مما يجعل الموقف «خاليًا من المخاطر». وحتىٰ في حالة عمليات الإفلاس، فإنَّ المقرضين يتمتعون بميزة الحصول علىٰ المال قبل حاملي الأسهم، ويجعل هذا أدوات الدين جاذبة للمقرضين.

إذا كان الدين هو أرخص شكل من أشكال التمويل، فلماذا لا تختار الشركات تمويل الدين بنسبة ١٠٠%؟ تكمن إذن مشكلة تمويل الدين أو خطورته في التعهد بالتدفق النقدي الذي يجب الوفاء به في خدمة الدين. في حين «يتعهد» المقترض بسداد معيَّن

---

(١) تُسجل عمليات دفع الفائدة باعتبارها نفقات في حسابات الأرباح والخسائر للشركات، قبل الوصول إلىٰ الدخل الخاضع للضريبة. وبناء علىٰ ذلك؛ كلما زاد رسم الفائدة، قلَّ الالتزام الضريبي؛ إلا أنَّ الالتزام الضريبي يظل كما هو بغض النظر عن مقادير العائد. وهذا بالطبع يعطي الدين ميزة عن رأس المال.

من حين لآخر، بمعنىٰ تدفق نقدي خالٍ من المخاطر، يعد التدفق النقدي من عمليات العمل العادية محفوفًا بالمخاطر علىٰ نحو ما؛ لذا علىٰ الشركة توفيق ذلك لكي تحدد مستوىٰ دين مثالي يمكن استمراره للوصول إلىٰ الحد الأقصىٰ من قيمة الشركة. فقد تختار الشركات التي تتمتع بتدفق نقدي مستقر مستويات أعلىٰ من الدين، والأمثلة علىٰ ذلك تشمل شركات المرافق العامة، التي توفر المياه والكهرباء. ولا تتأثر عمليات التدفق النقدي في هذه القطاعات تأثرًا كبيرًا في أثناء مراحل دورات العمل أو الاتجاهات الموسمية. وحتىٰ في أثناء نقاط التحول إلىٰ الانخفاض الاقتصادي، يريد الناس إمدادًا ثابتًا للمياه والكهرباء[1].

علىٰ الرغم من ذلك، لا يتعيَّن علىٰ الشركات التي تعاني من مخاطر عالية اختيار مستويات عالية من الدين؛ لأنَّه قد تنشأ مشكلات في خدمة الدين خاصة في أثناء الأوقات العصيبة حين لا يتدفق النقد تدفقًا جيدًا. ومثال علىٰ هذا: شركات صناعة الإلكترونيات وخطوط الطيران، ومن المؤشرات المفيدة لدرجة خطورة العمل مؤشر (بيتا للشركة firm's beta)، وهو مقياس مالي يقدر درجة خطورة السوق الذي يمكن أن تتحمله الشركة. تقيس بيتا أساسًا العلاقة بين عائدات الشركة وعائدات السوق علىٰ وجه الإجمال، علاقة بيتا بالسوق ذاته هي علاقة الوحدة؛ حيث تمثل

(١) تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين هو ما تقوم به هيئات التصنيف.

علامة قياسية[1]. فأي شركة -صناعة أو أسهم وسندات- لها درجة بيتا أعلىٰ من واحد تُعد في حالة أكثر خطورة من السوق، بينما تلك التي لها درجات بيتا أقل من واحد تعتبر أقل خطورة مقارنة بالسوق. لذا من الناحية العملية، قد نقول إنَّ الشركات التي لها درجات بيتا عالية لا ينبغي أن تسعىٰ للحصول علىٰ مستويات عالية من الدين، وبالرغم من ذلك من المهم ملاحظة أنَّه علىٰ وجه الإجمال تتحمل الشركات مخاطر أعلىٰ بصفة عامة من الدين نفسه؛ لأنَّ درجة بيتا للدين «الخالي من المخاطر» هي صفر.

النكول، نكول للنظام النقدي نفسه:

بما أننا أكدنا أنَّ النقود تدخل أساسًا في شكل قروض عليها سداد فوائد، من المهم إدراك أنَّ إجمالي الدين (أصل الدين مضافًا إلىٰ الفائدة) غير مستحق السداد علىٰ وجه الإجمال؛ وهذا لأنَّ الفائدة التي يتعيَّن دفعها مع أصل الدين غير موجودة في شكل نقود. هذه الحقيقة مهمة جدًّا؛ لأنها تنطوي علىٰ عدة مضامين خطيرة[2]. علىٰ سبيل المثال، افترض أنَّ عرض النقود في شكل قروض يبلغ ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي، تعطىٰ بمعدل فائدة ١٠ في المائة. وفي نهاية الفترة الزمنية من المقرر سداد ١١,٠٠٠ رينغت ماليزي (بمعنىٰ ١٠,٠٠٠ رينغت إضافة إلىٰ فائدة الـ ١٠٠٠ رينغت ماليزي).

---

(١) مؤشر سوق الأوراق المالية مثل المؤشر المركب لكوالالمبور الذي يعد بصفة عامة ممثلًا للسوق.

(٢) يعد رسم الفائدة لهذا السبب أمرًا غير مناسب في الاقتصاد.

علىٰ الرغم من ذلك، لا يوجد سوىٰ ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي في شكل نقود؛ فجزء الفائدة غير موجود. وإذا لم تُنشأ نقود إضافية علىٰ مبلغ ١٠٠٠ رينغت ماليزي وتدخل النظام، فمن المؤكد أن يتأخر المقترضون في سداد القرض. ولهذا قد تحدث في هذا النظام ثلاثة أشياء في عملية المحافظة علىٰ استمرارية النظام النقدي فعالًا:

١- إنشاء نقود إضافية في شكل قروض وتعطىٰ لمن يتأخر عن السداد (إعادة جدولة أو هيكلة القروض)، ويزيد هذا من مديونية المقترض.

٢- تُدخل الحكومة نقودًا ورقية ومعدنية إضافية إلىٰ الحد الذي لا يوجد فيه نقود قادمة من الفائدة.

٣- يصادر البنك الثروة العينية (الضمانات والأشياء الأخرىٰ) من المقترض.

يشير الخياران الأوليان إلىٰ أنَّ عرض النقود في الاقتصاد يزيد باستمرار لكي يحافظ علىٰ بقاء النظام، ويحول الخيار الثالث الثروة العينية من المقترض إلىٰ البنك. في الواقع، يعد الخيار الثاني نادرًا ما يستخدم، ومن المدهش أن نجد أنَّه حتىٰ الحكومات «تنخدع» بسهولة في اقتراض المال من البنوك حين يكون لها حق القيام بعرض النقود (عملات ورقية ومعدنية)؛ إذن فالأمران الأول والثالث هما الأكثر احتمالًا في الحدوث.

يتسبب الخيار الأول في نمو المال في الاقتصاد في شكل دين

-دين القطاع الخاص، أو القطاع العام، أو كليهما-؛ مما يجعل هذه القطاعات مدينة بدرجة كبيرة إلىٰ القطاع المصرفي. والقطاع المصرفي، باعتباره لديه السلطة في تقديم قروض إضافية، يتحكم تحكمًا فعالًا في «حبل الإنقاذ» لوحدات الإقراض؛ لأنَّه يمكنه تقرير أي وحدات التأخير (لأنَّ هناك بعض الوحدات من المؤكد أن تتأخر بسبب تصميم النظام) يمكنه حفظها (بتقديم قروض إضافية) وأيها يتركها تتخلف عن السداد. وفي حالة التخلف عن السداد، قد يصادر البنك الثروة العينية من المتخلف عن السداد. علىٰ سبيل المثال: في اليابان -في الآونة الأخيرة- في حين اقترحت الحكومة إعادة شراء الديون المعدومة لـ M0، بمعنىٰ نقود الدولة، اعترض مديرو البنوك علىٰ ذلك واقترحوا سك نقود للأسهم بدلًا من ذلك (الذي يصادر الثروة العينية بصورة ناجحة).

ذكر القسم الذي يتناول الدين في الإدارة المالية أنَّ هناك حدًّا أقصىٰ للدين يمكن أن تتحمله أي شركة أو كيان تجاري آخر بناء علىٰ خطورة نشاطها التجاري. وعلىٰ الرغم من ذلك، بما أنَّ النقود تزيد في شكل قروض في النظام النقدي الحالي بهدف الحفاظ علىٰ استمراريته لا غير؛ لهذا تصبح المنشآت والحكومات مدينة بصورة كبيرة حتىٰ الوصول إلىٰ مستوىٰ لا تستطيع تحمله بعد[1]، انتبه إلىٰ أنَّ هذا يحدث نتيجة لتصميم النظام، حين

(١) ولهذا ليس من المدهش أن تلجأ الإدارات العليا للشركات الكبيرة إلىٰ أخطاء في الحسابات، ويقومون بعملية غش كبيرة لرسم صورة عن النمو.

لا تستطيع الشركات المواصلة فإنها تنهار، ومن أمثلة هذا الانهيار: الأزمة المالية للشركات الكبرىٰ مثل إينرون Enron، وزيروكس Xerox. وحين تحل أزمة بتلك الحكومات، يمكن أن تنهار أيضًا، وعلىٰ الأرجح أن تستبدل بحكومات أخرىٰ، وهناك أمثلة عديدة علىٰ هذا الموقف بما في ذلك دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا -ومن الأمثلة قريبة العهد: الأرجنتين-، ويتمثل مثل هذا الانهيار في تحول الثروة العينية والسيادة تدريجيًا إلىٰ من يتحكمون في النظام المالي.

نؤكد هنا علىٰ أنَّ المشكلات المصرفية والمالية التي تواجهها حاليًا اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ترجع في الأساس إلىٰ تصميم النظام الذي أوضحناه سلفًا الذي من المؤكد أنَّه سينهار، وقد حدثت العديد من الأزمات والانهيارات المالية في العقود الماضية؛ إلا أنَّ النظام المالي العالمي تظهر عليه الآن علامات ظاهرة بالانهيار الوشيك؛ لأنَّه يبدو أنَّ الاقتصاديات العالمية الكبرىٰ السابقة قد وصلت بالتزامن إلىٰ «نقطة التشبع»، ومن الصعب إدراك هذا؛ لأنَّ المال يدخل إلىٰ النظام في شكل قروض من خلال عملية تكوين الودائع المتعددة، مع إضافة رسوم فائدة، والتي بدورها تُحدث زيادات إضافية في الدين حتىٰ يصبح النظام كله غير قابل للاستمرار ومن ثَمَّ ينهار في النهاية[1].

---

(١) حتىٰ إن أفرادًا كثيرين حصلوا علىٰ جوائز نوبل، وقاموا بتحليل قضايا داخل النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة، وقد أفرزت الولايات المتحدة الأمريكية =

تشير الحجج السابقة إلىٰ أنَّ إعادة جدولة سداد القروض باستمرار مستحيلة، وأنَّ عدم الوفاء بسداد القروض حتمي لذلك، ومثال علىٰ ذلك الوضع الأخير: الأزمة المالية لشركة إينرون Enron، وشركة زيروكس Xerox، ودول مثل: المكسيك والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين. يحول تأخر سداد الشركات للقروض الممتلكات العينية إلىٰ البنوك، في حين أنَّ تأخر سداد الدول للقروض يحول السيادة (وفي النهاية الثروة أيضًا). وفي كثير من الحالات، تدخلت القوىٰ المالية الأجنبية العملاقة في تغيير الحكومات.

يدمر التأخر في سداد الدين بالفعل النقود من خلال العملية العكسية لإنشاء النقود؛ ومن المحتمل بناء علىٰ ذلك أن تؤدي إلىٰ أزمة مصرفية أيضًا. تجعل هذه الخاصية المربكة للنقود القانونية البنوك مؤسسات هشَّة أيضًا؛ فبنوك كثيرة في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية علىٰ حافة الأزمة الآن.

= وأوروبا واليابان والعالم الإسلامي وآخرون مثقفين كثيرين؛ إلا أنَّ هذا هو نوع النظام الاقتصادي الذي تبنيناه. وقد صرح جون كينيث جالبيرث John Kenneth Galbraith، الاقتصادي المشهور بهارفارد، أنَّ عملية إنشاء النقود بسيطة لدرجة أنها لا تحتاج إلىٰ تفكير معقد. وعلىٰ العكس من ذلك، علىٰ سبيل المثال ما الذي يمكن أن يفسر لنا حقيقة أنَّه حتىٰ في الدول التي بها أكثر من عشرين شخصًا حاصلًا علىٰ جائزة نوبل في علم الاقتصاد مازالت تعاني من مشكلات اقتصادية خطيرة؟ وفي رأينا الشخصي، أنَّ النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة يعد أداةً للتحكم في الموارد والثروة والقوة السياسية لمن يدافعون عنه وينفذونه، في حين هذا إهانة إلىٰ ذكاء من يقبلونه طواعية.

بما أنَّ البنوك تتعثر إذا تأخر سداد القروض؛ فإنَّ تعثر البنوك سيحول الثروة إلىٰ البنوك من خلال مصادرة الضمانات والأشياء الأخرىٰ؛ ولهذا بينما تعثر البنوك يمثل أمرًا سيئًا للاقتصاديات، فهي ليست سيئة بالضرورة للبنوك. في الواقع، هذه عملية تحول الأرقام الحسابية (بمعنىٰ: النقود القانونية التي تنشئها البنوك من لا شيء) إلىٰ ممتلكات عينية. وقد تستحوذ البنوك علىٰ الممتلكات العينية للمتأخرين عن السداد في هذه العملية، وهو نوع من «الحصول علىٰ» رسم سك العملة للأرقام الحسابية، التي أنشأت تحت ما يسمىٰ نقودًا، بمعنىٰ: من أرقام افتراضية إلىٰ ممتلكات عينية.

باختصار، في عصر العولمة والتحرر الاقتصادي الجديد، لم تعد النظم النقدية القانونية القائمة علىٰ الفائدة تعمل لصالح الدول النامية؛ لأنها علىٰ الأرجح تخسر الثروة والسيادة للقوىٰ المالية الأجنبية العملاقة[١]. ولهذا في ظل التحرر الاقتصادي المالي، من المؤكد أنَّ الدول تتخلىٰ عن ثروتها وسيادتها إلىٰ القوىٰ المالية

(١) هذا هو السبب وراء اختيار عنوان هذا الكتاب «سرقة الدول» "The Theft of Nations"، من المتوقع دخول البنوك الأجنبية إلىٰ ماليزيا عام ٢٠٠٧؛ بسبب التحرر الاقتصادي والمالي، وتخطط ماليزيا لتنفيذ إجراء اندماج آخر علىٰ بنوكها المندمجة بالفعل استعدادًا للمنافسة الشديدة المتوقعة مع البنوك الأجنبية. وبالرغم من ذلك، قد يكون هذا لا طائل منه؛ لأنَّ البنوك الأجنبية كبيرة جدًّا، ومن المتوقع أن تلتهم البنوك الأجنبية البنوك المحلية الصغيرة.

العملاقة «من دون مقابل» تقريبًا، وتحدث العملية كلها بدقة وبالتدريج؛ لأنَّ الفائدة تعتمد علىٰ الوقت، ولهذا قد لا نلحظ تأثيراتها الدقيقة حتىٰ تظهر المشكلة فجأة[1]. يشبه هذا النظام «الاستعباد» حيث لا تزال التنمية الاقتصادية مستمرة، بيد أنَّ ملكية الممتلكات والسيادة تنتقل تدريجيًا وتتآكل، وقد حرص المستعمرون حين تركوا الدول بعد منحها «الاستقلال» علىٰ أن تكون النظم البنكية النقدية القانونية القائمة علىٰ الفائدة هي السارية؛ ولهذا من المحتم علىٰ الدول المستقلة أن تفقد في النهاية أراضيها وسيادتها وتصبح مستعمرة اقتصاديًا مرة أخرىٰ.

بسبب ذلك، وبتفكير مشابه؛ في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية في فترة (١٩٩٧-١٩٩٨)، كان من بين السياسات الناجحة التي تبنتها الحكومة الماليزية عدم قبول القرض المعروض من صندوق البنك الدولي، وقررت ماليزيا استخدام وسائلها الخاصة بها في معالجة المشكلة النقدية، وبخاصة بتخفيض كبير لنسبة الاحتياطي القانوني وإجراءات انتقائية لضبط رأس المال. ومع أنَّ هذا أدىٰ إلىٰ استعادة الاقتصاد لعافيته استعادة بطيئة؛ فهو أمر محمود للغاية. ولو كانت ماليزيا قد قبلت قرض صندوق البنك الدولي؛ لم تكن لتحصل علىٰ شيء سوىٰ سجلات محاسبية (وليست حتىٰ نقودًا ورقية) نشأت من لا شيء ووضعت في بعض

---

(١) لذا علىٰ الدول النامية أن تكون يقظة!

الحواسب بوصفها «نقودًا»، ولكن من جهة ثانية كان على ماليزيا أن تقبل بشروط عديدة تحول من خلالها في النهاية جزءًا من سيادتها إلى صندوق النقد الدولي[1]. وبهذه الطريقة، على مر السنين يؤدي هذا إلى تحول كامل للسلطة حين تفشل الدول في سداد قروضها (تذكر أنَّ قرض النقود القانونية الذي عليه رسوم فائدة غير مستحق السداد على وجه الإجمال بمجرد التصميم - شخص ما لا بدَّ أن يتعثر في السداد)؛ لهذا قد لاحظنا دولًا كثيرة مثل دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال تنهار ماليًا. في التحليل الإجمالي، يتعيَّن سداد جزء الفائدة في النهاية في شكل ثروة عينية من خلال مصادرة الممتلكات العينية مثل الأراضي والمنشآت وحتى الشركات.

«تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة مفترسة، تنهب العالم بسيطرتها على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال نظامها المالي الدولي، ومن خلال تزويرها للعملات وقيمة العملات وما إلى ذلك. نعيش في الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسرقه، قانونًا؛ لأننا نسن القوانين التي تمكننا من السرقة».

---

(١) قد يقول البعض إنَّ الدول التي حصلت على قروض صندوق النقد الدولي تعافت أسرع، وهذا حق، والمناظرة يسيرة: إذا كان هناك شخصان (أ) و(ب) في حالة انهيار مالي؛ إلا أنَّ (أ) حصل على قرض جميل من (ج)، من ستتحسن حالته الاقتصادية في الحال؟ بالتأكيد (أ)؛ إلا أنَّ المشكلات ستظهر للشخص (أ) حين يحل وقت سداد القرض، كما حدث مع دول كثيرة في نهاية المطاف. وفي بعض الحالات، تتجاوز الفائدة التراكمية المتصاعدة الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المقترضة.

«عولمة الاقتصاد العالمي وصفة للكارثة» 'Globalization of the World Economy is a Prescription for Disaster'، من تأليف: ليندن بي لاروش Lyndon B. LaRouche، ١٤ فبراير ٢٠٠٣، عدد «مجلة الذكاء العملي» "Executive Intelligence Review"

المصدر:

http://larouchepub.com/lar/2003/3006jaipur_univ.html

الفائدة محرمة في كل الأديان الإبراهيمية الثلاث -اليهودية والمسيحية والإسلام-؛ فقد حرمها الله بحكمته المطلقة من أجل تحقيق العدل للبشرية وصلاحها[١]. وعلىٰ الرغم من ذلك، فإنَّ الأمر يرجع إلىٰ ضعف العقيدة، والجشع والجهل المحض الذي دفع البشرية إلىٰ الأخذ بالنظام النقدي العالمي الحالي غير المستقر وغير العادل والذي يجلب العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وشمل هذا حتىٰ المسلمين الذين حموا في السابق نظامهم من الربا حتىٰ سقوط الخلافة العثمانية.

للنظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة مضامين اجتماعية واقتصادية عديدة[٢]. ونقدم فيما يلي قائمة بأهم المضامين:

١- يضاعف من الدورات الاقتصادية.

---

(١) يقدم الملحق (ب) بعض الاقتباسات من الكتب المقدسة التي تحرم الفائدة، وتعرف بالربا في الإسلام.

(٢) لمناقشة المضامين الاجتماعية والاقتصادية العديدة للنظام النقدي القانوني القائم =

٢- متضخم عمومًا ويحتم ضرورة التحكم في سعر المواد الضرورية، وبخاصة المنتجات الزراعية.

٣- بما أنَّ أسعار كثير من المنتجات الزراعية مضبوطة علىٰ نحو ما؛ يعد هذا القطاع أقلَّ جاذبية للمستثمرين مقارنة بالقطاعات الأخرىٰ مثل قطاع الإنشاء، وما إلىٰ ذلك. وقد يؤدي هذا إلىٰ تحويل الأراضي؛ بمعنىٰ: من أراض زراعية إلىٰ أراض صناعية، وما إلىٰ ذلك.

٤- يوفر الإنشاء المستمر للنقود والإنشاء المفرط للنقود أرضًا خصبة للمجازفة والتلاعب والمراجحة.

٥- يؤدي إلىٰ البطالة في أثناء نقاط التحول إلىٰ الانخفاض الاقتصادي بسبب تدمير النقود، ويؤدي تدمير النقود إلىٰ فقدان النقود في التداول والذي بدوره يؤدي إلىٰ بطء التجارة وفشل التجارة والإفلاس والبطالة. لذا فهو فقدان وسيلة التداول التي تمنع تبادل السلع والخدمات من الحدوث. (انظر المربع)[١].

٦- تزايد التباين في توزيع الدخل ومن ثمَّ وجود الفقر.

= علىٰ الفائدة، يرجىٰ الاطلاع علىٰ: أحمد كميل ميدين ميرا، «الدينار الذهبي الإسلامي» "The Islamic Gold Dinar" مطبوعات بلاندوك Pelanduk Publications، كوالالمبور، ٢٠٠٢.

(١) يتعين توافر أربعة شروط لوجود وظيفة مدفوعة الأجر: أداء الوظيفة، والمواد الخام، والأفراد الذين لديهم الرغبة في العمل، والنقود. في أثناء الركود الاقتصادي، تتوافر جميع الشروط ما عدا عدم وجود نقود متداولة بصفة عامة.

٧- بما أنَّ قطاع الإنشاء يعد واحدًا من القطاعات الكبرىٰ التي تستوعب عرض النقود المتصاعد؛ من المؤكد أنَّ أسعار المنازل ترتفع بمعدل كبير، أسرع من الارتفاع في دخل معظم الأفراد. إضافة إلىٰ ذلك، يؤدي هذا إلىٰ زيادة متوسط المدة الممنوحة لقروض الإسكان بالتدريج.

٨- من المحتمل أن يؤدي التسبب في تباين الدخل والفقر إلىٰ تأثيرات عديدة مباشرة وغير مباشرة علىٰ المجتمع، مثال ذلك: الجريمة وعمالة النساء والأطفال الإجبارية وإهمال الأطفال وسوء التغذية واعتلال الصحة وضعف التعليم، وما إلىٰ ذلك.

غرباء وساكنو العشوائيات

وصل اثنان من الغرباء إلىٰ حي من أحياء العشوائيات في ضاحية من ضواحي إحدىٰ المدن، ورحب بهم الناس، وتبادلوا أطراف الحديث، واكتشف الغرباء أنَّ معظم الناس يعملون في المدينة، ومهتمون بمعرفة ما يقومون به في كسبهم لقوتهم، وأخبرهم أحد السكان أنَّه عامل بناء يخلط الخرسانة ويبني أسطح المنازل من القرميد، ويخبرهم آخر أنَّه يعمل في مصلحة المياه التي توفر المياه النظيفة المعالجة للناس، ثم آخر يعمل في مصنع للأثاث، مثل العديد من الأصدقاء الآخرين الذين يعملون في مصنع أو آخر ينتج منتجات مختلفة. إضافة إلىٰ ذلك، اكتشف الغرباء أنَّ بعض الناس عاطلون برغم أنهم متعلمون ومتدربون.

ومع ذلك، اندهش الغرباء مما رأوه بالرغم من كل هذه المعرفة والمهارات التي يتمتع بها الناس؛ فالحي في حالة رثة ومنازله رديئة وشوارعه قذرة، ونهر ملوث، وما إلىٰ ذلك. ومنازلهم غير مبنية من الخرسانة وليست أسطح منازلهم من القرميد، ومصدر مياههم غير معالج صحيًا؛ إذ تأتي مياههم من الآبار ومن النهر الملوث.

وسأل الغرباء عامل البناء: «لماذا بيتك غير مبني من الخرسانة؟».

رد العامل: «أحتاج إلىٰ المال».

وأعطىٰ عامل مصلحة المياه سببًا مشابهًا لعدم وجود مياه معالجة عنده؛ فهو بحاجة إلىٰ المال.

ثم بدأ الغرباء في مناقشتهم: «بما أنَّ لديكم مواهب كثيرة في الحي، لمَ لا تساعدون بعضكم البعض كل علىٰ حسب ما يمتلكه من مهارات؟ وبهذه الطريقة، يتحسن مستوىٰ معيشتكم وبيئتكم».

كرر أصحاب القرية مرة أخرىٰ أنهم ينتظرون المال.

سأل الغرباء المتحيرون: «من هو *المال* علىٰ أية حال؟».

تقدمت إحدىٰ خريجات الجامعة، ضاحكة ومقهقهة من السؤال، وهي ابنة أحد العمال شارحة: «المال هو وعد بالدفع أصدره . . .، ثم استرسلت مثرثرة في الكلام».

صُعق الغرباء من الرد، ثم تعجبوا: «تنتظرون وعدًا لحل مشاكلكم؟!».

نظر الغرباء إلىٰ بعضهم البعض وهمس بعضهم إلىٰ بعض: «يبدو أنَّ هؤلاء علىٰ هذا الكوكب لا يتمتعون بالذكاء، هيا نغادر!».

وغادر الزوار الكوكب.

مأخوذة بتصرف من «انتظار المال، أم هو جودوت؟» في كتاب بيرنارد ليتر «مستقبل النقود» "The Future of Money"، سنشري Century، ص ١٤٦.

الفصل الثاني

رسم سك العملة seigniorage - تقلب النظام النقدي القانوني وظلمه

سؤال: ما الشيء الذي نحبه كثيرًا، ويرغب فيه الناس ويسعون إليه، وامتلاكه ليس بجريمة ... ولكن مع ذلك، إذا أنتجته، ارتكبت جريمة؟ (الإجابة في نهاية الفصل الثاني).

«تسرق» الدول الأكثر ثراءً وقوة ثروةَ الدول بعدة طرق مستخدمة النظام النقدي العالمي الحالي، ويحدث هذا أساسًا من خلال رسم سك العملة للنقود القانونية، ويشير مصطلح «رسم سك العملة» seigniorage إلىٰ الفرق بين القيمة الاسمية للنقود وتكلفة إنتاجها، علىٰ سبيل المثال: نفترض أنَّ إنتاج ورقة نقدية قيمتها ١٠٠ دولار يتكلف ٢٠ سنتًا؛ إذن فرسم سك العملة هو ٩٩,٨٠$، فرسم سك العملة مكسب لمصدر العملة، وهي الفائدة التي يجنيها المرء من الاستخدام الأول للنقود القانونية، والبنوك التي تنشئ النقود من خلال عملية تكوين ودائع متعددة تقرض رسم سك العملة أساسًا بفائدة، وتحصل معظم الحكومات علىٰ رسم سك العملة من إصدارها للعملات

القومية المعنية، ويتمتع الاحتياطي الفدرالي Federal Reserve برسوم سك عملة ضخمة من إصدار الدولار؛ نظرًا لأنَّ الدولار هو الآن العملة الاحتياطية العالمية المسيطرة. وعلىٰ عكس معظم العملات الأخرىٰ، يتمتع الدولار بقوة شرائية قوية حتىٰ خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

العملات الاحتياطية العالمية:

المكونات في النظام النقدي الحالي، كالثروة والسيادة تنتقلان أساسًا من خلال رسم سك العملة هذا؛ فالنقود المنشأة من خلال النظام الاحتياطي القانوني الجزئي ورسوم الفائدة هي بناء علىٰ ذلك رسم سك العملة في الأساس، وفي النظام النقدي العالمي الحالي (وهو في الأساس نظام نقدي قانوني قائم علىٰ الفائدة ذي أسعار صرف عائمة) تخسر الدول النامية كثيرًا من رسم سك العملة هذا، وهو عمل واعٍ ومنتظم في تحويل الثروة من خلال «مكون قانوني»، وغير ذلك يمكن أن يكون تعاملًا غير قانوني. «تُسرق» موارد الدول النامية أساسًا من خلال هذا النظام، أي: من خلال سحر رسم سك العملة. علىٰ سبيل المثال: إذا اشترت الولايات المتحدة الأمريكية البترول الخام من المملكة العربية السعودية مستخدمة النقود القانونية المنشأة حديثًا، تحصل الولايات المتحدة علىٰ الفائدة من هذا؛ لأن السعودية عليها أن تعطي البترول المستخرج بالعمل الشاق والاستثمارات الضخمة، بينما تحصل في المقابل -علىٰ أكثر ترجيح- علىٰ سجل حسابي إلكتروني يوضع في بعض

الحواسب، بالطبع لا تخسر السعودية أي شيء؛ لأنَّه بإمكانها شراء سلع أخرىٰ بـ«النقود التي في الحساب»؛ إلا أنَّ الحقيقة تظل كما هي: أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من الحصول علىٰ البترول بالنقود المنشأة من لا شيء، وهذا هو موضوع رسم سك العملة.

ولهذا تتمتع عملة احتياطية عالمية مثل الدولار برسم سك للعملة ضخم؛ لأنَّ لها قوة شرائية عالمية، فالوضع التجاري العالمي الذي يتطلب من الدول أن تجمع الاحتياطي الأجنبي قبل القيام بالتجارة يفيد مصدري العملات الاحتياطية الدولية إفادة كبيرة علىٰ حساب الدول الأخرىٰ. علىٰ سبيل المثال: في حالة الدولار، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية إنشاء نقود إضافية للاستخدام خارج الدولة دون وضع ضغط تضخمي زائد داخليًا. وبالرغم من ذلك، إذا قُدر للدولارات جميعها حول العالم أن تعود إلىٰ الولايات المتحدة الأمريكية، سيخلق هذا بالتأكيد وضع تضخم جامح. وقد أدىٰ الدولار باعتباره العملة الاحتياطية العالمية إلىٰ اختلال التوازن التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول العالم[1]. في النظام النقدي القانوني، مكّن غياب عملية تعديل تلقائي الولايات المتحدة الأمريكية من تجميع عمليات العجز التجاري هذه، وفي غير ذلك تعتبر مستحيلة في ظل قاعدة الذهب

(١) ريتشارد دنكان Richard Duncan، «أزمة الدولار» 'The Dollar Crisis'، جون ويلي، ٢٠٠٣ يشرح هذه الحقيقة شرحًا جيدًا.

الكلاسيكية أو بريتون وودز Bretton Woods، في ذلك الوقت سوّت الدول التي تعاني من العجز عجزها بالذهب (الذي لا يمكن إنشاؤه)؛ إلا أنَّ اليوم يمكن تسوية العجز بالدين (الذي يمكن إنشاؤه).

لهذا السبب؛ هي «فكرة جيدة» للولايات المتحدة أن تطلق علىٰ ودائع الدولار خارج الولايات المتحدة الأمريكية «يورودولارات» Eurodollars[١]، مشيرة إلىٰ أنَّ هذه الدولارات تختلف عن الدولار نفسه. في الواقع، يمكن أن يكون الوضع هكذا؛ لأنَّ اليورودولار معرض لرقابات تختلف عن الدولار الداخلي، حتىٰ إن له أسعار صرف وأسعار فائدة خاصة به، ومن المدهش أن اليورودولارات تظل دائمًا في الولايات المتحدة بغض النظر عمن يمتلكها أو أين تودع في العالم؛ فهي جميعًا في الحسابات، أي إنَّ تعاملات اليورودولار لا تنقل سوىٰ ملكية الودائع في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلىٰ ذلك: لا يُفرض الاحتياطي القانوني علىٰ ودائع اليورودولار، وهكذا يمكن البنوك من استثمار كل دولار منها، وبهذا تتمتع المؤسسات التي تنشئ اليورودولارات من فائدة ضخمة لرسم سك العملة دون إحداث ضغط تضخمي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن

---

(١) اليورودولارات: هي وَدائع دولارية موضوعة في بنوك أجنبية وفي الأفرع الأجنبية للبنوك الأمريكية، وتختلف عن اليورو euro الذي هو العملة المشهورة لاثنتي عشرة دولة أوروبية.

استخدام هذا التدفق النقدي في تمويل الأنشطة الدولية والداخلية، ويوضح هذا (الشكل ١). في حالة نجاح اليورو في أن يحل محلّ الدولار بوصفه العملة الاحتياطية الدولية المسيطرة، كما تشير الإشارات الحالية؛ لذا سيتمتع اليورو بعد ذلك برسم سك عملة ضخم.

... نظام الاحتياطي الفيدرالي، أكبر محرك للتضخم تم إنشاؤه. وبسبب أنَّه لم توجد نقود دولية أخرىٰ؛ يمكن للفيدرالي الآن أن يضخ بلايين الدولارات التي قد تستهلكها بقية العالم وتستخدمها بوصفها احتياطيًا. - روبرت آه مندل، حائز علىٰ جائزة نوبل، «النظام النقدي الدولي في القرن الحادي والعشرين: هل يمكن أن يعود الذهب؟» "The International Monetary System in the 21st Century: Could Gold Make a Comeback?" محاضرة أُلقيت في كلية سانت فنسنت St. Vincent College، ليتروب Letrobe، بنسلفانيا، ١٢ شهر مارس، عام ١٩٩٧.

(الشكل ١): رسم سك العملة للدولار الأمريكي واليورودولار

الولايات المتحدة الأمريكية	خارج الولايات المتحدة الأمريكية
الدولار الأمريكي بوصفه العملة الداخلية	يقوم اليورودولار بدور العملة الدولية

حقيقة أنَّ الدولارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية تُسمىٰ يورودولارات، تعطي فائدة إضافية للولايات المتحدة الأمريكية، وبهذه الطريقة قد يُعامل اليورودولار بطريقة مختلفة عن الدولار العادي كما لو أنَّه عملة مختلفة، وتتمتع المؤسسات التي تنشئ اليورودولار بكل فوائد رسم سك العملة من دون تأثير كبير في التضخم الداخلي (ما لم يكن من المحتمل «عودة» اليورودولار إلىٰ الولايات المتحدة الأمريكية)، رسم سك العملة هذا ليس صغيرًا، إضافة إلىٰ ذلك قد تتمتع العملات الدولية الأخرىٰ مثل اليورو والين بمثل هذه الفوائد. من الفوائد ما يمكن أن يوفر تمويلًا كبيرًا ولكنه «مجاني» لجدول العمل المحلي والدولي.

البنوك الاستعمارية:

كان المستعمرون مسؤولين عن إنشاء النظم المصرفية في الدول التي استعمروها، وكانت النقود القانونية ورسوم الفائدة والنظام المصرفي الاحتياطي الجزئي متأصلة بشدة، حتىٰ شمل الأمر الدول الإسلامية التي استعمروها، ولا بدَّ أنَّ الدول المستعمرة قد فقدت كميات ضخمة من الثروة للدول الاستعمارية من خلال رسم سك العملة للنظام المصرفي النقدي القانوني. وحتىٰ عندما غادرت الدول الاستعمارية، تأكدوا أنَّ هذا النظام مازال يعمل، ويوضح هذا الفقد (الشكل ٢) والتوضيح التالي.

افترض أنَّه قبل إدخال البنوك، كان لمزارع أرض[1] يزرع عليها أرزًا، والآن افترض أبعد من ذلك أنَّه أُنشئ بنك وحيد في قريته باحتياطي قانوني عند ١٠ في المائة[2]. والآن افترض أنَّ المزارع يبيع أرزه وودائعه في البنك التي تبلغ ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي. وبهذه الوديعة الجديدة ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي، يمكن للبنك أن ينشئ أخرىٰ بمقدار ٩٠,٠٠٠ رينغت ماليزي للودائع إجمالًا؛ بحيث إنَّ إجمالي المبلغ يصل إلىٰ ١٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي، وتُنشئ الوديعة الكلية حتىٰ تتساوىٰ نسبة الـ ١٠ في المائة من هذا المبلغ مع الوديعة الأصلية ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي[3]. ويوزع مبلغ ٩٠,٠٠٠ رينغت ماليزي قروضًا للمقترضين[4]. هذا يوضح من أين تأتي قوة مسؤولي القرض، ويمكن لمسؤولي القرض تحويل مبلغ ٩٠,٠٠٠ رينغت ماليزي إلىٰ «أصدقائهم» الذي يمكنهم من شراء جزء من أرض المزارع أو كلها، وقد يرىٰ المزارع أنَّ عرض الـ ٩٠,٠٠٠ رينغت ماليزي صفقة جيدة، ومن ثَمَّ يقرر

---

(١) أو من منظور كلي قد ترىٰ هذا إجمالي أصول الناس، بما في ذلك الأرض، إلخ.

(٢) الاحتياطي القانوني: هو نسبة الودائع التي يجب علىٰ البنك الاحتفاظ بها بوصفه احتياطيًا للوفاء بطلبات المودعين العادية، هذا الاحتياطي يحدده البنك المركزي.

(٣) يحدث هذا الإنشاء الإضافي للنقود عمليًا من خلال تكوين الودائع المتعدد، كما هو موضح في الملحق (ج).

(٤) في النظام النقدي الحديث، هذا يوضح كيف تولد معظم النقود وتدخل إلىٰ الاقتصاد، وتتكون النقود الأخرىٰ من النقود الورقية والمعدنية التي تصدرها الحكومة.

التخلص من جزء من الأرض كما هو موضح في (الشكل ٢). وفي هذا التعامل، تتحول ملكية الأرض إلىٰ «أصدقاء» مسؤولي القرض ولا يحصل المزارع إلا علىٰ قيد محاسبي في الدفاتر. بينما تحولت الأرض، من المهم ملاحظة أنَّ إنشاء مبلغ إضافي قدره ٩٠,٠٠٠ رينغت إضافي تحقق بوديعة المزارع الأصلية. وفقًا لهذا النظام، مع مرور الوقت، ليس من المفاجئ إذا انتقلت أراض كثيرة إلىٰ ملكية أصدقاء العاملين بالبنك. وحين دخلت الصناعة المصرفية العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العثمانية علىٰ سبيل المثال، كان المسلمون غير راغبين في البداية في العمل لدىٰ البنوك التقليدية بسبب طبيعتها القائمة علىٰ الفائدة[١]. وحتىٰ لو عملوا في البنوك، فمن النادر أن يعملوا في منح القروض. وعلىٰ الرغم من ذلك، مازال المسلمون يودعون مدخراتهم في البنوك، وبهذا يساعدون في عملية إنشاء النقود.

(الشكل ٢): تحويل الثروة العينية من خلال رسم سك العملة للنقود القانونية

الاحتياطي القانوني = ١٠%	المزارع يودع ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي
النقود الإضافية المنشأة = القروض = ٩٠,٠٠٠ رينغت ماليزي	
الأرض ←	[الجزء المباع] الأرض

(١) حتىٰ في أواخر سبعينيات القرن العشرين يمكننا ملاحظة هذه الظاهرة.

النقود الإضافية المنشأة، أي ٩٠,٠٠٠ رينغت ماليزي توزع باعتبارها قرضًا إلىٰ طرف ثالث، ويشتري الطرف الثالث جزء (أو كل) أرض المزارع، ويحصل الطرف الثالث علىٰ الأرض منقولة، في حين يحصل المزارع علىٰ قيد محاسبي قيمته ٩٠,٠٠٠ رينغت ماليزي في الدفاتر - وهو مبلغ منشأ من وديعته الأصلية التي قيمتها ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي؟

من ثمَّ، حتىٰ لو كان كثير من المسلمين في الدول المستعمرة رجال أعمال مجتهدين، لا بدًّ من تحويل قدر كبير من الثروة بعيدًا عنهم خاصة الممتلكات العينية مثل الأراضي والمنشآت وما إلىٰ ذلك، من خلال آلية النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة.

رسم سك النقود ومعدلات الفائدة علىٰ المستوىٰ الدولي

أوضح المثال السابق كيف أنَّه علىٰ المستوىٰ المحلي تنتقل الثروة العينية (والسيادة) لمن يتحكمون في القطاع المالي، وستصبح المكاسب ضخمةً إذا استنسخت الآلية علىٰ المستوىٰ العالمي. بالتأكيد، هناك بنوك دولية تعمل مثل كل البنوك المركزية، تقرض النقود القانونية للدول التي ترغب في التمويل أو التي تواجه أزمة مالية، نعم، تقرض النقود القانونية وتفرض رسوم فائدة علىٰ القروض. وبناء علىٰ النقاشات السابقة والمثال التوضيحي؛ يمكن للمرء بسهولة إدراك أنَّه علىٰ المستوىٰ العالمي، تعتبر الدول أطرافًا فاعلة، وعلىٰ العموم، فالتأخر عن سداد القروض مؤكد بينما علىٰ

مستوىٰ الدولة الواحدة فاحتمال التأخر مرتفع. علىٰ سبيل المثال، إذا افترضنا أنَّ دولة تأخذ قرضًا بالدولار من بنك دولي، علىٰ النظام عمومًا إنشاء دولارات إضافية وإلا أصبح القرض غير مستحق السداد (لاحظ أنَّ الدولارات الموجودة الأخرىٰ لا بدَّ أنَّها قد أتت أيضًا إلىٰ الوجود علىٰ الأخص باعتبارها نقودًا؛ ولهذا فالدول الأخرىٰ المدينة في أوضاع مشابهة كذلك). انتبه إلىٰ أنَّ الدول المقترضة ليس لديها صلاحية إنشاء الدولار[1]. ولهذا علىٰ الدول المقترضة التنافس علىٰ الدولار المتداول حول العالم، ويشكل هذا طلبًا علىٰ الدولار مثل أي سلعة، ومن طرق الحصول علىٰ الدولارات: تصدير السلع والخدمات إلىٰ الولايات المتحدة الأمريكية (حيث الدولار العملة الرئيسة)، ومن الطرق الأخرىٰ: التجارة مع الدول الأخرىٰ التي لديها احتياطي من الدولار، وقد يترتب علىٰ ذلك التنافس علىٰ الدولار، وهو تنافس شرس؛ لأنَّه لا توجد دول كثيرة لديها هذا الاحتياطي، ومن ثمَّ قد يعد الاقتراض الدولي «مميتًا» لمعظم الدول النامية؛ نظرًا لأنَّ التنافسية العالمية ليست في صالحهم علىٰ العموم. لذا نؤكد هنا أنَّ الدول النامية قد تفقد ثروتها وسيادتها بسهولة لصالح البنوك الدولية، ولهذه البنوك الدولية معرفة دقيقة بعمل الأنظمة المالية والاقتصادية. وبما أنَّ النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة يضاعف من الدورات الاقتصادية؛ فهي تعرف علىٰ وجه الدقة متىٰ تتحرك[2]

---

(١) هذا علىٰ عكس الذهب، حيث لا توجد دولة تحتكر إنتاجه.

وتعرض حزمة «قروض المساعدة الطارئة» - وهو عمل يؤدي في النهاية إلىٰ نقل الثروة والسيادة من خلال وسيلة شيء ما أُنشئ من لا شيء، وهم خبراء في ذلك[1].

طريقة العمل المتبعة «لأطراف» النقد الدولي

يبدو أنَّ البنوك الدولية والمؤسسات المالية تعمل بطريقة متناسقة تمامًا، ومن بين الأدوات التي يستخدمونها صناديق التحوط والإقراض الدولي، أما صناديق التحوط فهي مبالغ ضخمة من النقود قصيرة الأجل تنتقل بين الدول في غضون ثوانٍ، وكونها قانونية في حد ذاتها (أي منشأة أصلًا من لا شيء) فإن صناديق التحوط تستخدم في المجازفة والمراجحة والتلاعب التي تجلب

---

(١) تنشأ النقود القانونية وتُدمر في سجلات المحاسبة، تُدمر حين تُسدد القروض أو بسبب التأخر في سداد القروض خاصة في أثناء فترات الركود الاقتصادي، ويؤدي تدمير النقود إلىٰ مشكلات اجتماعية واقتصادية بما في ذلك الإفلاس والبطالة والأزمات الاقتصادية. ولهذا المظهر المربك من النقود القانونية أثر مزعزع للاستقرار فعلًا.

(٢) يذكرني هذا بفيلم الرسوم المتحركة «حياة البق» "*A Bug's Life*"؛ فالمؤسسات المالية الدولية مثل الجُندب في الفيلم بينما سكان العالم الثالث مثل النمل، فيجمع النمل الطعام ويأتي النمل من حين لآخر لأخذه بالقوة. ومع أنَّ النمل أكثر عددًا مقارنة بالجنادب، تهدف الجنادب إلىٰ جعل النمل يقفون «صفوفًا». تمامًا مثل النمل -في سير الأحداث في حياتنا الواقعية- تحتاج الدول النامية بشدة إلىٰ شخص ما جريء يصيح في المؤسسات المالية الدولية: «النمل يجمع الطعام، النمل يأكل الطعام، الجنادب تغادر!»، وحين ترفض الجنادب المغادرة وتزيد من تهديدها للنمل؛ يتحد النمل وينتصر عليها. نوصي بمشاهدة هذا الفيلم لما يحتويه من درس أخلاقي.

أرباحًا ضخمة[1]. من الظاهر أنَّ صناديق التحوط تستخدم أيضًا في «ضبط» الحكومات، بيد أنَّ الحقيقة أنَّ هذه المؤسسات المالية الدولية تستخدم النظام الحالي لمصلحتها الخاصة بإخضاع سيادة حكومات العالم لها تدريجيًا، خصوصًا الدول النامية والسهلة الانخداع والضعيفة، وهو ما نراهم يقومون به.

بما أنَّ لها معرفة جيدة بعلم الاقتصاد ودورات الاقتصاد والأسواق المالية؛ فهي تزعزع الاقتصاديات مستخدمة تحركات صناديق التحوط وبخاصة في أثناء ذروة الدورات الاقتصادية، ويصبح هذا سببًا لتحول الاقتصاديات المتضخمة، والتي تصاب بركود اقتصادي بسبب ذلك - وهي فترة حين تهلك النقود القانونية والتي بدورها تتحول إلىٰ إفلاس وبطالة[2] ومشكلات سياسية. وعند هذا المنعطف، تتدخل المؤسسات المالية الدولية بحزمة

(١) يهاجم المضاربون العملات، واحدة كل مرة لتعظيم أرباحهم. فإذا هاجموا العملات بالتزامن؛ فقد يحققون أرباحًا من المجازفة، بيد أنهم قد لا يحققون كثيرًا من جانب المراجحة. وحين تُهاجم إحدىٰ العملات، فإنَّ تحركها مقارنة بالعملات الأخرىٰ قد يؤدي إلىٰ أفضل فرص المراجحة والأرباح. في حين نرىٰ أنَّ هذا يتم عن عمد لتعظيم الفوائد، فهم يطلقون علىٰ الانهيار «التتابعي» domino للعملات أثر الانتقال السريع للعدوىٰ contagion effect. ويدرس كثير من علماء الاقتصاد أثر الانتقال السريع للعدوىٰ، وقد يكون لهذا بعض المصداقية.

(٢) كما ذكرنا من قبل، لكي توجد وظيفة براتب، يتعين توافر أربعة شروط: (١) العمل المطلوب أداؤه. و(٢) العمالة الراغبة في أداء العمل. و(٣) المادة الخام. و(٤) النقود. انتبه أنَّه في أثناء فترة الركود الاقتصادي، تتوافر كل الشروط ما عدا النقود =

القروض المساعدة الطارئة[1]. بينما يقع اللوم علىٰ الحكومات والشركات لسوء إدارتها[2]. وقبل تقديم القروض، فإنهم يضعون أيضًا ارتفاعات حادة لمعدل الفائدة الذي من المرجح أن يجلب مزيدًا من الإفلاس والبطالة[3]. انتبه أنَّه عند هذا الحد، فإنَّ نقص النقود يمثل مشكلة حقيقية، ومن ثَمَّ يبدو أنَّ تدفق النقود في الاقتصاد من خلال القروض من المؤسسات المالية الدولية كما لو أنَّه يساعد فعلًا الاقتصاديات علىٰ التعافي؛ لأنَّ هذه النقود الجديدة ستتسبب معًا -إلىٰ حدٍ ما- في وجود بطالة في الشوارع وطاقة زائدة في الشركات. إلا أنَّ المساعدات الطارئة bail-outs لا تأتي دون شروط بتعهدات معينة -فرض مجموعة من الشروط تنقل فعلًا بعض

= التي تصبح شحيحة للغاية بسبب تدميرها في هذه الفترة. أما فيما يخص المواد الخام، فسيكون هناك وفرة منها إضافة إلىٰ وفرة في قدرات الإنتاج علىٰ عكس فترة ذروة الدورات الاقتصادية حين يكون هناك نقص في كليهما. ويقوم مشروع تيرا TERRA project لبيرنارد ليتر Bernard Lietaer (نقود سلعية) علىٰ هذه الحقيقة، ويُرجىٰ الاطلاع علىٰ: بيرنارد ليتر، «مستقبل النقود» "The Future of Money" سنشري Century، ص ٢٤٩، و«وقائع المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي المستقر والعادل» "Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Monetary System" الجامعة الإسلامية بماليزيا، ص ٣٥.

(١) من الحقائق المدهشة أنَّ قادة هذه المؤسسات المالية الدولية هم علىٰ ما يبدو شخصيات بارزة ومحترمة.

(٢) في رأينا، يتمثل سوء الإدارة الحكومي الحقيقي في وجود نظام نقدي قانوني قائم علىٰ الفائدة في حد ذاته - وهو نظام تتبناه المؤسسات المالية الدولية ذاتها.

(٣) مما يجعل الناس يتزلون إلىٰ الشوارع متظاهرين ضد حكوماتهم.

السيادة إلىٰ المؤسسات المالية الدولية، وفي كثير من الأحيان فإنها تفرض أيضًا تغيرات في الحكومات نفسها-المتهمة «بسوء إدارة» الاقتصاد-، وستكون الحكومات الجديدة مطيعةً وخاضعة للأسياد المانحين، ومن ثمَّ للمرء أن يتصور حجم الثروة والسيادة المنتقل علىٰ المستوىٰ العالمي إلىٰ المؤسسات المالية الدولية من خلال رسم سك العملة ورسوم الفائدة، أليست هذه استراتيجية ناجحة في الاستحواذ علىٰ السلطة علىٰ كل شعوب الدول في الكرة الأرضية - باستخدام وسائل شيء ما أُنشئ من لا شيء؟[1]. وقد تغيرت حكومات دول كثيرة بهذه الطريقة، «تغيير النظام» "Regime Change" هذا هو مصطلحهم. وتعد دول أمريكا اللاتينية وآسيا من أوضح ضحايا هذا الأمر، وقد يستنتج القارئ ما إذا كانت القائمة تشمل إندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية. ونجت ماليزيا لمجرد أنها رفضت «قرضهم»؛ فمع ضياع السيادة، تصبح السياسة والتعليم والقانون والثقافة والدين كلها في خطر[2]. هذه عملية تدريجية إلا أنها بالتأكيد المصير الأخير لديناميكيات النظام.

---

(١) حتىٰ دافيد كوبرفيلد David Copperfield يحسدهم علىٰ هذا؛ لأنَّ عليه أن يجتهد في عمله حتىٰ يقوم بالأوهام السحرية ويتكسب رزقه منها. [يقصد المؤلف أنَّ من يقوم بأعمال سحرية كدافيد كوبرفيلد يعمل بجد ليحصل علىٰ مقابل مادي، مع أنَّ عمله قائم علىٰ أوهام وخدع. بينما هذه المؤسسات المالية تحصل علىٰ المال والفائدة من لا شيء وبلا مقابل. المترجم].

(٢) ما علامات فقدان السيادة - وحين يكون الدين والثقافة في خطر؟ علىٰ سبيل المثال: إذا ضاعت سيادة المسلمين، لا نجد امرأة تسير في الشارع شبه عارية تؤرق =

«الظلم البيّن لدَيْن العالم الثالث، والأساس غير المبرر لسلطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا تظهر إلا حين نفهم الطبيعة الخادعة لهذه «القروض»، وكيف أنها تتعلق بالنظام المصرفي القائم علىٰ الدَيْن . . . فهو ظلم يكافئ الاستعباد المتعمد وابتزاز، وهو ظلم عدواني، يتضمن إخضاع الدول كلها وشعوبها التي تتمتع بالسيادة، يعمل في نطاق يتجاوز كل الأعمال الواضحة للسيطرة التي تقوم بها الدول علىٰ حدة منهمكين في حروب علىٰ مر القرون، وموجه للشعوب الضعيفة وينفذ تحت شعار «المساعدة»، وهو ظلم كبير وشامل ومخزٍ علىٰ غير سابق مثال في تاريخ الإنسانية» -ميكل روبوثام Michael Rowbotham، «قبضة الموت» "The Grip of Death"، جون كاربنتر Jon Carpenter، ١٩٩٨، ص ١٤٧-١٤٨.

في هذا الصدد، تحتاج بعض التطورات الحادثة في الهيكل المالي لماليزيا إلىٰ مزيد من الاهتمام، علىٰ سبيل المثال:

١- إصدار بطاقات الائتمان المصرفي bankcards والتحرك نحو مجتمع بلا نقود في المستقبل القريب. وبالرغم من أنَّ المجتمع بلا نقود قد يبدو حديثًا ومتقدمًا وجذابًا، تنشأ مشكلات عديدة لذلك:

= «الحُكام الجدد»؛ ولكن تلك التي تقرر ارتداء الحجاب هي التي تؤرقهم، بالمثل قد تعد ضوضاء المرور ثمن التقدم؛ ولكن الأذان للصلاة من مئذنة المسجد تلوث سمعي، ومن ثمَّ يتعيَّن إيقافه!

* احتكار كامل لكل ما يتعلق بالنقود وإصدارها من جانب القطاع المصرفي، بمعنىٰ آخر: إصدار الحكومة للجزء الصغير من العملة بصفة عامة والعملة المعدنية، أي نقود الدولة، قد «تُختطف» أيضًا كلية، ومن ثَمَّ النجاح في منع الحكومات من ممارسة حقها في إصدار نقود الدولة[1].

* قد يُساء استخدام النظام «لمعاقبة» أو تأديب أي أحد؛ نظرًا لأنَّه لا توجد أنواع أخرىٰ من النقود.

* سرية دخل الأفراد وإنفاقهم ومدخراتهم يمكن «سرقتها» كلية.

* سوف تقع السلطة الاقتصادية والمالية والسياسية كلها في النهاية في أيدي من يسيطرون علىٰ النظام المالي.

٢- دخول المؤسسات المالية الأجنبية العملاقة إلىٰ ماليزيا عام ٢٠٠٧ بسبب التحرر الاقتصادي المالي. وإذا حدث هذا، فكل ما حذرنا منه من قبل سيحدث، وتنجح المؤسسات المالية الأجنبية العملاقة وتسيطر علىٰ الأمور. حتىٰ مع دمج البنوك، فكل البنوك المحلية -البنوك التقليدية والإسلامية- من المحتمل أن تُلتهم «بأجمعها».

٣- افتتاح هيئة الخدمات المالية الإسلامية، في حين أنَّ تشكيل هيئة الخدمات المالية الإسلامية أمر محمود، علىٰ المرء أن

---

(١) التعاملات اليسيرة مثل: إقراض المال إلىٰ صديق، أو مساعدة شخص ما ببضعة دولارات، أو حتىٰ تقديم صدقات قد يكون صعبًا أو مرهقًا في ظل مجتمع بلا نقود.

يكون حذرًا من علاقتها بالمؤسسات المالية الدولية. ولا يجب بأي حال من الأحوال أن تصبح ذراعًا للمؤسسات المالية الدولية؛ لأنَّ هذا سيضعها تحت نطاق أحكام وتشريعات تقوض من غايتها.

● إجراءات يمكن للدول النامية اتخاذها:

نقدم هنا بعض الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول النامية لحماية نفسها من القوىٰ المخربة للتحرر الاقتصادي والمالي وتأثيراتها في الثروة القومية والسيادة. الإجراءات التالية مهمة في رأينا لمنع تحول الدول النامية إلىٰ «عبيد» الاستعمار الاقتصادي، وبهذه الطريقة يحمون سيادتهم وثقافتهم ودينهم:

١- لا تطبق فكرة مجتمع بلا نقود تمامًا، خاصة حين تكون النقود قانونية، من هنا قد يأتي عرض النقود من النظام البنكي وحده ما لم تسيطر عليه الحكومة، ومن المحتمل حدوث إساءة استخدام النظام وقد يصعب حلها أو الرجوع إلىٰ الحالة الأولىٰ بعد ذلك.

٢- امنع التحرر الاقتصادي المالي من التغلغل في بلدك، في النظام النقدي القانوني يتساوىٰ قدوم القوىٰ العملاقة المالية الأجنبية مع تخلي الدولة عن سيادتها إليهم «مجانًا» علىٰ وجه التقريب. فليس من خلال إحسان الأجانب يتطور حال الدولة، فلا تتطور الدولة سوىٰ برجالها، وعلىٰ الرغم من ذلك يتعيَّن السماح للأجانب بالقدوم فقط برأس مال حقيقي وخبرة

وتكنولوجيا؛ وإلا بهذه الطريقة يأخذون نصيبًا من الكعكة الاقتصادية، ولكن علىٰ وجه التحديد لا يأتون بنقود قانونية منشأة من لا شيء، وفي الواقع قد ترىٰ تأميم البنوك حتىٰ تكون السلطة الكلية في يد الحكومة وحدها.

٣- اسمح بعملات تكاملية مثل الدينار الذهبي والأشكال الأخرىٰ من النقود الحقيقية للوجود معًا مع العملة القومية، هذه النقود بتصميمها لا تؤدي إلىٰ التضخم وتحقق استقرار الاقتصاد، ويمكن استخدام النقود المتكاملة في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية دون إحداث تضخم.

الإجابة علىٰ السؤال: النقود! إذا أنتجتها، يسمىٰ هذا تزييفًا، وتعطي النقود القانونية ميزة «غير عادلة»، بمعنىٰ: رسم سك العملة، لمن ينشئها ومن ثَمَّ يعتبر تزييفها جريمة.

الفصل الثالث

سرقة الدول

«إذا جلبت السعادة والراحة للآخرين؛ تصبح حياتك ذات معنىٰ، وإذا جلبت مشكلات أو معاناة للآخرين؛ لا معنىٰ لوجودك»

- دالاي لاما Dalai Lama، مجلة ريدرز دايجست Reader's Digest، شهر يوليو، ٢٠٠٣.

بما أننا انتهينا من مناقشة رسم سك العملة علىٰ وجه الإجمال في الفصل السابق، يقدم هذا الفصل طرقًا محددة تفقد بها الدول كثيرًا ضمن هذا النظام.

ربط العملات ورسم سك العملة

قد تقع دولة ما في جانب الخسارة إذا ربطت عملتها القومية بعملة أجنبية وفي الوقت نفسه تسمح باستخدام العملة الأجنبية في المعاملات المحلية، وإليك مثالًا علىٰ ذلك: عملة إحدىٰ الدول النامية المنتجة للبترول مرتبطة بعملة دولة مجاورة متقدمة وأكثر ثراءً، ويمكن تحويل أي من العملتين دولارًا بدولار، ويمكن كذلك استخدامهما بالتبادل في كلتا الدولتين، وفي ترتيبهم غير مسموح

للنظام المصرفي في الدولة النامية بإنشاء نقود بطريقة تكوين الودائع المتعددة المعتادة -ولكن لا يسمح إلا بإنشاء أعلىٰ قليلًا من الودائع الأصلية. ومع ذلك، تنشئ الدولة المجاورة نقودًا بطريقة تكوين الودائع المتعددة المعتادة، وهذا موضح في الجزء (أ) من (الشكل ٣)؛ لذا تنشأ النقود لكلتا الدولتين علىٰ الأخص في الدولة المجاورة! ومع هذه النقود المنشأة حديثًا يمكن للدولة المجاورة شراء البترول والسلع الأخرىٰ من الدولة النامية الأفقر- هذا رسم سك للعملة ضخم[1].

حتىٰ من دون ربط سعر العملة، إذا سمحت دولة ما باستعمال عملة دول أخرىٰ علىٰ أرضها، إذن تخسر هذه الدولة كذلك بسبب رسم سك العملة، وهذا موضح في الجزء (ب) من (الشكل ٣)، وبالفعل تسمح بعض الدول النامية باستعمال العملات الدولية الأخرىٰ أو عملة الدولة المجاورة علىٰ أراضيها، وفي بعض الحالات تتحول العملة الأجنبية إلىٰ عملة مسيطرة أو العملة المفضَّلة، وقد ينتج عن هذا خسائر فادحة؛ إذ يمكن للدولة الأجنبية أن تنشئ عملة إضافية خاصة بها وتسمح لها بالتداول في الدولة النامية.

النقود القانونية والمجازفة علىٰ العملة والمراجحة:

في النظام النقدي القانوني، تنشط المجازفة علىٰ العملة

(١) بالتشابه، يعد رسم سك العملة مكسبًا لمزيفي العملة أيضًا؛ إذ يكسب مزيفو العملة من أول استعمال للنقود المزيفة.

والمراجحة. ومن بين تريليونات الدولارات لتعاملات الصرف الأجنبي اليومي، لا نجد سوىٰ جزء صغير من التعاملات الحقيقية هو تعامل فعلي، أما بقية التعاملات فهي لأغراض المجازفة والمراجحة والتحوط، ويجني مضاربو العملات أرباحًا تقدر ببلايين الدولارات من التلاعب والمجازفة والمراجحة، وبما أنَّ تعاملات العملة هي مباريات صفرية النتيجة؛ إلا أنَّه في الحقيقة الناس يعملون ويجتهدون، أي إنَّ ثروتهم العينية تنتقل إلىٰ المضاربين والمراجحين. وأفقرت أزمة فترة (١٩٩٧-١٩٩٨) الشعب الماليزي تقريبًا[١].

(الشكل ٣): تثبيت العملات ورسم سك العملة

الجزء (أ)		
البترول M الدولة M غير مسموح لها بإنشاء نقود بطريقة تكوين الودائع المتعددة المعتادة.	M$1 = N$1 يمكن استخدام كلتا العملتين بالتبادل في كلتا الدولتين.	النقود N تنشئ الدولة N النقود بطريقة تكوين الودائع المتعددة المعتادة.

(١) يوضح الملحق (د) كيف تُجنىٰ أرباح المجازفة والمراجحة في سوق العملة.

إذا كانت عملتا الدولتين قابلتين للاستعمال بالتبادل في كلتا الدولتين بسعر صرف ثابت؛ تَحْصُل فائدة رسم سك العملة أكثر نسبيًا إلىٰ الدولة التي تنشئ النقود أكثر، وفي المثال السابق تخسر الدولة M خسارة كبيرة أمام الدولة N؛ نظرًا لأنها محرومة من إنشاء النقود.

الجزء (ب)		
يمكن استعمال عملة الدولة N في الدولة M ولكن ليس العكس.		
M	←	N

إذا سمحت دولة لعملة أجنبية بالاستعمال علىٰ أرضها؛ تجني الدولة الأجنبية أرباح رسم سك العملة، وفي المثال السابق إذا استُعملت عملة الدولة N في الدولة M ولكن ليس العكس؛ تكسب الدولة N من رسم سك العملة في حين تخسر الدولة M، وفي هذه الحالة يمكن للدولة N أن تنشئ كميات إضافية من عملتها (من الفراغ، بالطبع) من أجل التداول في الدولة M دون إحداث تضخم محليًا.

الوقاية من «السرقة»:

بما أننا ناقشنا كيف تخسر الدول بسبب رسم سك العملة والقروض القائمة علىٰ الفائدة، نعرض هنا ملخصًا لكيف تحدث سرقة الدول والإجراء الذي يمكن أن يحول دون ذلك.

فيما يلي الوسائل التي يمكن بها للدولة أن تستمتع بالسلع والخدمات التي تريدها:

١- أن تنتج هي السلع والخدمات التي تريدها و/أو تقوم بالتجارة مع الدول الأخرىٰ، وهذه هي أفضل طريقة وأنبلها علىٰ الإطلاق.

٢- استهلك مدخرات الدول الأخرىٰ. الاستيراد أكثر من التصدير، ويظهر هذا في شكل العجز التجاري. تنتج بعض الدول أكثر مما تستهلك، مثل اليابان؛ لذا تأخذ دولة أخرىٰ من هذا «فائض» هذه الدول ويستهلكون إنتاجهم المدخر، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بهذا منذ عدة عقود.

٣- «غُشَّ» بطرق إقراض النقود القانونية إلىٰ الدول الأخرىٰ برسوم فائدة، ونسمي إقراض المال بفائدة غشًا؛ لأنَّ عامة الناس وحتىٰ زعماء الدول يسهل خداعهم عمومًا ولا يدركون أنَّ المال المقرض إليهم هو غش نشأ من لا شيء، وبالرغم من ذلك أكدنا من قبل أنَّ النظم النقدية القانونية القائمة علىٰ الفائدة تنقل تدريجيًا الثروة والسيادة إلىٰ المقرض.

٤- «اسرق» من خلال رسم سك العملة علىٰ سبيل المثال؛ إذ تحاول إحدىٰ الدول أو الأطراف جعل عملتها القانونية عملة دولية أو جعلها «عملة ذات إبراء قانوني» في الدول الأخرىٰ، وما إلىٰ ذلك[1].

---

(١) من الأمثلة الحالية: غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، في شهر أكتوبر =

من الطرق الأخرىٰ تأسيس «بنوك أجنبية» في الدول الأخرىٰ وبهذه الطريقة تنشئ نقود الدول، حيث تعمل البنوك (كما هو مسموح به من خلال توسع الودائع المتعددة).

٥- اسرق أو ابتز الآخرين بالقوة بالاستيلاء علىٰ ثروة الدول الأخرىٰ ومواردها وسيادتها، بطرق الحرب علىٰ سبيل المثال[١].

كثير من الدول النامية لما يسمىٰ العالم الثالث، بدلًا من استخدام مواردها في تنمية دولها، تثري بالفعل الدول «الثرية» بفقدان ثروتها وسيادتها أمام الدول الثرية بالطرق التي ذكرناها سابقًا. وبهذه الطريقة، تمكنت بعض الدول من الاستيلاء علىٰ ثروة كبيرة من الدول الأخرىٰ ومن ثَمَّ تبدو ثرية وقوية ومهيمنة. ويبدو أنَّ

= عام ٢٠٠٠ أعلن صدام حسين أنَّ البترول العراقي سيباع باليورو بدلًا من الدولار، وكان من المتوقع أن تحذوا حذوه دول أوبك الأخرىٰ؛ نظرًا لأنَّ أوروبا شريك تجاري كبير في منطقة الشرق الأوسط وتستورد البترول أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المتوقع أن تقوي هذه التطورات اليورو أكثر وتمثل تحديًا لوضع الدولار باعتباره العملة الاحتياطية الدولية المسيطرة. انتبه إلىٰ أنَّ الدينار العراقي عملة قانونية؛ لذا من الأرجح أن تنخفض قيمته انخفاضًا كبيرًا بعد الغزو، من ناحية أخرىٰ من المحتمل أن تُدخل الولايات المتحدة الأمريكية الدولار إلىٰ العراق وتؤكد علىٰ أنَّ البترول سيباع بالدولار. وبالرغم من إصدار عملة عراقية جديدة، ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع برسم سك عملتها، إضافة إلىٰ ذلك قد ترتبط مثل هذه العملة بالدولار حتىٰ تكون مشابهة له بفعالية مثل الدولار.

(١) علىٰ سبيل المثال: تعد غنيمة الحرب من غزو العراق ضخمة؛ إذ إنَّ العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي بترول في العالم، يقدر بـ ١١٢ بليون برميل.

هذا بدوره أدىٰ أيضًا إلىٰ ارتحال أصحاب الخبرات والمهارات الفنية من الدول النامية التي رأت أصحاب المهن والعلماء والخبراء الفنيين يهاجرون إلىٰ الدول الأغنىٰ، وهناك طرق عدة يمكن بها للدول النامية منع هذه الأمور السابقة، وبهذه الطرق تحمي نفسها، هذه الطرق موضحة في (الجدول ١).

قد يكون من الأفضل استخدام مدخرات الدولة في تنمية أهلها وإفادتهم. في الاقتصاد الحقيقي، المدخرات هي الأشياء المنتجة ولكن غير مستهلكة. وفي النظام النقدي القانوني، قد تتعرض دولة ما باستمرار إلىٰ عجزٍ تجاري ومن ثمَّ تستهلك مدخرات الدول الأخرىٰ، والدولة التي تعاني من عجز تجاري قد تحصل علىٰ سلع وخدمات حقيقية بينما الدولة التي لديها فائض تجاري تجمع الأصول المالية فقط. علىٰ سبيل المثال: عندما تتعرض الولايات المتحدة الأمريكية لعجز تجاري مستمر مع اليابان، تجمع اليابان الأصول المالية بينما تصدر سلعها إلىٰ الولايات المتحدة الأمريكية[١].

(١) قدم كاتب مجهول تناظرًا مفيدًا علىٰ هذا: مثل صاحب محل ما زال يقرض المال إلىٰ عملائه حتىٰ يظلوا يشترون من محله!

(جدول ١): الوقاية من «سرقة» الدول

طرق «السرقة»	الوقاية
١- مدخرات الدولة	استخدم المدخرات من أجل التنمية المحلية بقدر المستطاع، قدّر بعناية متىٰ تشتري أصولًا نقدية مثل السندات التي تصدرها دولة أخرىٰ أو بإيداع مدخرات هناك، ويمكن لشراء أصول نقدية أن يستلزم تدفق السلع والخدمات الحقيقية الداخلية إلىٰ الخارج.
٢- رسم سك العملة	* امنع البنوك التجارية الأجنبية من العمل في الدولة؛ نظرًا لأنَّ النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة يسمح لهم بإنشاء نقود الدولة. * لا تسعّر السلع والخدمات أو تبيعها بالعملات الأجنبية، كُن مصرًّا علىٰ العملة القومية أو والأفضل من ذلك، كُن مصرًّا علىٰ النقود الحقيقية وليس النقود القانونية. * استعمل العملة الشائعة أو الذهب في التسويات التجارية الدولية (بدلًا من

	العملات الاحتياطية الدولية). * لا تسمح للعملات الأجنبية بأن تكون عملة ذات قوة إبراء قانوني أو قابلة للاستعمال الداخلي. * الدينار الذهبي والنقود السلعية الأخرىٰ والنقود التكاملية هي بعض وسائل الوقاية من الخسارة الناتجة عن رسم سك العملة.
٣- إقـراض النقود بفائدة	* لا تقترض النقود بفائدة، وبخاصة بعملة دولة أخرىٰ، فمن خلال الاقتراض بعملة أجنبية فأنت تنجح في تقديم «حبل نجاتك» إلىٰ سيطرة هذه الدولة أو المؤسسة التي أقرضتك المال.
٤- الحرب	استعد حربيًا بأفضل الأسلحة حتىٰ تحظىٰ باحترام واجب وليس دعوة الظلم والعدوان من الأعداء والمفترسين المحتملين.

وإذا بيعت صادرات اليابان بالدولار تفقد اليابان مقابل رسم سك العملة، ووفقًا لذلك قد يكون من الأفضل إذا استثمرت دولة

لديها فائض في المدخرات داخل الدولة أو استثمرت في دولة أخرىٰ في شكل استثمار مباشر أجنبي بدلًا من تجميع الأصول المالية مثل السندات.

لمنع الخسارة الناتجة عن رسم سك العملة، في البداية: علىٰ الدولة، حيثما أمكن، منع البنوك التجارية من العمل علىٰ أرضها[1]. في النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة، يتمتع البنك التجاري بحق إنشاء عملة الدولة، ويعدل هذا التخلي عن ثروة الدولة تقريبًا «مجانًا». **ثانيًا**: من أجل التجارة الدولية، لا تسعّر الصادرات بعملة أجنبية؛ وإلا ستستفيد الدولة الأجنبية من رسم سك العملة. مع إدخال النقود الإلكترونية، لم يعد إنشاء نقود جديدة عملًا كبيرًا علىٰ الإطلاق! **ثالثًا**: لا تسمح للعملات الأجنبية أن تكون عملات ذات قوة إبراء قانوني أو أن تكون قابلة للاستعمال محليًا؛ وإلا ستستفيد الدول الأجنبية من الفوائد الجمة الحاصلة من رسم سك العملة، إضافة إلىٰ ذلك يمكنهم شراء ممتلكات عينية مثل الأراضي والمباني والشركات، وما إلىٰ ذلك، لمجرد إنشاء عملات إضافية وجعلها صالحة للاستعمال في الدولة الأخرىٰ. **رابعًا**: فكّر جيدًا في الرأي الذي يدعو للسماح باستخدام النقود الحقيقية - المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، والنقود السلعية

---

(١) يأتي هذا الرأي من اعتقاد المؤلف، أنَّ الحق في إنشاء النقود (في النظام النقدي القانوني) يتعيَّن أن يبقىٰ مع الحكومة. إذا لم يكن هذا أمرًا عمليًا، يتعيَّن اتخاذ إجراء بالتزامن، مثل السماح بالأشكال الأخرىٰ من النقود مثل العملات التكميلية والدينار الذهبي.

الأخرىٰ والنقود التكميلية[١].

فيما يخص الإقراض والاقتراض بفائدة، علىٰ الدولة أن تكون حكيمة في عدم اقتراض نقود قانونية بفائدة. بالاقتراض الدولي بفائدة تقدم الدولة «حبل نجاتها» إلىٰ الدولة المقرضة. وكما ناقشنا من قبل، علىٰ وجه الإجمال، لا يسمح إلا للدولة الأجنبية أو المؤسسات المعنية الأخرىٰ بإنشاء نقود إضافية فعلًا المطلوبة لخدمة جزء الفائدة. ومن ثَمَّ ليست فكرة الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية فكرة جيدة مثل صندوق البنك الدولي والبنك الدولي، وما إلىٰ ذلك[٢]. دع المؤسسات والدول الأجنبية أن تشارك في الإنتاج القومي فقط حين تأتي برأسمال حقيقي ومعرفة ومهارة وخبرة، وما إلىٰ ذلك، وليس من خلال إقراض المال المنشأ من فراغ.

---

(١) موقع الإنترنت (www.transaction.net/money/community/) مصدر جيد للمعلومات حول العملات التكميلية.

(٢) تأمل دولة مثل مالي التي تؤكد أنها من بين أعلىٰ الدول إنتاجًا للذهب في أفريقيا؛ إلا أنها ما زالت تقترض من صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامجها في التطوير الاقتصادي، وكل ما تحصل عليه دولة مالي من صندوق البنك الدولي قيد محاسبي بوصفه نقودًا، ومع ذلك فهي تسدد من خلال الثروة والموارد القومية بما في ذلك الذهب. وبناء علىٰ القروض الممنوحة بالدولار؛ نجد حبل نجاتها في قبضة صندوق النقد الدولي تقريبًا أو الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بحق إنشاء دولار أمريكي إضافي مطلوب لخدمة الدين. ومن المتوقع أن يدخل مثل هذا الدَّيْن في دوامة المديونية الدولية المستمرة التي تنقل الثروة والسلطة إلىٰ قبضة صندوق النقد الدولي بنجاح.

أما ما يخص الحرب، فليس الكاتب خبيرًا بذلك، وعلىٰ الرغم من ذلك نرىٰ أنَّ علىٰ كل دولة الاستعداد عسكريًا للدفاع عن نفسها في مواجهة التهديد والاعتداء والاضطهاد من الآخرين[1]. ومن الأفضل أن نحيا حياة تتصف بالعدل والكرامة وليس عبيدًا للآخرين.

إذا كان افتراضنا حول «سرقة الدول» صحيحًا، قد تحاول المؤسسات المالية الدولية (والدول الثرية) منع الأمرين التاليين علىٰ الأقل من التحقيق:

١- الذهب بوصفه وسيلة تبادل واستخدامه في تسوية الميزان التجاري الدولي.

٢- الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول وبخاصة بين الدول الضعيفة النامية.

قد يرجع سبب محاولة منع المؤسسات المالية الدولية والدول الغنية للنقطتين السابقتين إلىٰ أنَّ كلتا النقطتين تقلل باستقلالية إن لم يكن بدرجة كبيرة اعتماد الدول النامية علىٰ العملات الاحتياطية الأجنبية مثل الدولار في تسوية الميزان التجاري.

(١) انتبه إلىٰ الآية القرآنية التالية: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ ... [الأنفال: ٦٠].

أما فيما يخص الذهب، فتؤكد إحدىٰ مجموعات العمل القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، تسمىٰ «مجموعة عمل مكافحة احتكار الذهب - جاتا» Gold Anti-Trust Action group (GATA)، تؤكد أنَّ لديها أدلة علىٰ التواطؤ علىٰ سعر الذهب من قبل المؤسسات المالية الدولية، وتأسست لجنة عمل مكافحة احتكار الذهب في شهر يناير عام ١٩٩٩ بوصفها شركة ديلاوير Delaware corporation لإقامة دعوىٰ علىٰ المؤسسات المالية المتورطة في التواطؤ علىٰ الذهب. ووفقًا للمجموعة، فقد تأسست جاتا لكشف هذا التلاعب بسوق الذهب من خلال اتحاد احتكاري للذهب يتكون من مؤسسات مالية عملاقة مثل: جولد ساشس، وجىٰ بي مورجان تشايس، ودوتشي بنك، وبنك التسويات الدولية، ووزارة المالية الأمريكية، وبنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية[١].

(١) المصدر: www.gata.com

الفصل الرابع

البنوك الإسلامية والنظام النقدي القانوني

﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]

قانون السعر الواحد:

في كتابنا السابق، «الدينار الذهبي الإسلامي» "The Islamic Gold Dinar"، ذكرنا باقتضاب أنَّه في النظام النقدي القائم علىٰ الفائدة، لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تستقل تمامًا عن معدلات الفائدة والبنوك التقليدية. وفي الواقع، فإنَّ تسعير المنتجات المالية الإسلامية علىٰ الأرجح يرتبط بمعدلات فائدة السوق؛ وذلك لأنَّه إذا كانت هناك فروق بين الاثنين، فقد تستمر فرص المراجحة طويلًا، وبهذه الطريقة تمكّن المشاركين في السوق من جني أرباح سهلة. وتجلب المراجحة بين النظامين البنكيين بدورها تقاربًا بين النظامين البنكيين. وليس هذا التقارب خطأً من البنك الإسلامي، ولكنه نتيجة تعايشه مع البنوك التقليدية، وكلاهما مرتبطان بالنظام النقدي القائم علىٰ الفائدة. علىٰ سبيل المثال: منذ إنشائها في ماليزيا عام ١٩٨٣، تجاوب النظامان البنكيان الإسلامي والتقليدي

معًا وبهذه الطريقة توصلا إلىٰ درجة من التقارب.

من أمثلة التقارب: تمويل بيت؛ ففي المرحلة الأولىٰ للبنوك الإسلامية، قد يبدأ مشتري البيت بدفع أقساط لتمويل البيت فقط بعد الانتهاء من بناء البيت، بمعنىٰ بعد عامين من وقت توقيع عقد بيع بالتقسيط، ولا يحتاج المشتري إلىٰ دفع دفعة أولية كما هو الحال مع التمويل التقليدي، ويعد الدفع علىٰ مراحل بالفعل رسوم فائدة للمدفوعات التصاعدية التي يفرضها البنك للمقاول في أثناء فترة بناء البيت. في أثناء هذه الفترة من عمل البنوك الإسلامية، عدم وجود الدفع علىٰ مراحل في تمويل البيت بالنظام الإسلامي جعله أرخص من الدفع بالطريقة التقليدية، وبهذه الطريقة يزيد من الطلب علىٰ مثل هذا التمويل[١]. وهذه الزيادة في الطلب تفرض ضغوطًا بالطبع علىٰ البنك الإسلامي لزيادة سعره. والآن من يرغب في الحصول علىٰ تمويل البيوت باستخدام المبادئ الإسلامية عليه أن يدفع وديعة أولية تساوي تسديد ثلاثة أشهر في حساب استثماري[٢]، ومطلوب منه أيضًا دفع القسط الأول في الشهر الذي يلي مباشرة إعطاء البنك أول دفعة من الحساب إلىٰ مقاول البيت، وعادة ما تبلغ الدفعة الأولىٰ من الحساب ١٠ في المائة من إجمالي

(١) في الواقع، موّل كثير من المشترين غير المسلمين بيوتهم مستخدمين الطريقة الإسلامية في أثناء هذه الفترة، وفي أحيان أخرىٰ تجاوز عدد غير المسلمين الذين موّلوا بيوتهم مستخدمين الطرق الإسلامية عدد المسلمين أنفسهم!

(٢) يدر هذا عائدًا أقل من تكلفة التمويل.

سعر البيت، تُدفع حين الانتهاء من أساس البيت، وجعلت هذه التغيرات علىٰ شروط التمويل التمويل الإسلامي أكثر كلفة من نظيره التقليدي، وبهذه الطريقة جعلت الناس تختار التمويل التقليدي أو محاولة إعادة تمويل الحالات الحالية، يوضح هذا المثال كيف اتجه نظام كلا البنكين نحو التقارب(*).

من الأمثلة الأخرىٰ علىٰ المراجحة بين نظامي البنك الإسلامي والبنك التقليدي مثال يتعلق بتطبيق مبادلات سعر الفائدة بين السوقين. اليوم، البنك الإسلامي هو في الغالب سوق له سعر فائدة محدد في حين أنَّ البنك التقليدي يتميز بأسعار عائمة، والاختلاف في تكاليف التمويل بالنسبة إلىٰ المقترضين في كلا السوقين يؤدي إلىٰ فرص المراجحة، خذ علىٰ سبيل المثال: شركتان (أ) و(ب)، أمامهما تكاليف التمويل التالية في السوق الإسلامي ذي السعر المحدد والسوق التقليدي ذي السعر العائم (انظر الشكل ٤)، يمكن للشركة (أ) التي تتمتع بتصنيف ائتماني أفضل أن تقترض بسعر أرخص من كلا السوقين، ذي السعر المحدد والسعر العائم، مقارنة بالشركة (ب). في السوق الإسلامي ذي السعر المحدد، يمكن (أ) الاقتراض بنسبة ٨ في المائة سنويًا في حين يمكن لـ (ب) الاقتراض بنسبة ٩ في المائة، والاختلاف

(*) تجدر الإشارة إلىٰ أنَّ المثال المذكور هو أحد الطرق المتبعة لدىٰ المصارف الإسلامية في ماليزيا، وهذا لا يعني وجود غيره في بلاد أخرىٰ. لكن الفكرة هي أنَّ هناك تلازمًا بين سعر الإقراض في المصارف الإسلامية والتقليدية. [المترجم]

يصل إلىٰ ١ في المائة. في السوق التقليدي ذي السعر العائم، يمكن لـ(أ) الاقتراض بسعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور إضافة إلىٰ ٠,٥ في المائة بينما يمكن لـ(ب) الاقتراض بسعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور إضافة إلىٰ ٥,٣ في المائة، فارق ٣ في المائة[١]. لذا تتمتع الشركة (أ) بميزة مطلقة في كلا السوقين مقارنة بالشركة (ب)، إلا أنها ميزة نسبية في السوق ذي السعر العائم حيث يمكنها الاقتراض بسعر أقل كثيرًا من شركة (ب). وعلىٰ العكس، هذا يعطي شركة (ب) ميزة نسبية في السوق الإسلامي ذي السعر المحدد، إن وجود الميزات النسبية يساعد علىٰ جني أرباح المراجحة بوسائل مبادلة الأسعار بين السوقين، الإسلامي والتقليدي[٢]. ونوضح فيما يلي طريقة القيام بهذا.

افترض أنَّ بنكًا استثماريًا يدرك تكاليف الاقتراض لشركتين من عملائه، (أ) و(ب). إضافة إلىٰ ذلك، يؤكد البنك أنَّ كل طرف لا يبالي بالإقراض ثابت أو عائم وسوف يوقع علىٰ عقد مبادلة

(١) سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور.

(٢) مع الاختلاف في الجدارة الائتمانية بين الشركات ومن ثمَّ التصنيفات الائتمانية التي تقوم بها هيئات التصنيف، فإنَّه من المرجح حدوث الميزات المطلقة والميزات النسبية. إضافة إلىٰ ذلك، في النظام المزدوج الحالي، لا تبالي شركات كثيرة بالفارق بين الاقتراض في السوق الإسلامي ذي السعر الثابت أو السوق التقليدي ذي السعر العائم. لذا قد تنخرط الشركات في مبادلة الأسعار حتىٰ تستفيد من الفارق، وهو تعامل تساعد فيه حتىٰ البنوك نفسها للحصول علىٰ جزء من الغنيمة.

الأسعار إذا عُرض عليه مكسب بنسبة ٠,٥ ٪.

(الشكل ٤): المراجحة بين السوق الإسلامي ذي السعر الثابت والسوق التقليدي ذي السعر العائم

الشركة	السعر الثابت	السعر العائم
أ	٨٪	سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٠,٥
ب	٩٪	سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٣,٥
الفارق ←	١٪	٣٪
تتمتع أ بميزات مطلقة في كلا السوقين.	الفارق بين الاثنين هنا ٢ في المائة. وبما أنَّ (أ) يمكنها الاقتراض بسعر أرخص بكثير في السوق ذي السعر العائم؛ لذا فهي تتمتع بميزة نسبية في السوق ذي السعر العائم.	

يصل مقدار الفارق بينهما إلىٰ ٣٪ - ١٪ = ٢٪، هذه الـ ٢٪ هي «كعكة» المراجحة التي يمكن مشاركتها بين كل من البنك وكلتا الشركتين (أ) و(ب) من حيث التكاليف الأقل للإقراض.

طريقة تناول هذا تتلخص في تحديد أولًا أي شركة لها ميزة نسبية وفي أي سوق، وفي مثالنا للشركة (أ) ميزة نسبية في سوق السعر العائم بينما الشركة (ب) في سوق السعر الثابت؛ لذا سوف تقترض الشركة (أ) أموالًا من سوق السعر العائم بسعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٠,٥ بينما تقترض الشركة (ب) من سوق السعر الثابت بنسبة ٩% (انظر الشكل ٥). وبما أنَّ كلا الطرفين يرغبان في توقيع عقد المبادلة إذا حصلا علىٰ ربح بنسبة ٠,٥ في المائة؛ فإنَّ النتيجة النهائية بعد المبادلة أنَّ الشركة (أ) سوف تستقر علىٰ السعر الثابت ولكن بنسبة ربح ٠,٥ في المائة (أي ٨ - ٠,٥ = ٧,٥ في المائة) بينما الشركة (ب) تستقر علىٰ سعر عائم ولكن مرة أخرىٰ بنسبة ربح ٠,٥ في المائة (أي سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٣%). وقد يُرتب البنك لإبرام عقود مبادلة كما هو موضح في (الشكل ٥).

(الشكل ٥): مبادلات الأسعار بين السوق الإسلامي ذي السعر الثابت والسوق التقليدي ذي السعر العائم

البنك	
٧,٥%	سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٣%
سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٠,٥	٩%

الشركة (أ) سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٠,٥	الشركة (ب) ٩%
تكلفة الاقتراض بعد المبادلة	
(أ): ٧,٥ في المائة	(ب): سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور+ ٣ في المائة

تقترض الشركة (أ) من سوق السعر العائم بسعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٠,٥ % ثم تبرم عقدًا للمبادلة مع البنك، حيث سيدفع البنك للشركة (أ) سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٠,٥ بينما تدفع (أ) للبنك ٧,٥ %؛ ولهذا فصافي التكلفة لـ(أ) هو ٧,٥% ثابت، انتبه إلىٰ أنَّ المبادلة لا تتضمن المبلغ الأصلي فعلًا، ولا يسوىٰ بينهم إلا في الفرق بين الأسعار.

تقترض الشركة (ب) من السوق الإسلامي ذي السعر الثابت بنسبة ٩ في المائة ثمَّ تبرم عقدًا للمبادلة مع البنك، حيث سيدفع البنك للشركة (ب) نسبة ٩%، بينما تدفع (ب) إلىٰ البنك سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٣؛ ولهذا فصافي التكلفة لـ(ب) هو سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٣ في المائة.

لاحظ أنَّه بينما تمكنت (أ) و(ب) من تخفيض تكاليف اقتراضهما بنسبة ٠,٥ في المائة لكل منهما بالمبادلة، وحدد البنك هامش ١ في المائة فرقًا بين الهامش spread من عقود المبادلة (دفع

البنك سعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٠,٥ و٩ في المائة، ولكنه تلقىٰ ٧,٥ في المائة وسعر الفائدة بين بنوك كوالالمبور + ٣)؛ ولهذا تمكن الأطراف الثلاثة جميعهم من الاستفادة من مبادلة سعر المراجحة[1].

يوضح هذا المثال الارتباط بين سوق السعر الثابت وسوق السعر العائم، ومن المحتمل أن تسهم مثل هذه المراجحة بين السوقين في المقاربة بين نظامي البنكي الإسلامي والتقليدي، ولاحظ ديناميكيات النظام البنكي الإسلامي منذ بدايته. في الأصل كان هدفه أن يكون بنكًا يشارك الأرباح. ولكن بعد ذلك، اهتم علىٰ الأخص بالعقود التي «تقرض» المال (المداينة) - المرابحة والإجارة وما إلىٰ ذلك. ولكن حتىٰ يميز نفسه عن البنك التقليدي؛ تبنىٰ الإقراض بسعر ثابت، وعلىٰ الرغم من ذلك يجبر التقارب الأكثر البنوك الإسلامية علىٰ التحرك نحو الإقراض بسعر متغير. والآن يبدو أنَّ البنوك الإسلامية تركز علىٰ بيع الدين. باعتباري مدربًا في علم المالية، أرىٰ هذا التقارب النهائي للبنوك الإسلامية مع نظيراتها التقليدية[2]. ولهذا ليس مدهشًا أنَّه حين يتغير سعر

(١) يشبه هذا المبدأ تطبيق مفاهيم الميزة المطلقة والميزة النسبية في التجارة الدولية، وتنتج الدول موادًا لها ميزة نسبية فيها ثم تتبادلها عبر التجارة، يفيد مثل هذا التخصص والتبادل كل الأطراف.

(٢) هل كان من الممكن الحديث عن بيع الدَيْن عام ١٩٨٣ في أثناء الفترة الأولية للبنوك الإسلامية؟ وأقول لطلابي إنَّ المراجحة بين النظامين البنكيين ستؤدي في النهاية إلىٰ =

الفائدة؛ يغيّر البنك الإسلامي سعر «ربحه». وبما أنَّ النظام البنكي الإسلامي أصغر نسبيًا مقارنة بالبنوك التقليدية؛ من المحتمل أن يقترب البنك الإسلامي من سوق السعر العائم.

بما أنَّ البنوك الإسلامية تعمل ضمن نظام الاحتياطي المالي والنقود القانونية؛ فإنها بالفعل أيضًا تنشئ نقودًا من لا شيء، إلا أنها تقرض المال مستخدمة المبادئ الإسلامية.

لهذا، وإضافة إلىٰ ذلك؛ البنوك الإسلامية مسؤولة جزئيًا عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت من النظام النقدي القانوني، بدلًا من أن تكون مقدمة للحلول.

ملخص الجزء الأول:

أوضح الجزء الأول في الأساس أنَّ هناك عيبًا هيكليًا متأصلًا في النظام النقدي العالمي الحالي مما يشكل عدم استقراره وإجحافه، ويرتبط العيب الهيكلي بالمظاهر الثلاثة التالية للنظام النقدي الحالي: (١) النقود القانونية. (٢) الاحتياطي القانوني الجزئي. (٣) الفائدة. والنقود القانونية هي نقود تنشأ من لا شيء، فليس لها قيمة جوهرية في حد ذاتها وليست مدعومة بالذهب كما كانت في قاعدة الذهب. منذ انهيار بريتون ودز Bretton Woods

= توأمين متماثلين. ومع تقديم البنوك لكلتا النافذتين التقليدية والإسلامية، لا يتعيَّن أن نندهش إذا استفادوا من الفروق بالمراجحة بينهما خلف هذه النوافذ، وفي هذه الحالة لا يكون لدينا توأمان فقط ولكن توأمان سياميان.

عام ١٩٧١ ، أصبحت كل العملات العالمية قانونية ولم تعد مدعومة بالذهب. وأعطت القدرة علىٰ إنشاء نقود من لا شيء فائدة كبيرة لكل من المؤسسات المحلية والدولية؛ إذ تنشئ المؤسسات المالية النقود من لا شيء ولكنها تقرضها أيضًا بفائدة، تسمىٰ هذه الخاصية للنقود القانونية برسم سك العملة وهي أصل الأزمات المالية، وعدم الاستقرار النقدي، والإجحاف. إضافة إلىٰ ذلك، يسهل الاحتياطي القانوني الجزئي إنشاء نقود إضافية عبر تكوين الودائع المتعددة، وأدىٰ كل هذا إلىٰ سيولة كبيرة في النظام النقدي العالمي المسؤول عن فقاعات تسعير الأصول الضخمة التي حدثت في دول كثيرة. ومن هذه الأمثلة الفقاعة اليابانية في أثناء الثمانينيات من القرن العشرين والمعجزة الآسيوية للتسعينيات من القرن العشرين، بالطبع فإنَّ انفجار مثل هذه الفقاعات سيؤدي إلىٰ انكماش الاقتصاد بمجموعة من المشكلات. بينما توسيع الدورات الاقتصادية بالإضافة إلىٰ صفاتها السلبية مثل فشل الشركة والبطالة وما إلىٰ ذلك، يعد نظام النقود القانونية أيضًا أصل كثير من المشكلات الاجتماعية. علىٰ المستوىٰ الدولي، يعد النظام النقدي القانوني أداة قوية للحصول علىٰ ثروة الدول وسيادتها ظلمًا، أي أداة للسيطرة الاقتصادية والاستعمار. بينما هذه هي خاصية النظام النقدي القانوني، بقيت المؤسسات المالية المحلية والدولية صامتة حيال هذه الخاصية؛ لأنَّ القطاع المالي هو المستفيد الرئيس من النظام النقدي القانوني. هناك طرق عدة لاستخدام رسم سك

العملة هذا للنقود القانونية في «سرقة» الدول.

النقود التي ينشئها القطاع البنكي عبر تكوين الودائع المتعددة (أي خلق ائتمان) تدخل الاقتصاد دينًا -أي النقود تساوي الدين- تحمل رسوم فائدة، وهذا بدوره يتطلب مخزونًا نقديًا (وكذلك دينًا) حتىٰ ينمو باستمرار ويحافظ علىٰ استمرارية النظام لا غير. وبالرغم من ذلك، للدين مضامين تخص الإدارة المالية خاصة هيكل رأسمال الشركة. ولا يمكن تحمّل سوىٰ مستوىٰ معين للحد الأقصىٰ للدين، وبهذه الطريقة يصبح النظام النقدي القانوني العالمي قائمًا علىٰ أساس واهن علىٰ وشك الانهيار.

والدولار الذي قام بدور العملة الاحتياطية الدولية لعقود قليلة ماضية علىٰ وشك الانهيار الآن؛ هذا لأنَّه بينما نشأت فقاعة اقتصادية عملاقة من خلال دورها كعملة احتياطية، فالجدارة الائتمانية للولايات المتحدة الأمريكية علىٰ المحك في أعقاب حالات الإفلاس القياسية واحتيال الشركات والمخالفات المحاسبية التي أفسدت أمريكا كلها في السنوات الأخيرة. وإذا انهار الدولار؛ فحدوث أزمة مالية شديدة أمرٌ حتمي كما توقع ذلك بعض خبراء النقد، والتي بدورها قد تدفع الاقتصاد العالمي إلىٰ أسوأ تحول اقتصادي في التاريخ.

يناقش الجزء الثاني المخرج للدول من السيناريو الاقتصادي والمالي العالمي غير المستقر حاليًا، والفكرة يسيرة، أي استخدام عكس النقود القانونية، نقود لها قيمة جوهرية في ذاتها -نقود

حقيقية أو نقود سلعية-، والسلعة التي بطبيعتها تميل إلىٰ كونها نقودًا عالمية هي الذهب، ولقد استخدم الذهب بطريقة أو بأخرىٰ منذ عصور قديمة حتىٰ انهيار بريتون ودز Bretton Woods عام ١٩٧١، وتنبأ روبرت ماندل Robert Mundell، الحائز علىٰ جائزة نوبل، أنَّ الذهب سوف يعود مرة أخرىٰ وحدة عملة دولية في القرن الحادي والعشرين، وبناء علىٰ ذلك؛ يناقش الجزء الثاني نماذج نظم المدفوعات بالذهب للاستعمال المحلي وللتسويات الدولية. ويؤكد أنَّ الذهب قادر علىٰ توفير الاستقرار والعدل المفقودين في النظام النقدي القانوني بينما في الوقت نفسه يوفر مخرجًا للدول، خصوصًا الدول النامية، لحماية نفسها من «سرقة الدول» كما بيَّنَّا في الجزء الأول.

الجزء الثاني

الحل

الفصل الخامس

حل الدينار الذهبي

﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦]

أبرزت الفصول السابقة المشكلات الكثيرة التي تواجهها الاقتصاديات اليوم وبخاصة تلك التي تواجهها الدول النامية بسبب طبيعة النقود وتحديدها - أي النقود القانونية. وبما أنَّ النقود القانونية تتكون علىٰ الأخص من قيود محاسبية ليس لها قيمة جوهرية؛ فيسهل إنشاؤها وفي ظروف معينة يسهل أيضًا تدميرها. ويسبب هذا المظهر المضطرب للنقود القانونية مشكلات عدة للاقتصاد وبخاصة في موقف استقرار وعدالة النظام، وبالرغم من ذلك يفيد هذا النظام الأقلية التي تسيطر علىٰ المؤسسات المالية، ويستحوذ النظام تدريجيًا علىٰ الثروة والسيادة، كذلك تمثل معدلات الفائدة مشكلات هيكلية حيث إنها تستلزم إنشاء الكثير من النقود القانونية حتىٰ تحافظ علىٰ استمرارية النظام، بغض النظر عن المساهمة في تدويل الثروة بين الأغنياء في المجتمع، وذكرنا بعضًا من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يسببها أو يؤدي إلىٰ تفاقمها النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة في صفحة ٣٣.

هل يمكننا حل المشكلات السابقة، تقليل آثارها لأدنىٰ مستوىٰ أو تخفيضها، وبهذه الطريقة نحمي أنفسنا؟ إجابتنا: «نعم». وإذا حللنا الموقف بعناية، يبدو أنَّ مصدر المشكلات السابقة كلها متأصل في الطبيعة القانونية للنقود (بمعنىٰ النقود المنشأة من لا شيء ومن ثمَّ ليس لها قيمة جوهرية) ومعدلات الفائدة، أي رسم سك العملة علىٰ الأخص؛ ولهذا يتعيَّن علىٰ الحلول أن تواجه كليهما. وقبل أن نستطرد أكثر، قد يكون من الأفضل مناقشة الأمور التالية:

(١) المبادئ الأولىٰ. (٢) المُثل. (٣) واقعية الحال.

(١) المبادئ الأولىٰ[١]:

لا شك أنَّ التجارة تُحسن الحالة الاقتصادية للبشر؛ فبالتجارة يمكن للمرء أن يستمتع بالسلع والخدمات؛ إذ من دون التجارة لا يتمكن المرء من الإنتاج بنفسه، ويثير اقتصاد المقايضة[٢] مشكلات عدة، منها التوافق المزدوج للرغبات، ويشير هذا إلىٰ مشكلة حاجة طرف معين في العثور علىٰ طرف مقابل يرغب في قبول ما لدىٰ الطرف الأول وبالمقابل يعطي ما يريده الطرف

---

(١) هذا القسم مستوحىٰ من الفصل «مقدمة حول النقود والتنمية الاقتصادية» "A Primer on Money and Economic Development"، تأليف: أحمد كامل ميدين ميرا، «الدينار الذهبي الإسلامي» "The Islamic Gold Dinar"، مطبوعات بيلاندوك Pelanduk Publications، ٢٠٠٢.

(٢) اقتصاد المقايضة: هو اقتصاد من دون نقود، حيث تتبادل السلع والخدمات مباشرة مقابل سلع وخدمات أخرىٰ.

الأول، بنسب متفق عليها، وتحل النقود المشكلات المتأصلة لتجارة المقايضة، وتدعم التخصص، وتشجع علىٰ التجارة وتُحسن الحالة العامة للناس.

بصفة عامة النقود هي كل ما يمكن قبوله بوصفه مدفوعات للسلع والخدمات أو الدين، وفي العادة يشير الناس فقط إلىٰ العملة (المكونة من نقود ورقية ومعدنية) بوصفها نقودًا، ولكن من الناحية الفنية في أي شيء يمكن قبوله للمدفوعات، وفي العصور القديمة مع ذلك استعمل الناس الصخور والجلد والملح والأصداف، وما إلىٰ ذلك، باعتبارها نقودًا. وفيما بعد حلَّ محلَّها المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة اللذين قاما بدور النقود قيامًا أفضل. ومنذ انهيار بريتون ودز Bretton Woods عام ١٩٧١، أصبحت النقود الورقية والنقود الإلكترونية هي الأشكال المهيمنة للنقود.

الوظيفة الأساسية للنقود في الاقتصاد هي أنها وسيلة تبادل، أي تستخدم النقود في دفع ثمن السلع والخدمات، وهذه الوظيفة اليسيرة مسؤولة عن دعم التخصص وتسريع التجارة بين الناس، وبهذه الطريقة ترفع من مستوىٰ معيشتهم، ووظيفة النقود بوصفها وسيلة للتبادل تؤدي إلىٰ درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية، وفي اقتصاد المقايضة تضعف الكفاءة كثيرًا ومن ثَمَّ ينخفض مستوىٰ المعيشة، ويعتاد الناس في اقتصاد المقايضة علىٰ الاستمتاع بأشياء قليلة جدًّا في الحياة؛ إذ يتوجه معظم وقتهم وأنشطتهم الاقتصادية نحو إنتاج السلع الأساسية للحياة.

مع دخول النقود، تلاشت مشكلة التوافق المزدوج للرغبات؛ إذ يبيع المرء السلع أو الخدمات مقابل النقود ثم يستخدمها لشراء السلع والخدمات التي يريدها، وبما أنَّ النقود يمكن تقسيمها؛ فقد سهلت تبادل كميات مختلفة من الأشياء، وبناء علىٰ ذلك؛ تتيح النقود للمرء التخصص فيما يتقنه، وزاد هذا من إنتاجية السلع وجودتها وكميتها، التي تنتج وتتبادل في الاقتصاد.

لكي يعمل شيء ما بفعالية بوصفه نقودًا؛ يتعيَّن أن يكون لديه المعايير التالية:

١- قياس معياريته standardizable، بحيث إنَّ قيمته يمكن التحقق منها بيسر.

٢- لا بدَّ من قبوله علىٰ نطاق واسع، تشير هذه الوظيفة إلىٰ أنَّ النقود يجب أن تكون نادرةً بقيمتها الجوهرية (أو شيئًا تحول إلىٰ عملة ذات قوة إبراء قانوني).

٣- يمكن تقسيمه بسهولة.

٤- يسهل حمله.

٥- لا يتذبذب بسهولة.

يتعيَّن علىٰ النظام النقدي الجيد أن يشجع علىٰ تداول النقود ولا يشجع علىٰ كنزها، وفي الظروف العادية تشجع السرعة العالية لتداول النقود علىٰ زيادة الإنتاج، وعلىٰ العكس من ذلك يبطئ كنز المال النشاط الاقتصادي والذي يظهر في شكل قلة الطلب وضعف

ربحية التجارة والبطالة، وما إلىٰ ذلك.

الوظيفة الثانية للنقود تتمثل في اعتبارها وحدةً للحساب، ويشير هذا علىٰ الأخص إلىٰ استعمالها مقياسًا للقيمة في الاقتصاد، علىٰ سبيل المثال: سعر قميص ٤٥ رينغتًا ماليزيًا أو أنت مدين لي بـ ١٠٠ رينغت ماليزي، وما إلىٰ ذلك. تقيس النقود القيمة تمامًا مثلما أنَّ الكيلو جرام يقيس الوزن أو المتر يقيس الطول. أضف إلىٰ ذلك، هذه وظيفة مهمة؛ نظرًا لأنها تزيل الحاجة إلىٰ إعلان أسعار التبادل بالمقايضة بين كل زوجين من السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد[١].

تتعلق الوظيفة الثالثة للنقود باعتبارها مخزنًا للقيمة، ويشير هذا علىٰ الأخص إلىٰ القوة الشرائية للنقود مع مرور الوقت. إذا كانت النقود مخزنًا جيدًا للقيمة، فإنَّ قوة شرائها محفوظة من وقت تلقيها حتىٰ إنفاقها، إذا كان مبلغ ١٠٠ رينغت يشتري اليوم سلة سلع، وإذا كان يشتري السلة نفسها من السلع بعد عام؛ فإنَّ النقود مخزن جيد للقيمة في ذلك العام. وهناك أشياء أخرىٰ بخلاف النقود تستعمل أيضًا مخزنًا للقيمة، علىٰ سبيل المثال: الاستثمار في السندات المالية، والعقارات مثل المنازل والأراضي والأعمال الفنية، وما إلىٰ ذلك. في الواقع، كثير من هذه الأشياء مخازن

---

(١) في اقتصاد المقايضة، إذا كان هناك مائة سلعة؛ لذا يتعيَّن الإعلان عن ٤٩٥٠ زوجًا من الأسعار. علىٰ الرغم من ذلك، مع وجود النقود، لـ ١٠٠ سلعة سعر لكل منها، بمعنىٰ ١٠٠ سعر فقط إجمالًا.

للقيمة أفضل من النقود ذاتها؛ لأنها تعطي عائدات أفضل من النقود. في النظم المالية المعاصرة، ليست النقود مخزنًا جيدًا للقيمة؛ نظرًا لأنَّ قيمتها تنخفض تدريجيًا مع مرور الوقت، أي إنَّ قوتها الشرائية تتآكل بسبب التضخم.

(٢) المُثُل:

ركَّز الجزء الأول من هذا الكتاب علىٰ المشكلات المتأصلة في النظام النقدي الحالي، وافترضنا أنَّ الخصائص التالية؛ أي: النقود القانونية والاحتياطي القانوني الجزئي والفائدة، هي أصول عدم الاستقرار والإجحاف للنظام النقدي القانوني. ومقابل هذه الخصائص بالطبع: النقود الحقيقية، والاحتياطي القانوني بنسبة ١٠٠٪، ومعدل سعر فائدة سلبي (علىٰ سبيل المثال: رسم أرضية، رسم تخزين، رسم وقوف)، ويشجع سعر الفائدة السلبي علىٰ إنفاق النقود والمحافظة علىٰ تداولها وليس كنزها[1]، إضافة إلىٰ ذلك يتوافق مفهوم الاحتياطي القانوني لـ ١٠٠٪ مع مفهوم النقود الحقيقية، والنظام النقدي الذي يتبنىٰ النقود الحقيقية، مثل

---

(١) لاحظ أنَّ هذا المفهوم متضمن في المبدأ الإسلامي للزكاة؛ إذ إنَّ الزكاة فريضة علىٰ أموال المسلمين (فوق حد أدنىٰ معين) التي بحوزتهم لعام كامل، لنضرب لذلك مثلًا: الزكاة علىٰ ٢٠ دينارًا في ملكية المسلم عامًا كاملًا هي نصف دينار، وتشجع هذه الفريضة المسلمين علىٰ استثمار النقود وتداولها، إضافة إلىٰ ذلك تزيد الزكاة الطلب العام في الاقتصاد؛ لأنها تُعطىٰ للقطاعات الفقيرة في الاقتصاد الذين لديهم ميل هامشي أعلىٰ للاستهلاك.

الدينار الذهبي، وسعر الفائدة السلبي من الأرجح أن يخفف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتأصلة في النظام النقدي القانوني القائم على الفائدة. ونناقش هذا الأمر في المبحث التالي، بيد أنَّ التحدي الحقيقي يكمن في تحديد الإجراءات والسياسات وتنفيذها والتي يمكن أن تبعدنا عن النظام النقدي القانوني وتتجه بنا إلى الموقف المثالي بسلاسة دون اهتزاز مفاجئ للوضع الحالي.

الذهب بوصفه نقودًا:

بديل النقود القانونية النقود الحقيقية، بمعنى نقود لها قيمة جوهرية، وهذه بالضرورة تتعين أن تكون نقودًا سلعية، أي نقودًا ذاتها سلعة يقيمها الناس أو نقودًا مدعومة بمثل هذه السلع؛ ولهذا فحل مشكلات النظام النقدي القانوني يبدو أنَّه يكمن في النقود السلعية، ونناقش الآن عدة حلول وأمثلة: (١) النقود الذهبية والفضية. (٢) سلة سلع بوصفها نقودًا[١]. (٣) العملات التكميلية[٢].

---

(١) مثل مشروع تيرا TERRA لبيرنارد ليتار Bernard Lietaer، انظر لبيرنارد ليتار، وجيرنوت نيرب Gernot Nerb، «*تيرا: عملة مرجعية معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار للدورة الاقتصادية*» '*Terra: A Countercyclical Reference Currency to Stabilize the Business Cycle*" في «وقائع المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي المستقر والعادل» 'Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Monetary System' كوالالمبور، شهر أغسطس ١٩-٢٠، ٢٠٠٢.

(٢) الأمثلة تشمل الورجل النمساوي Austrian Worgle، والبابا التايلاندي Thi Bia، والوارا الألماني German WARA، والدولار الأخضر لنيوزيلندا

(٤) وحدات النقود الحقيقية[١]. في رأينا، أي نقود حقيقية، بطريقة أو بأخرىٰ، تقدم بعض الحلول للمشكلات السالفة، وبالرغم من ذلك فالنقود السلعية الأشهر في تاريخ البشرية هي الذهب والفضة، وينوي هذا الكتاب مناقشتها، وبخاصة الذهب، بوصفه حلًّا. وعلىٰ الرغم من ذلك، هناك بعض الاقتراحات تؤدي إلىٰ الاستقرار من خلال سلة السلع، وسنناقش باختصار هذه النقطة أولًا.

سلة عملات:

نعم، سلة عملات بوصفها وحدة حساب من المتوقع أن تؤدي إلىٰ درجة ما من الاستقرار؛ هذا لأنَّ قابلية تقلب العملة يمكن تقسيمها إلىٰ جزأين: يرجع جزء إلىٰ عوامل داخلية، أي عوامل خاصة بالدولة المصدرة، بينما الآخر يرجع إلىٰ عوامل تشترك فيها الدول. في سلة العملات، تتجه العوامل الخاصة إلىٰ

"New Zealand' Green Dollar"، والنظم التجارية للتبادل المحلي. ولمناقشة هذه الأمور؛ انظر: لِمارد لِر Bernard Lietaer، «مقل الود» "The Future of Money" سنشري Century، ٢٠٠١.

(١) انظر زكريا إيه باوني Zakaria A. Bawany، «الفائدة والقرض في الاستيراد والتصدير في التجارة الدولية الحرة من خلال أر إم يو» "Interest Free Loan International Trade Import & Export through R.M.U."، في «وقائع المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي المستقر والعادل» "Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Monetary System" (كوالالمبور، شهر أغسطس ١٩-٢٠، ٢٠٠٢)، الجامعة الإسلامية الدولية بماليزيا.

إلغاء بعضها البعض مما يوفر فوائد تنوع مشابهة لفوائد محفظة الأسهم. وفي سلة العملات المتنوعة تنوعًا جيدًا، لا يؤثر في قابلية التقلب سوىٰ العوامل المشتركة؛ ولهذا من الأرجح أن تكون سلة العملات أكثر ثباتًا من خلال قابلية التقلب المنخفضة (انظر الشكل ٦).

من المتوقع لعملة شائعة مثل اليورو أن تتمتع بهذا؛ لأنَّه يمكن رؤيتها باعتبارها سلة عملات، وعلىٰ الرغم من ذلك طالما العملات في السلة قانونية، ستظهر المشكلات الناشئة عن الطبيعة القانونية للنقود. وإذا وجدت سلة العملات معًا مع العملات القومية الأخرىٰ، تتحدد بعض معدلات التبادل بينهم ومن ثمَّ ما زالت تؤدي إلىٰ المجازفة والمراجحة، وما إلىٰ ذلك. وعلىٰ العكس من ذلك، فالذهب مثل العملة الموحدة لكل الدول، وهكذا بينما توفر درجة أعلىٰ من التنوع، فإنها تحل أيضًا مشكلات عدة في النظام النقدي القانوني.

قام الذهب بدور النقود لعدة قرون في كل الحضارات تقريبًا. في الواقع، قَبِلَ الناس به من كل جنس وعقيدة وجنسية بوصفه وسيلةً دولية للتبادل ولها قيمة جوهرية في حد ذاتها. وعلىٰ الرغم من ذلك، قَبْل الذهب، استخدمت بعض الحضارات أشياء كثيرة أخرىٰ باعتبارها نقودًا - الأصداف الصفراء والجلد وحتىٰ الملح علىٰ سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، من المهم إدراك نقطة مهمة؛ وهي أنَّه مع مرور الزمن، هيمن الذهب علىٰ كل الأشكال

الأخرىٰ للنقود؛ وهذا لأن للذهب خصائص عدة تجعله مرشحًا مثاليًا للنقود(١).

* للذهب قيمة جوهرية؛ بحيث إنَّ الناس من كل جنس وعقيدة وجنسية يرغبونه لذاته، وليس علىٰ المرء سوىٰ النظر إلىٰ استحواذ هذا المعدن علىٰ البشرية علىٰ مدار التاريخ.

* نادر، فلكي يصبح أي شيء نقودًا، يتعيَّن علىٰ هذا الشيء أن يكون «نادرًا» - شيئًا ليس بسهولة الحصول عليه من الطبيعة أو مكان آخر(٢). علىٰ سبيل المثال: بينما استخدمت حضارات الأصداف الصفراء نقودًا حيث كانت نادرة؛ إلا أنها لم تقم بدور النقود في عالم توجد فيه الأصداف بكثرة.

* الذهب مدمج، للمقدار الصغير من الذهب قيمة عالية؛ ولهذا لا يحتاج المرء سوىٰ مقادير صغيرة منه مقابل عمليات شراء كبيرة(٣).

* الذهب ثابت القيمة ويدوم طويلًا: الخاصية الكيميائية للذهب تجعله نادرًا ما يتفاعل مع أي عنصر آخر أو مخلوط؛ فهو عنصر غير متفاعل ويستخرج حتىٰ من الأرض خالصًا في حد ذاته

---

(١) للحصول علىٰ حقائق أخرىٰ أساسية عن الذهب، بما في ذلك خصائصه الكيميائية والفيزيائية، يرجىٰ الاطلاع علىٰ الملحق (ي).

(٢) علىٰ العكس، من السهل إنشاء النقود القانونية اليوم «بجرة قلم». أضف إلىٰ ذلك، فتكنولوجيا الطباعة اليوم متقدمة جدًا مما يجعل التزييف سهلًا للغاية.

(٣) كون حمل الذهب أمرًا مرهقًا لا يعد أمرًا يمثل مشكلة في الواقع. فإذا لُبست قطعة ذهبية حول الرقبة لا يُعد أمرًا مرهقًا للرقبة، وبالتأكيد فحمله في الجيب لا يمثل مشكلة.

(علىٰ عكس الحديد مثلًا الذي يستخرج من الأرض أكسيد حديد، ثم يُعالج لاستخراج الحديد)، لا يتأكسد الذهب بسهولة؛ ولهذا لا يصدأ، يظل ثابتًا ويدوم طويلًا لفترات زمنية طويلة، وحتىٰ كنوز الذهب المدفونة في مياه البحر المالحة لقرون عدة تبقىٰ بشكلها الخالص.

* الذهب متجانس وقابل للانقسام، وهذه الخاصية مهمة؛ لأنها تتيح تسعير مدىٰ كبير من القيمة، وهو متجانس بمعنىٰ أنَّه إذا قُطعت سبيكة ذهب إلىٰ نصفين، لا يحتاج المرء إلىٰ الاختيار بين الاثنين؛ لأنهما متساويان فعلًا، وقد يستمر هذا الانقسام حتىٰ تكون كل وحدة صغيرة جدًّا في الوزن، إضافة إلىٰ ذلك الذهب متجانس بمعنىٰ أنَّ الذهب يستخرج من مناطق مختلفة من العالم ولا يختلف من مكان لآخر تقريبًا[1].

* الذهب يمكن تخزينه؛ ولهذا فهو مخزن مثالي للقيمة، أي شيء يمكن حفظه للاستعمال المستقبلي، وحتىٰ في المستقبل البعيد، وقد أصبحت عملات ورقية ومعدنية قانونية كثيرة مهجورة مع مرور الزمن؛ إلا أنَّ العملات الذهبية، علىٰ العكس من ذلك، لم تحافظ فقط علىٰ قيمتها الجوهرية، ولكنها أصبحت أكثر قيمة بمرور السنين وذلك يرجع إلىٰ قيمتها النقدية.

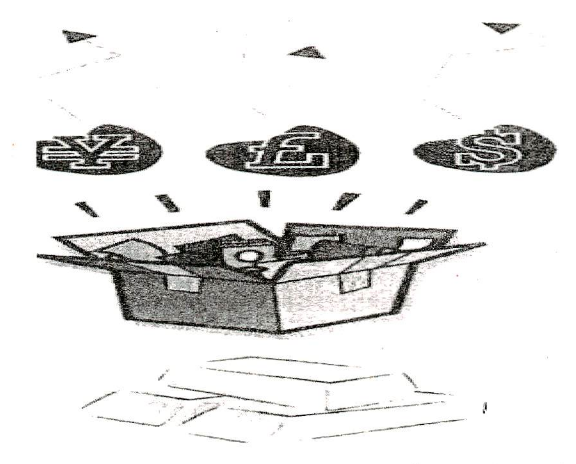
---

(١) أحيانًا ينتاب الناس القلق بشأن أنَّ الذهب في مناطق مختلفة من العالم له ألوان مختلفة، ويعود الاختلاف في اللون أساسًا إلىٰ المعادن المضافة لتكوين سبائك الذهب. يرجىٰ الاطلاع علىٰ الملحق (ي) حول «بعض الحقائق الأساسية حول الذهب».

* الذهب يمكن حمله، ويمكن حمله من مكان لآخر بسهولة؛ ولهذا يمكن استخدامه في أماكن مختلفة، علىٰ سبيل المثال في التجارة الدولية.

* لا يدمر الذهب أو يستهلك من استعماله. إذا استعمل الناس القمح نقودًا علىٰ سبيل المثال، فحين نستهلكها، تُدمر النقود، ويمثل هذا مشكلة محتملة للاقتصاد.

* لا يمكن إنشاء الذهب أو تدميره. فإذا نشأت النقود أو دُمرت (كما هو الحال مع النقود القانونية)، فهي بذلك مشكلة كامنة للاقتصاد. وقد تظهر مشكلات التضخم حين تُنشأ النقود، وحين يُدمر يحدث ركود اقتصادي وبطالة. وهذا هو الحال مع النقود القانونية علىٰ وجه الخصوص؛ لأنها تنشأ من القطاع المصرفي وتُدمر في ظروف معينة.



(الشكل ٦): ثبات الذهب مقارنة بالعملات الفردية وسلة العملات

- العملات الفردية متقلبة.

- سلة العملات أقل تقلبًا بسبب فوائد التنوع وبهذا فهي أثبت.

- الذهب مع ذلك أثبت بسبب فوائد تنوعه الأكبر، إضافة إلىٰ أنَّ له قيمة جوهرية في ذاته.

لهذا؛ ليس مستغربًا أنَّه في ظل هذه الخصائص السابقة، سيطر الذهب تدريجيًا بوصفه عملة عالمية علىٰ مر التاريخ، ولم يجبر أحد الآخرين علىٰ قبول الذهب عملة، علىٰ عكس النقود القانونية التي كان يتعيَّن أن تكون «عملة ذات قوة إبراء قانوني»[(١)]. وقبل بعثة النبي محمد ﷺ، كانت العملات المعدنية الذهبية للإمبراطورية البيزنطية الرومانية متداولة يقبلها قبولًا تامًّا المجتمع العربي. وكانت العملات المعدنية الذهبية للعالم الإسلامي تُسمىٰ «الدينار»، وهي كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني «ديناروس denarius»[(٢)] في حين أنَّ الرسول (عليه الصلاة والسلام) قد

---

(١) حيث إنَّ النقود الورقية والنقود القانونية الأخرىٰ ليس لها قيمة جوهرية، علىٰ الحكومات أن تجعل مواطنيها يقبلونها نقودًا من خلال الطرق الشرعية، وهذا هو كل ما تعنيه عبارة: عملة ذات قوة إبراء قانوني - legal tender.

(٢) لا تشير كلمة «دينار» إلىٰ شكل العملة المعدنية أو ما هو منقوش عليها، ولكنها تشير إلىٰ وزن معياري للذهب، أي ٤,٢٥ جرامات من سبيكة الذهب التي تحتوي علىٰ ٩١,٦ في المائة ذهبًا (تعرف أيضًا بذهب ٩١٦ أو ٢٢ قيراطًا) كما هو الحال تمامًا مع الدينار البريطاني الذي يزن ٨ جرامات (من نوع ٩١٦ ذهبًا).

أحدث تغيرات كثيرة في المؤسسات الاجتماعية في ذلك الوقت، كان الدينار مع ذلك مقبولًا قبولًا تامًّا باعتباره نقودًا. ولم يضرب الدينار الإسلامي[1] الأول الخليفة عبد الملك بن مروان حتىٰ بعد حوالي خمسين سنة من وفاة الرسول ﷺ عام (٧٥هـ/ ٦٩٦م)، واهتم الخلفاء بجودة الدينار الذهبي وفرضوا عقوبات صارمة علىٰ جرائم مثل غش العملات coin clipping، وما إلىٰ ذلك. في حين توسع العالم الإسلامي، فإنَّ هذه الإجراءات إضافة إلىٰ المعايير الأخلاقية العالية للمسلمين في الماضي، جعلت الدينار العملة الدولية المطلوبة والمهيمنة، حتىٰ إنها حلَّت محلَّ العملة المعدنية الذهبية البيزنطية في أنحاء أوروبا. وظل الدينار عملة العالم الإسلامي لقرون حتىٰ سقوط الخلافة العثمانية في أوائل القرن العشرين، ويرىٰ بعض علماء المسلمين الدينار العملة الشرعية ويعتبرونه قادرًا علىٰ دعم العدالة الاجتماعية الاقتصادية.

ينظر هذا الكتاب في الحل الممكن للمشكلات الراسخة في النظام النقدي القانوني. هل الذهب قادر علىٰ إحداث تأثير حقيقي؟ نؤكد أنَّ الذهب يمكنه، بطريقة أو بأخرىٰ، تقديم حلول لكل مشكلة من المشكلات التي وضحناها سابقًا.

من المميزات الأخرىٰ للذهب مقابل النقود القانونية أنَّ له قيمة جوهرية ولا يمكن إنشاؤه ولا تدميره، إضافة إلىٰ ذلك فإصداره

(١) مُحيت النقوش الوثنية الرومانية من الدينار الإسلامي وحلَّ محلَّها آيات من القرآن الكريم.

أو إنتاجه ليس حكرًا علىٰ أي جهة وحيدة؛ فالذهب منتشر في جميع أنحاء الأرض ويمكن أن يستخرجه أي أحد علىٰ عكس النقود القانونية، الذي إصدارها حق مقصور علىٰ بعض جهات الإصدار مثل البنوك المركزية والبنوك التجارية، ويتناول المبحث التالي أسباب اعتبار الذهب حلًّا للمشكلات.

أفضلية الذهب علىٰ النقود القانونية:

أكدنا من قبل أنَّه من السهل أن ينشئ القطاع المصرفي النقود القانونية، وأنَّ الزيادة في عرض النقود ضرورة لاستدامة النظام، وأبرز الجزء الأول المشكلات المتعددة التي يواجهها النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة، وتتعلق هذه المشكلات بخصائص النقود القانونية كما يلخص ذلك (الجدول ٢).

من غير المحتمل أن يؤدي الدينار الذهبي إلىٰ هذه المشكلات فقط لأنَّه لا يمكن إنشاؤه بطريقة إنشاء النقود القانونية من خلال التوسع في الودائع المتعددة؛ ولكن علىٰ العكس من ذلك فالذهب معدن مادي وعيني؛ ولهذا لا يمكن إنشاؤه برغبة أي أحد ولا تزييفه، هذه الخاصية وحدها يمكن أن تجنبنا المشكلات المرتبطة بالنقود القانونية، وهي التضخم المفرط وفقاعة تسعير الأصول وفقاعات الدَيْن وتضاعف دورات الاقتصاد، وما إلىٰ ذلك.

(الجدول ٢): خصائص النقود القانونية والمشكلات التي تسببها

تنشأ النقود القانونية من لا شيء
١- تضاعف الدورات الاقتصادية. ٢- تسبب التضخم وفقاعات أسعار الأصول. ٣- فقاعات الدَّيْن والانهيارات الاقتصادية للشركات والحكومات. ٤- المعاوضة trade-off بين التضخم والبطالة. ٥- تأخر القطاع الزراعي بسبب وسائل التحكم في الأسعار في هذا القطاع. ٦- إضافة إلىٰ معدلات الفائدة، فهي تضع عبء متطلب النمو المستمر، وتشجع علىٰ التنافس وتجمع الثروة في قبضة أقلية بإرهاق الأغلبية. ٧- زيادة التفاوت في توزيع الدخل الذي يؤدي إلىٰ الفقر مصحوبًا بمجموعة من المشكلات الاجتماعية مثل: الإسكان، وزيادة ساعات العمل، والوظائف المتعددة، وعمالة الأطفال والبنات، والجريمة، وما إلىٰ ذلك.
وجود عملات قانونية مختلفة كثيرة
١- توفر العملات القومية القانونية الكثيرة الموجودة حاليًا أرضًا خصبة للمجازفة علىٰ العملات والتلاعب بها والمراجحة عليها. ٢- تُيسر وجود كميات ضخمة من الصناديق قصيرة الأجل التي تدخل الدولة وتخرج منها في ثوانٍ، وهذه الحقيقة مزعزعة للاستقرار، =

= وتعمل أحيانًا مثل حكومة الظل التي تؤدب الحكومات «سيئة السلوك» على ما يبدو!

٣- من خلال رسم سك العملة للنقود القانونية، تكسب بعض الدول مكسبًا كبيرًا حين تستخدم الدول الأخرى عملتها في التجارة والتعاملات الدولية أو في التعاملات المحلية.

٤- توفر أداة سهلة للمؤسسات المالية الدولية والمحلية في السيطرة على النقود والثروة والبناء السياسي (أي السيادة) للدولة، وما إلى ذلك.

تُدمر في ظروف معينة

١- تسبب انكماشًا في عرض النقود والطلب الكلي، وبهذه الطريقة تؤدي إلى الركود.

٢- فشل الشركات والبطالة في أثناء الانهيارات الاقتصادية.

٣- إفلاس البنوك وأزماتها.

٤- تترك الحكومات مدينة.

٥- اضطراب سياسي محتمل.

إذا استخدم الذهب بوصفه عملة شائعة بدلًا من العملات القومية المختلفة؛ فلن يكون هناك معدلات أو أسعار صرف في المقام الأول[1]. ولهذا لن يكون هناك مجازفة وتلاعب

(١) بالطبع، إقناع كل الدول بتبني عملة موحدة أسهل في القول أصعب في الفعل، والأصعب من ذلك إذا كان الذهب هو العملة ذاتها.

ومراجحة[1]، وسيتلاشىٰ احتمال تعرض العملة لهجمات من النوع الذي تعرضت له دول شرق آسيا عام (١٩٩٧-١٩٩٨)، والفوائد الإضافية لاستخدام الذهب في التجارة الدولية نناقشها في الفصل التالي.

إضافة إلىٰ ذلك، إذا كان الذهب سيصبح عملة مشهورة؛ فلن تستمتع أي دولة برسم سك العملة الباهظ، وسرقة الدول التي ناقشناها من قبل ستصل إلىٰ أدنىٰ حدٍ، إن لم تكن ستختفي. وبناء علىٰ ذلك؛ يحمي الذهب سيادة الدول، ونتيجة لذلك يحمي بدوره أيضًا ثقافتها وتعليمها وبناءها القانوني، وما إلىٰ ذلك.

في أثناء الركود الاقتصادي، تُدمر النقود القانونية من خلال العملية العكسية لإنشاء النقود؛ فالنقود المنشأة في البداية في شكل دفاتر محاسبية، تُدمر فيما بعد بالطريقة نفسها، ويؤدي هذا التدمير للنقود إلىٰ انكماش عرض النقود وتداول منخفض للنقود في الاقتصاد والذي بدوره يؤدي إلىٰ انخفاض الطلب والمعاملات التجارية، وقلة الأرباح التجارية، وحالات الإفلاس، وخفض النفقات، والبطالة، وما إلىٰ ذلك. وعلىٰ الرغم من ذلك، مع إدخال الذهب نقودًا، فهذا التدمير غير وارد بسبب الطبيعة المادية للذهب؛ ولهذا فالذهب بوصفه نقودًا من المتوقع أن يوفر الاستقرار

---

(١) يقدم الملحق (د) مثالًا علىٰ كيف تحدث فوائد المراجحة والمجازفة في سوق العملات.

الذي تمس الحاجة إليه والمفقود في النظام النقدي القانوني الحالي. وعلىٰ عكس النقود القانونية، لا يدخل الذهب في الاقتصاد في شكل دين؛ ولهذا فلن يُنشئ مشكلات تتعلق بهيكل رأس المال ولا يتطلب نموًا مستمرًا للنقود والاقتصاد لمجرد استدامة النظام.

لذا؛ يبدو أنَّ الذهب كنقود أعلىٰ وأفضل مقارنة بالنقود القانونية، ويَعِدُ بنظام نقدي ثابت وعادل يحمي ثروة الشعب وسيادته وثقافته ودينه؛ ولهذا فالنقود الحقيقية مثل الذهب ضرورة في العصر الحالي للعولمة وسياسة التحرر الاقتصادي. وفي حين من المحتمل أن تكسب الدول من استخدام النقود الذهبية، فالأطراف التي ستخسر فقط هي التي تسيطر علىٰ المؤسسات المالية، وبخاصة المؤسسات الدولية، والدول التي تتمتع برسم سك عملة هائل من خلال عملاتها.

بعض الاعتراضات الشائعة علىٰ الدينار الذهبي:

بالرغم من أننا نفترض أنَّ للذهب مزايا متعددة، هناك من البعض من له تحفظات علىٰ نظام الذهب؛ إذ يقول البعض إنَّ هذا مثل العودة بالناس إلىٰ القرون الماضية وإلىٰ نظام لم يعد من الممكن تطبيقه في سياق العصر الحديث، وإليك بعض الاعتراضات الشائعة كما يلي:

أ- فشل كل من قاعدة الذهب وبريتون ودز Bretton Woods!

فشل كلاهما لأنَّ بعض الدول طبعت نقودًا بطريقة مفرطة جدًّا لما يمكن لاحتياطيها من الذهب أن يدعمه، وأدىٰ هذا إلىٰ أنَّ جزءًا كبيرًا من عملاتها القانونية لا يغطيها الذهب، وأدىٰ فشلها في مضاهاة هذا العمل إلىٰ انهيارها.

ب- تأرجح سعر الذهب:

نعم، يتأرجح سعر الذهب لأسباب عدة، بيد أنَّ هذا لا ينبغي أن يقلقنا إذا أراد الناس البدء في التفكير في الذهب كما يفكرون في السعر ذاته، فمازالت قيمة الذهب أكثر استقرارًا بكثير من أي عملة أخرىٰ بما في ذلك الدولار.

ت- تتمتع الدول المنتجة للذهب بميزة:

هذا اعتراض أو سؤال شائع جدًّا. نعم، تتمتع الدول المنتجة للذهب بميزة[1]؛ إلا أنَّه يتعين استخراج الذهب أولًا باستخدام استثمارات كبيرة، إضافة إلىٰ ذلك هذا الشيء نفسه كما لو أنَّ الله أعطىٰ إنسانًا أرضًا خصبة تنتج نباتات وفواكه ناضرة، ويمكن تبادل إنتاج الأرض بالذهب بعد ذلك، بالتشابه مع المهارات والمعرفة التكنولوجية التي لها قيمتها بالمثل.

---

(١) علىٰ العكس من ذلك، في النظام الحالي حيث الدولار العملة الدولية المهيمنة، لا يستفيد سوىٰ الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها تتمتع باحتكار إصداره، وبالرغم من ذلك لا تحتكر أي دولة إصدار الذهب.

ث- الذهب ليس عمليًا، فهو ثقيل ويتطلب قضايا أمنية:

في ظل تكنولوجيا المعلومات يمكن تقليل هذه المشكلات إلىٰ أدنىٰ مستوىٰ؛ إذ يمكن إجراء معظم المعاملات إلكترونيًا، وكل ما هو مطلوب: الدفاتر المحاسبية لملكية الذهب، ويمكن نقل الذهب عند الضرورة فقط.

ج- مخزون الذهب غير كافٍ وغير مرن للوفاء بحاجة التجارة الدولية المتصاعدة:

كما أكدنا من قبل، في معظم الحالات لا يقوم الذهب بدور وحدة المحاسبة؛ ولهذا لا نحتاج الذهب إلا في تسوية الميزان التجاري متعدد الأطراف بين مجموعة من الدول، ونوسع الحديث عن هذه الحقيقة في الفصل التالي.

ح- النقود القانونية أرخص في إنتاجها:

لكنها الطبيعة القانونية للنقود التي تتسبب في مشكلات عدة وناقشناها من قبل.

خ- الاكتشافات الجديدة للذهب قد تؤدي إلىٰ تضخم مرتفع:

في الواقع، النقود القانونية هي التي يسهل إنشاؤها وتزييفها ومن ثَمَّ علىٰ الأرجح تؤدي إلىٰ التضخم، أما إنتاج الذهب فليس سهلًا ويستدعي استثمارًا ضخمًا، ومن ثَمَّ هناك مراجعات تلقائية حول الإفراط في إنتاجه؛ لأنَّ عمال المناجم يدركون أنَّ الإفراط في إنتاجه لا يؤدي إلا إلىٰ التضخم، بمعنىٰ: لماذا نبدد الاستثمار

والجهد الذي لا يؤدي إلا إلىٰ التضخم؟

د- سعر الذهب متقلب لدرجة أنَّه لا يصلح أن يكون معيارًا نقديًا:

حين يتقلب سعر صرف الرينغت مقارنة بالدولار علىٰ سبيل المثال، فقد يرجع الأمر إلىٰ عوامل تؤثر في الرينغت أو حتىٰ عوامل تؤثر في الدولار أو كليهما، ولا يرجع التقلب بالضرورة إلىٰ عوامل تؤثر في الرينغت وحده. ومن قبيل ذلك، حين يتقلب سعر الذهب، قد لا يعود بالضرورة إلىٰ التغيرات في عرض الذهب وطلبه؛ إلا أنَّه قد يعود إلىٰ التغيرات في النقود القانونية ذاتها. وإذا ارتفع سعر الذهب؛ فقد يعني هذا أيضًا أنَّ قيمة النقود القانونية تنخفض. علىٰ سبيل المثال: إذا طبعت حكومة ما كميات كبيرة من عملتها، يرتفع سعر الذهب في تلك العملة. وعلىٰ الرغم من ذلك، ومن الناحية التاريخية، أثبت الذهب أنَّه أكثر ثباتًا من معظم العملات، بالإضافة إلىٰ الدولار، من حيث المحافظة علىٰ قيمته[1].

---

(١) علىٰ سبيل المثال: روي دبليو جاسترام Roy W. Jastram، الثابت الذهبي The Golden Constant، نيويورك، جون ويلي & سنز John Wiley & Sons، ١٩٧٧، أوضح أنَّ مستويات الأسعار القائمة علىٰ الذهب كانت ثابتة إلىٰ حدٍ كبير جدًّا علىٰ مدار فترات طويلة من الزمن. توصل البروفسور جاسترام باستخدام بيانات مؤشر أسعار الجملة إلىٰ أنَّ السبب في ذلك ليس لأنَّ الذهب اتجه إلىٰ أسعار السلع؛ ولكن لأنَّ أسعار السلع عادت في النهاية إلىٰ الذهب.

ذ- لا يتوافق الذهب مع النظام النقدي الدولي الحالي:

أثبت التاريخ أنَّ الذهب عملة مقبولة دوليًا، ومن هنا فهو أكثر توافقًا مع النظام النقدي الدولي من أي عملة قانونية.

ر- الآن الوقت غير موات؛ لأنَّ الدول النامية ستفقد مخزونها من الذهب:

بالنظر إلىٰ السياق العالمي الحالي، حان الوقت الآن لتطبيق نظام الذهب، ورجوع نظام المدفوعات إلىٰ الذهب واستخدامه وحدة نقدية للحساب بقدر الإمكان، سنقوم بإيضاح ذلك أكثر في المبحث التالي. بمعنىٰ: استخدام الذهب في تسوية الميزان التجاري الصافي فقط، وبناء علىٰ هذا؛ يحمي الدينار الذهبي في المستقبل علىٰ الأقل ثروة الأمم التي تُنهب من دون وجه حق.

قال رسول الله ﷺ: **«يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ لا يَنْفَعُ فِيهِ إِلا الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ»**[1].

نرىٰ أنَّ الوقت قد حان، في المستقبل القريب جدًا، وفي رأينا فإنَّ استخدام الذهب في تسوية الميزان التجاري الدولي خطوة للأمام. فيما يعني المسلمين، ستكون خطوة رائعة تستكمل التأسيس للنظام البنكي الإسلامي ذاته. إذ يَعِدُ الدينار الذهبي بنظام نقدي عالمي ثابت وعادل في حين يقدم وحدة دولية ثابتة للحساب

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل. [حديث رقم ١٧٢٠١، وهو ضعيف الإسناد كما ذكر شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٨/ ٤٣٣ طبعة الرسالة. المترجم]

مفقودة بقوة منذ انهيار بريتون ودز Bretton Woods عام ١٩٧١، وهو يَعِدُ بمراقبة المجازفة علىٰ العملة والتلاعب بها والمراجحة عليها بينما يقلل تكاليف المعاملات. والأهم من ذلك، فهو يَعِدُ بحماية الدول من تهديد فقدانها لثروتها وسيادتها القوميتين أمام القوىٰ المالية الأجنبية من خلال النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة. في النظام الحالي، يقع البنك الإسلامي في مشكلة قانون السعر الواحد الذي يجعله يرجع إلىٰ سعر فائدة السوق - الشيء الذي من المفترض تجنبه - في تصميم منتجاته المالية وتسعيرها. أطلق تان سري نور محمد يعقوب، المستشار الاقتصادي الخاص برئيس وزراء ماليزيا، بحق علىٰ الدينار الذهبي المكون التالي في النظام المالي الإسلامي الدولي. ويبدو بحق أنَّ الدينار الذهبي هو الحلقة المفقودة الضروية للنقود الإسلامية المثالية ونظامها البنكي وتمويلها.

واقعية الحال:

يتعيَّن تنفيذ نظام المدفوعات بالذهب تدريجيًا، فلا يمكن ولا ينبغي محاولة قلب النظام الحالي بين عشية وضحاها؛ ولهذا من العملي إدخال نظام المدفوعات بالذهب بالبدء في نظام ثنائي، أي يوجد الدينار الذهبي جنبًا إلىٰ جنب مع العملات القومية، ويفضل هذا بناء علىٰ حقيقة أنَّه ليس كل فرد يفضل نظام المدفوعات بالذهب[١]. ويفضل البدء بتطبيق الدينار الذهبي في

---

(١) لذا؛ فالاختلاف حول هذا الموضوع مفيد، يحتاج الذين يختلفون إلىٰ إقناع بتنفيذ =

تسوية الترتيبات التجارية متعددة الأطراف والثنائية. وهذا سيكون له تأثير أقل في العملات القومية الحالية. ويتعيَّن بالتزامن تأسيس اقتصاد دينار إسلامي صغير ولكنه موازٍ، ويشير هذا إلىٰ مجموعة من الشركات تقبل الذهب في المدفوعات في الاقتصاد المحلي، وسيشكل هذا الاقتصاد الذهبي نواة تنفيذ نظام المدفوعات بالذهب محليًا، ونناقش هذا بالتفصيل في المبحث التالي.

● الاستعمار والتحرر المالي

ماذا كانت مظاهر الاستعمار؟ كان المستعمرون في الأساس الحُكام الحقيقيين للبلاد التي استعمروها، ووضعوا القوانين والأحكام واللوائح والسياسات، وحددوا استخدام الموارد الطبيعية والسياسات التعليمية والهيكل الاجتماعي وحتىٰ الثقافي، فليس الاستعمار بالشيء الجديد، مرت دول نامية كثيرة به من قبل بما في ذلك ماليزيا، ولم ترد هذه الدول أن تُستعمر؛ ومن هنا قاومت لاستعادة سيادتها واستقلالها. بيد أنَّه حين غادر المستعمرون، تركوا نظامًا للتعليم يفصل بشدة الدين عن العلم (أي علماني)، ونظامًا ماليًا قانونيًا نقديًا يقوم علىٰ الفائدة.

في ماليزيا، قبل حقبة الاستعمار بوقت طويل، دفع الحكام التاريخيون للولايات الشمالية لشبه الجزيرة أوفتي ufti (زينات

= ناجح وعملي، إضافة إلىٰ ذلك فقبولهم التدريجي سيقدم نموًا تدريجيًا ضروريًا للانتقال السلس.

وردية مصنوعة من الذهب) إلىٰ ملوك سيام Siam باعتبارها «رسوم حماية»، ومع ذلك لم يتدخل ملوك سيام في الأحكام والسياسات المحلية، ولم يأخذوا سوىٰ «الهدايا» الذهبية.

ما نريد أن نبرزه هنا أنَّ التحرر المالي الذي يزعمه الغرب باسم العولمة يمكن في الواقع أن يكون أداة لإعادة استعمار الدول النامية، ولكي ندرك ذلك علينا أن نفهم كيف يعمل النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة. إذا نجحت العولمة في جلب البنوك الأجنبية للعمل في البلاد، فالأمر لا يعدو مجرد وقت حتىٰ تقع الثروة القومية والسيادة في يد المؤسسات المالية الأجنبية. وإذا ضاعت السيادة، عادت الدول النامية إلىٰ العهد القديم للاستعمار، ولكن في هذه المرة سيكون المستعمرون أقوىٰ بكثير، وسيتحول كل مواطن علىٰ الأخص إلىٰ «عبد»، وسيحدد معدل الفائدة معدل الـ«أوفتي»، وهذا بالضرورة أوفتي ضخم؛ لأنَّه حتىٰ معدل الفائدة الصغير لـ ٥ في المائة يمثل مبلغًا كبيرًا من الاقتصاد الحقيقي[١]! ولا تدفع الدول النامية الـ«أوفتي» فقط؛ ولكن يتخذ الاستعماريون القرارت الحيوية أيضًا، من جملة قانون الدولة ونظام التعليم وحتىٰ الثقافة، تمكن الاستعماريون في الماضي من الاستيلاء علىٰ هذه السلطة فقط بعد مواجهات شديدة، تمثلت في معارك وحروب، وما إلىٰ ذلك. علىٰ الرغم من ذلك، يقدم النظام المالي اليوم أداة سهلة ومناسبة.

---

(١) لأن النقود تدخل الاقتصاد في الغالب في شكل قروض.

سينقل التحرر الاقتصادي الوشيك بنجاح مثل هذه السلطة الاستعمارية إلىٰ المؤسسات المالية «بسلام»، وسيتحول الشعب إلىٰ «عبيد» عليهم أن يعطوا إلىٰ المستعمرين جزءًا من إنتاجهم ويأخذون الأوامر منهم فيما يتعلق بالقوانين والتعليم، وما إلىٰ ذلك. ولهذا فالتحرر المالي ضمن الإطار النقدي القانوني أداة للاستعمار العالمي، ولا يضارعها شيء من الماضي.

إذا كان الاستعمار أمرًا حسنًا، علىٰ سبيل المثال إذا أمد الناس بمستويات أفضل للمعيشة باعتبار الثروة والتعليم والصحة وما إلىٰ ذلك، وبحرية في ممارسة الدين.. إلخ؛ لكان الشعب قد قبله. بالرغم من ذلك، ما نراه أنَّه علىٰ الأرجح يفرض الثقافة العلمانية الغربية علىٰ الشعب؛ إذ يعاني دين الشعب وثقافته علىٰ الأرجح في ظل الاستعمار، وقد يتلو ذلك فراغ روحي تتحول فيه الأحكام الدينية مثل الشريعة إلىٰ مجرد تاريخ[1]. من حيث الأصل، ستتحول الحياة إلىٰ حياة مادية مع دفع الـ«أوفتي» إلىٰ الأسياد المستعمرين.

إذن في الماضي، اكتُسبت مثل هذه القوىٰ أساسًا بالمعارك والحروب؛ فبالقياس، التحرر الاقتصادي حرب[2]؛ إذ يكسر

(١) قد حرّموا الحجاب علىٰ النساء المسلمات والأذان يعد «تلوثًا سمعيًا».

(٢) علىٰ سبيل المثال: كان يمكن لماليزيا أن تخسر هذه الحرب عام ١٩٩٧ إذا قبلت قرض صندوق النقد الدولي؛ ولهذا فهي نعمة من الله أن رفضت ماليزيا وقررت مسارها في التعافي، وقبلت بعض الدول المجاورة التي تتفهم هذه الحرب الهزيمة =

الدينار الذهبي أساس أداة الاستعمار ذاتها، كالنقود القانونية. فهو يقلل بدرجة كبيرة جدًّا الاعتماد علىٰ العملات الاحتياطية الأجنبية المستعملة في التجارة، ويمثل الذهب مقاومة شرسة للاستعمار الاقتصادي. وبهذا قد يتفق العالم النامي علىٰ الدينار الذهبي ويحصد كل فوائد العملة العالمية الموحدة التي لها قيمة جوهرية في حد ذاتها. النقود الذهبية وآليات تسوية التجارة باستخدام الذهب هي وسائل من خلالها يمكن الحيلولة دون الاستعمار الاقتصادي الجديد.

تطبيق الدينار الذهبي:

ناقشت المباحث السابقة مزايا الدينار الذهبي مقابل النظام النقدي القانوني، ومن القضايا الخاصة المهمة مسألة السيادة؛ فسيادة الدول النامية في خطر في عصر العولمة والتحرر الاقتصادي هذا كما لم يحدث من قبل؛ ولهذا من الضروري للدول التي تريد حماية ثروتها القومية وسيادتها التخطيط لاستراتيجية دفاعية في الفوضىٰ المالية والاقتصادية العالمية الحالية، ومن هذه الاستراتيجيات في هذا الصدد تطبيق الدينار الذهبي بالتأكيد.

يمكن تطبيق الدينار الذهبي في مجالين: (١) تسوية الميزان التجاري الخارجي. (٢) الاستخدام في المعاملات المحلية

= بإعلانها أنها ستسير قدمًا مع «النظام العالمي الجديد»، هل ستحاول القوىٰ العملاقة المالية الأجنبية مرة أخرىٰ مع ماليزيا؟ نعم، علىٰ الأرجح. يعد التحرر الاقتصادي المالي لعام ٢٠٠٧ الذي يلوح حول ماليزيا تهديدًا بالتأكيد في هذا السياق.

الداخلية (انظر الشكل ٧). نتيجة لأنَّ الدينار الذهبي يلمس جوهر بناء النظام المالي الحالي ذاته؛ فمن الحصافة بالتأكيد تنفيذ الدينار الذهبي بطريقة مدروسة أكثر تدريجًا وعناية.

(الشكل ٧): قد يطبق نظام الدينار الذهبي في مجالين: في التعاملات المحلية & التجارة الخارجية

ماليزيا	←	العالم الخارجي
المعاملات		المحلية التجارة الخارجية

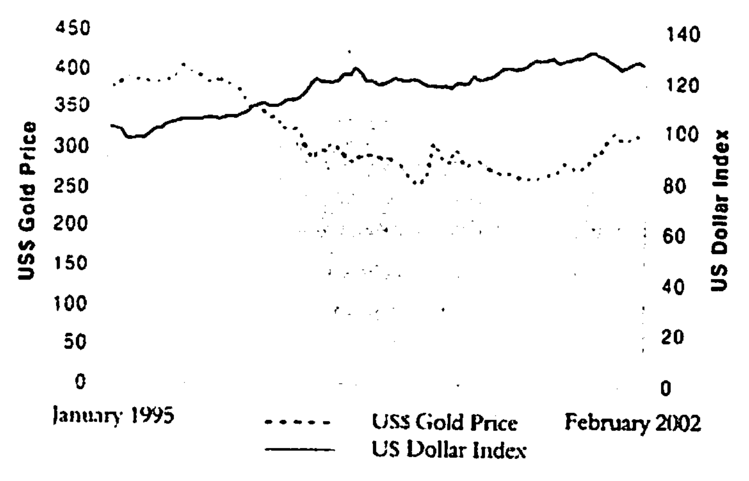
قد يطبق نظام الدينار الذهبي في مجالين: (١) في التجارة الخارجية لتسوية الميزان التجاري بين الدول. (٢) للاستخدام في المعاملات المحلية، أي لأغراض المدفوعات.

قد لا يكون للمجال الأول مضامين كثيرة فيما يخص العملة القومية؛ نظرًا لأنَّ الذهب هنا لا يحل محل سوىٰ العملات الاحتياطية الدولية مثل الدولار الأمريكي، ومع ذلك فللمجال الثاني مضامين خاصة بالعملة القومية؛ نظرًا لأنَّه في هذه الحالة سيكون الذهب مكملًا لها.

فالتسرع في تطبيقه في كلا المجالين قد يكون كارثيًا؛ فالتحول التدريجي الذي لا يحدث اهتزازًا بلا داعٍ في الوضع الحالي مهم، واقترح رئيس وزراء ماليزيا، الدكتور مهاتير محمد، استخدام

الدينار الذهبي في البداية في تسوية الميزان التجاري الثنائي فقط، وهذا المجال يستحق الاهتمام الفوري علىٰ أية حال؛ نظرًا لأنَّ معظم تداول العملات للمعاملات الحقيقية يحدث في هذا القطاع. إضافة إلىٰ ذلك، فتطبيق الدينار الذهبي هنا سيحد من المجازفة الضخمة علىٰ العملة التي تحدث عالميًا. وبعد ذلك، قد يتوسع الهيكل الثنائي إلىٰ وضع متعدد الأطراف. وبهذه الطريقة، يمكن التغلب علىٰ المشكلات وهي مازالت محدودة. وبطريقة متصاعدة، يمكن أن تنضم دول أخرىٰ إلىٰ هيكل الدينار الذهبي. وإذا طُبق النظام علىٰ نطاق واسع فورًا، فالخطر يكمن في أنَّه قد يضع ضغط طلب غير مناسب علىٰ سوق الذهب الدولي الحالي، وبهذه الطريقة يؤدي إلىٰ زيادة كبيرة علىٰ سعر الذهب. أضف إلىٰ ذلك، بالنظر إلىٰ الظروف المالية والاقتصادية العالمية الحالية فليس من المحبذ ذلك؛ لأنَّه قد يؤدي إلىٰ انهيار الدولار، فلسعر الذهب ومؤشر الدولار ارتباط سالب ملحوظ كما يوضح ذلك (الشكل ٨)، وعلىٰ الرغم من ذلك؛ فانهيار الدولار ليس مفيدًا ليس فقط للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لبقية العالم أيضًا؛ نظرًا لأنَّ دولًا كثيرة تعتمد علىٰ الدولار بوصفه عملة احتياطية ولها استثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الأصول المالية التي يسيطر عليها الدولار.


Diagram 8: Negative Correlation between Gold Price vs US dollar Index



(الشكل ٨): الارتباط بين سعر الذهب مقابل مؤشر الدولار الأمريكي

يستخدم المخطط بيانات شهرية لسعر الذهب (أوقية بالدولار الأمريكي) ومؤشر الدولار الأمريكي للفترة من شهر يناير ١٩٩٥ إلىٰ شهر فبراير ٢٠٠٢، ويتضح الارتباط السلبي بين السلسلتين حتىٰ بالعين المجردة، ويبلغ معامل ارتباط بيرسون Pearson's correlation قيمة سلبية ٠,٨٨، ويشير الارتباط السلبي المرتفع بين سعر الذهب والدولار الأمريكي إلىٰ أنَّه إذا ارتفع سعر الذهب فجأة بسبب تطبيق الدينار الذهبي علىٰ نطاق واسع؛ فقد يكون ضارًا بالدولار الأمريكي.

الفصل السادس

الدينار الذهبي في التجارة الخارجية

«سيكون الذهب جزءًا من هيكل النظام النقدي العالمي في القرن الحادي والعشرين».

- روبرت إيه مندل Robert A. Mundell، حائز علىٰ جائزة نوبل.

تطبيق الدينار الذهبي في ترتيبات المدفوعات الثنائية وترتيبات المدفوعات متعددة الأطراف.

كثير من الناس مقتنعون بأنَّ نظام الدينار الذهبي أمر مرغوب فيه، ومع ذلك فالمسألة تتعلق الآن بكيف نطبقه في النظام النقدي القانوني الحالي، وكما ذكرنا من قبل أنَّ من الحكمة دائمًا تطبيق النظام الجديد تدريجيًا حتىٰ لا يهتز الوضع الحالي بعنف. وقد تؤدي التغيرات السريعة إلىٰ ضرر أكثر من النفع. فبإدخال تغيرات صغيرة، قد نتمكن من مراقبة تأثير التغيرات ونتخذ الإجراء الضروري حسب الضرورة، ويمكن التغلب علىٰ المشكلات بينما

هي محدودة، قبل الشروع في تطورات أخرىٰ. ومن المحتمل أن تطبيق الدينار الذهبي في التجارة الدولية، كما اقترح الدكتور مهاتير محمد، أن يكون خطوة أولىٰ يمكن اتخاذها. في الحالة الماليزية، ليس الهدف من تطبيق الدينار الذهبي أن يحل محل الرينغت[(١)]، الذي سيستمر في القيام بدوره في المعاملات المحلية، ومن الأساس فالنموذج كما يلي.

في نظم التسوية التجارية متعددة الأطراف والثنائية، لا يحتاج الدينار الذهبي أن يكون موجودًا بشكل مادي، ومع ذلك سيسيطر الدينار علىٰ التجارة الخارجية، بمعنىٰ وحدة معيارية لوزن الذهب، وكان الدينار التاريخي يساوي ٤,٢٥ جرامات ذهبًا، ومن أجل التيسير قد نحدد مع ذلك أوقية واحدة من الذهب بوصفها الدينار التجاري الدولي المعياري؛ وذلك لأنَّ سعر الذهب الدولي حاليًا مسعر بالدولار لكل أوقية[(٢)]. علىٰ سبيل المثال: إذا كان دينار

---

(١) يستفيد هذا المبحث من المواد التي عرضها تان سري نور محمد يعقوب، المستشار الاقتصادي الخاص لرئيس الوزراء الماليزي، في خطاب مهم قدمه في «المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي المستقر والعادل» "The 2002 International Conference on Stable and Just Monetary System" كوالالمبور، شهر أغسطس ١٩-٢٠، ٢٠٠٢.

(٢) يتبع هذا الاقتراح الذي قدمه تان سري نور محمد يعقوب، وقد يعترض بعض الناس علىٰ هذا، مصرين أنَّه يجب أن يكون وزن الدينار الإسلامي ٤,٢٥ جرامات ذهبًا، ومع ذلك فتحديده بالقيراطات لا يغير من جوهر الأمور.

تجاري واحد يساوي أوقية ذهب؛ فإنَّ سعر أوقية واحدة من الذهب يساوي ٣٠٠ دولار أمريكي، وقيمة دينار ذهبي واحد تساوي ٣٠٠ دولار أمريكي أو ما يساوي ذلك في العملات الأخرىٰ، علىٰ أساس معدلات الصرف في الوقت الحقيقي السائد حينئذ.

تلعب البنوك المركزية للدول المشاركة أدوارًا حيوية في تطبيق الدينار الذهبي في آليات التسوية التجارية متعددة الأطراف والثنائية، وتمر كل المعاملات التجارية الخارجية من خلال البنوك المركزية التي تحتفظ بالحسابات التجارية، وتدفع البنوك المركزية المعنية إلىٰ المصدرين بعملاتهم القومية في الموعد المستحق للصادرات، بناء علىٰ سعر صرف الدينار الذهبي السائد في وقت التعامل. بالتشابه، يدفع المستوردون إلىٰ البنك المركزي بعملاتهم القومية. وهناك خطوات وسيطة نحو النظام الكلي للذهب. في النظام النهائي، يتعيَّن الدفع إلىٰ المصدرين والمستوردين بالذهب نفسه. وعندئذ فقط تتلاشىٰ تمامًا مخاطرة سعر الصرف، ومن الأمور المهمة أيضًا أنَّه حين يُدفع إلىٰ المصدرين بالعملات القومية عالية القدرة، ويؤدي هذا إلىٰ فصل سلسلة تكوين الائتمان؛ ولهذا فالدول التي لديها فائض حساب جارٍ (فائض تجاري) في الغالب ستمر بمرحلة التوسع الائتماني وفقاعات أسعار الأصول[1]. وقد يعد هذا الوضع ضارًا بنظام الدينار الذهبي وبخاصة حين يكون من المتوقع استمرار

(١) كما مر باليابان ودول شرق آسيا والآن الصين.

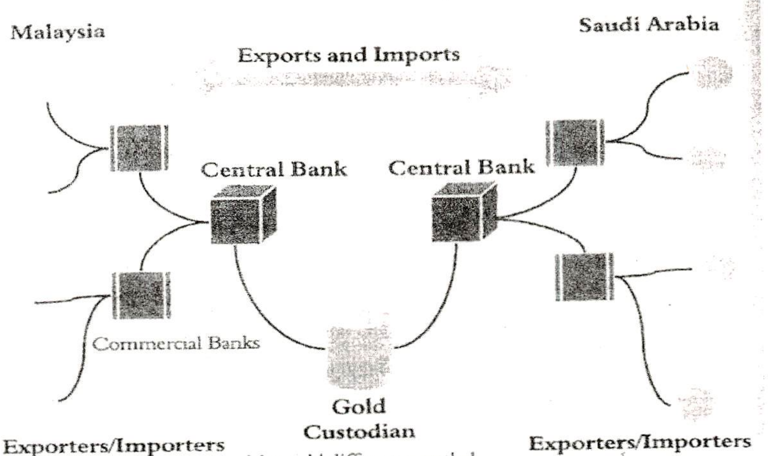
ارتفاع سعر الذهب في الوقت الحالي.

علىٰ أرض الواقع، ستكون البنوك التجارية التي تدعم حسابات الذهب شركاء جيدين في تطبيق الدينار الذهبي، وسيتعامل رجال الأعمال والشركات والتجار مع البنوك التجارية التي تدعم حسابات الذهب هذه، وتتعامل هذه البنوك التجارية بدورها مع البنك المركزي فيما يخص حساباتهم الذهبية الخاصة بهم، وقد يبدو الهيكل مثل معيار الذهب القديم، ولكن الأمر ليس كذلك. هنا، يستخدم الذهب ذاته للتسعير وليس أي أداة مدعومة من الذهب. أضف إلىٰ ذلك، في ظل تكنولوجيا المعلومات اليوم، ليس من الضروري النقل المادي للذهب، وفشل المعيار الذهبي التاريخي؛ لأنَّ الأدوات التي يدعمها الذهب معرضة بسهولة لإساءة الاستخدام، أي إنَّ بعض الدول أنشأت أدوات (أي: نقودًا ورقية) أكثر من كمية الذهب التي لديها بالفعل. ومن هنا، فإنَّ الذي أدىٰ إلىٰ انهيار النظام هو الجزء القانوني من النقود، ولا يمكن أن نكرر هذا الفشل في نظام الدينار الذهبي، ولا بدَّ من وجود مراجعة في الوقت الفعلي للتأكد من أنَّ مقدار الذهب الذي يُجرىٰ عليه التعامل (إلكترونيًا أو غير ذلك) يتناسب مع المقدار الفعلي للذهب المحفوظ.

ترتيب المدفوعات الثنائية:

نموذج الدينار الذهبي لترتيب المدفوعات الثنائية موضح في (الشكل ٩)، علىٰ سبيل المثال: حين تتاجر ماليزيا مع المملكة

العربية السعودية، يُحفظ حساب الذهب من خلال وسيلة البنوك المركزية ولا يُسوىٰ سوىٰ صافي الفرق بين الاثنين من حين لآخر عن طريق نقل مقدار مساوٍ للذهب. ومن هنا يتضمن كل



(الشكل ٩): الذهب في النموذج التجاري الثنائي

صافي فرق الذهب المسوىٰ من حين لآخر بين البنوك المركزية من خلال حساب وصي الذهب.

يتعامل المصدرون والمستوردون (دوائر) مع البنوك التجارية (مربعات) التي تدعم حسابات الذهب، وتمر كل التعاملات التجارية الخارجية علىٰ البنوك المركزية (مكعبات) التي تحفظ الحسابات التجارية، ويُسوىٰ صافي الفرق بين الاثنين من حين لآخر عن طريق مقدار مساوٍ من الذهب، ومع ذلك ليس من الضروري النقل المادي للذهب من دولة لأخرىٰ، ولكن ينقل فقط

ملكية الانتقاع في حساب وصي الذهب (الأسطوانة)، وأي ذهب يحتاج إلىٰ تسوية يمكن ترحيله دائمًا في الحساب واستخدامه في المعاملات والتسويات المستقبلية.

إذا دفعت البنوك المركزية المعنية إلىٰ المصدرين بعملاتهم القومية في الموعد المستحق للصادرات، بناء علىٰ سعر صرف الذهب السائد في وقت التعامل؛ علىٰ البنوك المركزية أن تكون حذرة من تكوين الائتمان الذي قد يحدث محليًّا، والأخطر من ذلك في السياق الحالي الاندفاع نحو الذهب.

تعامل في جوهره «حركة»، ومع ذلك ليس من الضروري نقل الذهب من دولة إلىٰ أخرىٰ، ولكن ينقل فقط ملكية الانتقاع في حساب وصي الذهب.

ويمكن أن يقوم بنك التنمية الإسلامي بدور الوصي، أو بنك إنجلترا، أو من الأفضل أي مؤسسة أخرىٰ غير منشأة للنقود وغير قائمة علىٰ الفائدة، ويتعيَّن أن يُقلل دور وصي الذهب من احتمالية التأخر في السداد من جانب أي طرف مشارك، ويزيد من الكفاءة، وبهذه الطريقة يولد الثقة في النظام، ومع ذلك أي ذهب يحتاج إلىٰ تسوية يمكن ترحيله دائمًا في الحساب واستخدامه في المعاملات والتسويات المستقبلية. وحيثما استحال نقل الذهب، يمكن إجراء الدفع عن طريق مقدار مساوٍ بأي عملات مقبولة أخرىٰ باستخدام سعر الذهب في الوقت الفعلي باعتباره سعر الصرف.

مثال علىٰ ذلك[1]، تأمل توقيع ماليزيا والمملكة العربية السعودية علىٰ ترتيب دفع ثنائي حيث يتعين تسوية الميزان التجاري كل ثلاثة شهور. افترض في دورة معينة مدتها ثلاثة أشهر، صدّرت ماليزيا سلعًا وخدمات إلىٰ المملكة العربية السعودية قيمتها ٢ مليون دينار ذهبي في حين تستورد بما قيمته ١,٨ مليون دينار ذهبي (انظر الجدول ٣). من هنا لدىٰ ماليزيا فائض تجاري مقداره ٠,٢ مليون دينار ذهبي مع المملكة العربية السعودية، ولا يتعين علىٰ المملكة العربية السعودية سوىٰ تسوية هذا الفرق البالغ ٠,٢ مليون دينار ذهبي. ويمكن للدفع الفعلي أن يُجرىٰ عن طريق البنك المركزي السعودي بتحويل مبلغ قدره ٠,٢ مليون أوقية من الذهب في حساب الوصي، علىٰ افتراض أنَّه بنك إنجلترا في لندن، إلىٰ حساب بنك نيجارا ماليزيا بالوصي نفسه. النقطة المهم ملاحظتها هنا، أنَّه وفقًا لهذه الآلية، يتمكن مقدار صغير نسبيًا من الذهب (٠,٢ مليون دينار ذهبي) من دعم قيمة تجارية أكبر بكثير (٣,٨ ملايين دينار ذهبي). وبمعنىٰ آخر، نعظم استخدام الصرف الأجنبي، وحتىٰ الدول التي ليس لديها احتياطي صرف أجنبي أو لديها قليل يمكنها المشاركة بقوة في التجارة الدولية وفقًا لهذه الآلية.

---

(١) هذا المثال مقتبس من تان سري نور محمد يعقوب، «التجارة والدينار الذهبي: المكون التالي في النظام المالي الإسلامي الدولي» "Trade and the Gold Dinar: The Next Component in the International Islamic Financial System" خطاب ألقاه في «المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي المستقر والعادل» "The 2002 International Conference on Stable and Just Monetary System" كوالالمبور، شهر أغسطس ١٩-٢٠، ٢٠٠٢.

(جدول ٣): الذهب في ترتيب الدفع الثنائي

الدينار الذهبي (مليون)			
تصدير إلىٰ	ماليزيا	المملكة العربية السعودية	إجمالي الصادرات
ماليزيا	×	٢,٠	٢,٠
السعودية	١,٨	×	١,٨
إجمالي الواردات	١,٨	٢,٠	٣,٨

الدينار الذهبي (مليون)			
	التصدير	الاستيراد	صافي المدفوعات
ماليزيا	٢,٠	١,٨	٢,٠ +
السعودية	١,٨	٢,٠	٢,٠ -

بالرغم من ذلك، فإن مقدار ٠,٢ مليون دينار ذهبي يمكن استخدامه في تسوية اختلال التوازن التجاري في المستقبل بين الدولتين، ومن هنا فليس من الضروري النقل المادي للذهب بين البلدين. ويقلل الهيكل اليسير تقليلًا كبيرًا، إن لم يكن يزيل،

مخاطرة سعر الصرف، وعند هذا المنعطف قد يسأل المرء سؤالًا: كيف يختلف هذا الهيكل عن تجارة المقايضة اليسيرة بين الدول؟ الميزة هنا أنَّ الذهب يعمل وحدة حساب وبهذه الطريقة يزيل المشكلات المرتبطة بالمقايضة.

ترتيب الدفع متعدد الأطراف:

يشبه هيكل ترتيب الدفع متعدد الأطراف ترتيب الدفع الثنائي؛ إلا أنَّه يتضمن أكثر من دولة، ولهذا يجعل النظام كله أكفأ، لنوضح هذا الأمر بذكر ثلاث دول؛ هي ماليزيا والمملكة العربية السعودية ومصر، لنفترض أنَّ حجم التجارة بين ماليزيا والسعودية هو نفسه كما في مثال ترتيب الدفع الثنائي، ونضيف تجارة إضافية لهذين البلدين مع مصر، كما هو موضح في (الجدول ٤):

(جدول ٤): الذهب في ترتيب الدفع متعدد الأطراف

الدينار الذهبي (مليون)				
تصدير إلىٰ	ماليزيا	السعودية	مصر	إجمالي الصادرات
ماليزيا	×	٢,٠	١,٥	٣,٥
السعودية	١,٨	×	٢,٠	٣,٨
مصر	١,٧	١,٧	×	٣,٤
إجمالي الصادرات	٣,٥	٣,٧	٣,٥	١٠,٧

الدينار الذهبي (مليون)			
	التصدير	الاستيراد	صافي المدفوعات
ماليزيا	٣,٥	٣,٥	صفر
السعودية	٣,٨	٣,٧	٠,١ +
مصر	٣,٤	٣,٥	٠,١ -

الآن تجري إجمالي تجارة بمقدار ١٠,٧ ملايين دينار ذهبي بين الدول الثلاث بصافي مدفوعات يبلغ ٠,١ مليون دينار ذهبي فقط، المدفوعات المطلوبة فقط فيما يخص مصر إلىٰ السعودية ٠,١ مليون دينار ذهبي.

يمكن توضيح هذه الآلية أكثر، وبناء علىٰ ذلك؛ يرحل الائتمان أو الدَيْن القائم في نهاية كل ربع سنة إلىٰ الأرباع السنوية التالية وتتم التسوية النهائية في نهاية العام، وفائدة هذا تنحصر في أنَّ وضع صافي الواردات لدولة ما في أثناء ربع سنة معين قد يعوضه وضع صافي الصادرات في الربع سنة التالي، حتىٰ ينخفض تدفق المدفوعات بعد ذلك إلىٰ أدنىٰ حد، للعام كله.

يجيب المثال السابق عن السؤال الملح: هل احتياطي الذهب القائم يكفي لدعم حجم التجارة الدولية المتصاعدة؟ الإجابة أنَّه في معظم الحالات لا يقوم الذهب إلا بدور وحدة حسابية، ولا ينبغي

أن يُسوىٰ بالذهب إلا صافي الرصيد المتبقي في مصفوفة التجارة. وكتب دافيد ريكاردو David Ricardo، الاقتصادي المشهور في القرن التاسع عشر، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب Principles of Political Economy and Taxation (لندن، ١٨١٧) أنَّه حين تعمل النقود في ذروة الكفاءة، لا يحتاج البنك المركزي إلىٰ الاحتفاظ بأي ذهب. وقد لا نتوقع ذروة الكفاءة هذه؛ إلا أنَّه لا بدَّ من وجود الذهب هناك لتسوية رصيد الحساب. وبالرغم من ذلك، لا تحتاج البنوك المركزية إلىٰ كنز كميات كبيرة من الذهب مثل حصن فورت نوكس Fort Knox، ويمكن تحسين الكفاءة أكثر من ذلك إذا جلس خبراء التجارة معًا وحللوا إمكانيات التصدير وحاجات الاستيراد لكل دولة مشاركة وبهذه الطريقة تقترح مصفوفة تجارية أكفأ(١). وقد لا تفضل المؤسسات المالية الدولية مثل هذه الترتيبات الخاصة بالمدفوعات متعددة الأطراف؛ لأنها تقلل من اعتماد الدول المشاركة تقليلًا كبيرًا علىٰ العملات الاحتياطية القانونية الدولية(٢).

---

(١) أحمد كاميل ميدين ميرا وموسىٰ لارباني، «الدينار الذهبي في عمليات التجارة متعددة الأطراف: نموذج رياضي لتحديد مصفوفة تجارية كفء» "The Gold Dinar in Multilateral Trades: A Mathematical Model for Determining an Efficient Trade Matrix" يقدم طريقة برمجية رياضية غير خطية لتحديد مصفوفة تجارية كفء تقلل إلىٰ أدنىٰ حد مقدار الذهب المطلوب لتسوية الميزان التجاري متعدد الأطراف.

(٢) من هنا لا تندهش إذا اعترضت هذه المؤسسات المالية علىٰ ترتيبات المدفوعات متعددة الأطراف بالإضافة إلىٰ الاعتراض المحتمل علىٰ استخدام الذهب في التسويات التجارية.

باختصار، وبناء على ما سبق، من أجل تطبيق نظام الدينار الذهبي؛ لا تحتاج البنوك المركزية إلى تخزين احتياطي ذهب كما أشارت إلى ذلك بعض الوكالات الدولية، وقد يكون من الأفضل البداية بمقدار صغير بأي احتياطي ذهب موجود بالفعل تحت اليد، لمجموعة صغيرة من الدول المشاركة. ويمكن للدول التي لديها احتياطي ذهب قليل أن تتاجر مع الدول المنتجة للذهب مثل جنوب أفريقيا ومالي وروسيا، وما إلى ذلك، حتى تزيد احتياطيها من الذهب. وبهذه الطريقة، يمكن معالجة المشكلات وهي مازالت محدودة دون وضع ضغط طلب غير مطلوب على سوق الذهب الحالي. وإذا اندفعت كل الدول النامية إلى تطبيق الدينار الذهبي، فلا يزيد هذا إلا سعر الذهب الدولي زيادة كبيرة. ومع ذلك، في رأيي إذا لاحظنا السياق المالي العالمي الحالي، نجد أنَّه من الأفضل للدول الأفراد أن يكون لديها قدر معقول من احتياطي الذهب ومدخراته.

قد لا تؤثر ترتيبات المدفوعات متعددة الأطراف والثنائية في العملات القومية كثيرًا؛ لأنَّ الدينار الذهبي لا يحل سوى محل العملات الاحتياطية الدولية مثل الدولار الأمريكي لتسوية التجارة الدولية.

مزايا نظام الدينار الذهبي في التجارة متعددة الأطراف:

نظم المدفوعات متعددة الأطراف والثنائية التي تستخدم الدينار الذهبي لها مزايا عدة، نلخصها فيما يلي:

١- تقلل بدرجة كبيرة، إن لم تكن تزيل، مخاطرة الصرف الأجنبي، وبناء عليه؛ يزيل الدينار الذهبي أيضًا الحاجة إلىٰ أسواق الأدوات المشتقة للعملات للتحوط من مخاطرة سعر الصرف[١]. أسعار الصرف متقلبة جدًا إلىٰ درجة أنَّ كثيرًا من الاستثمارات الدولية وتجارتها ومشروعاتها تُنحىٰ جانبًا بسبب عدم رغبة الأطراف في تحمل مخاطرة سعر الصرف. من الناحية التقليدية، فإنَّ عقود العملات الآجلة والمستقبلية والخيار أُستخدمت في إدارة مخاطر العملة. علىٰ الرغم من ذلك، في معظم الدول النامية، في الجملة ماليزيا، لا تتوافر عقود العملة الآجلة والخيار، وحتىٰ في الدول حيث يوجد أسواق الأدوات المشتقة للعملات، علىٰ سبيل المثال بورصة فلاديلفيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ليست كل الأدوات المشتقة لكل العملات يُتداول عليها. فلا توجد المشتقات سوىٰ في العملات العالمية الكبرىٰ المحددة، مثل الينّ والجنيه الإسترليني والدولار الأسترالي، وما إلىٰ ذلك، في مقابل الدولار الأمريكي في الغالب. أما فيما يخص معظم العملات الأخرىٰ العالمية، فلا توجد أدوات رسمية للتحوط من مخاطر الصرف الأجنبي - مخاطرة أصبحت هائلة جدًا في بيئة التجارة العالمية اليوم. ومع ذلك، في ظل الدينار الذهبي، فكل الدول بما في ذلك تلك التي ليس لديها أسواق مشتقات يمكنها الحصول علىٰ هذه

(١) يقارن الملحق والتحوّط ضدّ مخاطر الصرف باستخدام العقود الآجلة وعقود الخيار والدينار الذهبي.

الفائدة. وبالرغم من ذلك، فتطوير سوق اشتقاق ليس مكلفًا فحسب ولكنه يستغرق وقتًا طويلًا، إضافة إلىٰ ذلك فهو يؤدي إلىٰ عدم الكفاءة في السوق؛ لأنَّه تتعين إضافة تكاليف التعامل الإضافي.

٢- علىٰ عكس العقود الآجلة والمستقبلية والخيار، لا يعتمد الدينار الذهبي علىٰ المضاربين من أجل مزيد من السيولة، وباعتباره عملة عالمية فهو قادر علىٰ توفير السيولة المطلوبة دون إضافة أي رسم سك عملة «غير عادل» علىٰ أي عملة معينة.

٣- إضافة إلىٰ ذلك، علىٰ عكس قصور التحوط التي من المحتمل حدوثها مع العقود الآجلة والمستقبلية والخيار بسبب طبيعة وحدة معايير العقود، لا يسبب الدينار الذهبي مثل تلك القصور..

٤- أضف إلىٰ ذلك، فالمتحوط لا يدفع هامش الربح المبدئي ولا هوامش ربح التنوع اليومي كما هو الحال مع العقود المستقبلية للعملة. فهذه الهوامش هي أعباء تدفق نقدي محتمل علىٰ المتحوطين.

٥- كذلك، يقلل الدينار الذهبي المجازفة والتلاعب والمراجحة بين العملات القومية، علىٰ سبيل المثال: إذا اتفقت ثلاث دول علىٰ استخدام نظام الدفوعات بالذهب، يعد هذا بمثابة تحول ثلاث عملات إلىٰ عملة واحدة. وبناء علىٰ ذلك؛ ستقل المجازفة والمراجحة بين هذه العملات الثلاث، إن لم تتلاشَ. ويقدم هذا «التوحيد» للعملات الثلاث من خلال الذهب فوائد

تنوع. ويشبه هذا الحصول علىٰ تنوع من خلال محفظة الأوراق المالية، وتواجه العملات المفردة مخاطر خاصة بالدولة المصدرة، علىٰ سبيل المثال: يمكن أن يؤدي الاضطراب السياسي إلىٰ انخفاض قيمة العملة القومية؛ إلا أنَّه في ظل عملة موحدة مثل هذه المخاطر الخاصة تتنوع بعيدًا. نتيجة لأنَّ الذهب يخزن عالميًا؛ فهو عملة عالمية مناسبة تتمتع بتنوع عالمي، ويعني هذا أنَّه لا يوجد خطر خاص بدولة وحيدة يمكن أن يأتي من خلال الذهب بدرجة كبيرة . وعلىٰ العموم، فسلة العملات أقل تقلبًا من العملات الفردية وهو ما يعد ميزة يمكن أن يتمتع بها اليورو. ومع ذلك، فالدينار الذهبي أفضل من اليورو؛ لأنَّ له قيمة جوهرية علىٰ عكس اليورو، وعلىٰ الأرجح أنَّه سيحتفظ بقيمته بصورة أفضل (كما كان الأمر دائمًا).

٦- من المحتمل أن يقلل الدينار الذهبي تكاليف التعامل أيضًا؛ نظرًا لأنَّه لا يجب حفظ سوىٰ السجلات المحاسبية، ويمكن تنفيذ المعاملات عن طريق الوسائل الإلكترونية بأقل تكلفة. وفي نظام الدينار الشامل، لم يعد الأمر بحاجة إلىٰ دفع تكاليف معاملات صرف العملة (بمعنىٰ معدلات البيع والشراء المختلفة للعملات)[١]، أو حتىٰ مواجهة مخاطر سعر الصرف، ويساعد هذا بالتأكيد علىٰ رواج التجارة.

٧- في ظل زيادة التجارة، مطلوب مقدار أقل من الذهب

(١) تعرف أيضًا بتسعيرات البيع والشراء.

لدعم نظام المدفوعات بالذهب؛ لأنَّ الذهب، في معظم الحالات، يقوم بدور وحدة حساب. ولهذا، حتىٰ الدول التي ليس لديها احتياطي أجنبي ستتمكن من التجارة.

٨- بتقليل الاعتماد علىٰ الاحتياطي الدولي في التجارة، سيقل الاعتماد علىٰ الدَيْن الداخلي أيضًا.

٩- في ظل زيادة التجارة، قد يتوقع المرء زيادة الوحدة والتعاون في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والدفاع، إلخ.

١٠- بما أنَّه في النموذج الأولي، يحل الدينار الذهبي محل العملات الاحتياطية الأجنبية لا غير؛ فإنَّ له مضامين معدودة فيما يخص العملة القومية.

١١- قد احتفظ الذهب بقيمة ثابتة عبر التاريخ، وكذلك بعيدًا عن هجران الاستعمال.

١٢- مع وجود الدينار الذهبي، لن يكون هناك إنشاء للنقود أو تدميرها، وهي خاصية للنقود القانونية تضاعف الدورات الاقتصادية والبطالة، إلخ. إضافة إلىٰ ذلك، فهو يقلل بدرجة كبيرة احتمالية الهجمات المستقبلية علىٰ العملات.

١٣- هناك مزايا اقتصادية واجتماعية عدة ولكن الأهم من ذلك كله أنَّه يَعِدُ بحماية سيادة الدول النامية وثروتها وثقافتها من القوىٰ المفترسة بذريعة العولمة والتحرر الاقتصادي، الذي لا يؤدي

إلا إلىٰ الاستعمار الثقافي والاقتصادي.

١٤- يضع في الأساس «مشواة حديدية» حتىٰ لا تنهب القوىٰ الأجنبية بسهولة موارد الدول النامية وإنتاجها الاقتصادي المستقبلي من خلال الوسائل الخادعة لرسم سك العملة ورسوم الفائدة.

من المهم ملاحظة أنَّ بعض علماء الماضي الأوائل كان لديهم سبق البصيرة بهذا، انظر علىٰ سبيل المثال إلىٰ الغزالي وابن خلدون والمقريزي الذين أكدوا أنَّ الله خلق الذهب (والفضة) ليكون معيارًا لكل السلع.

هناك أمور مهمة يتعيَّن التحذير منها حال تطبيق الذهب في التعاملات والتجارة الدولية:

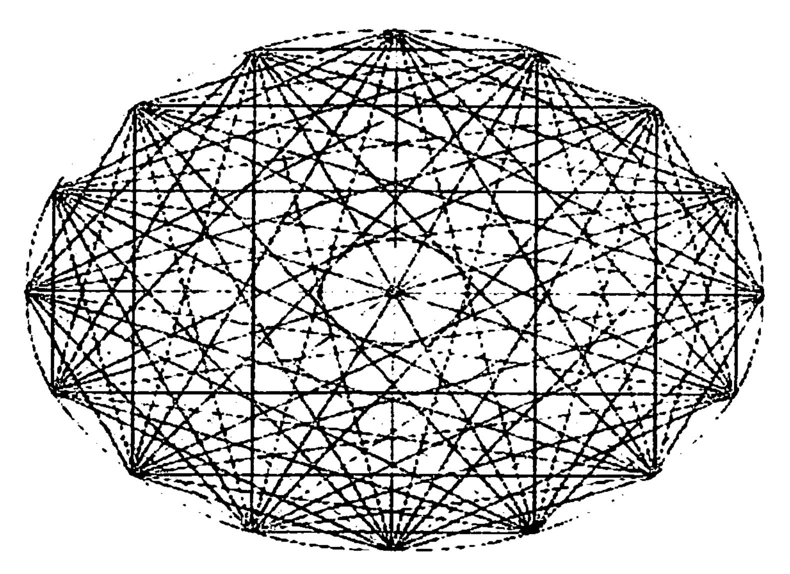
١- لا تُعد جدولة الميزان التجاري والقروض القديمة أو تُعد تقدير قيمتها بمقادير الذهب، هذا مهم جدًّا، لا ينبغي تطبيق نظام المدفوعات بالذهب إلا علىٰ إنشاء الثروة الجديدة، بمعنىٰ الإنتاج الجديد والتجارة الجديدة، إلخ. ولا يتعين تطبيقه علىٰ الأنشطة والتعاملات الاقتصادية القديمة، أي الميزان التجاري القديم والقروض القديمة، إلخ. علىٰ سبيل المثال: هذا لأنَّ إجمالي القروض القديمة ضخم نتيجة للإنشاء المفرط في النقود القانونية لا غير. ولا يمكن تحويل أرصدة القروض، ولا ينبغي، إلىٰ مقابل ذهب؛ لأنَّ هذا بمثابة تحقيق رسم سك العملة للقروض القانونية القديمة.

٢- إذا حصل المصدرون والمستوردون علىٰ تعامل بالعملات

القومية في حين تسوي البنوك المركزية التعامل بينهم بالذهب؛ على البنوك المركزية الحذر من دوامة تكوين الائتمان وفقاعات تسعير الأصول التي يمكن أن تنتج من هذا الترتيب.

الشكل الهندسي الموضح هو تمثيل رمزي لترتيب التجارة متعددة الأطراف بين ١٦ دولة، ويمثل كل خط ترتيب دفعًا ثنائيًا بين دولتين، وتشكل جميعها إطارًا متعدد الأطراف.

من منظور هندسي، مثل هذا البناء يجب أن يكون بالضرورة قويًا وثابتًا، ويرمز تناسب الأجزاء إلى الحيادية والعدالة.



اختبار موجز: هل يستطيع القارئ إدراك كم عدد الترتيبات الثنائية بين الدول الست عشرة؟ وبطريقة أخرى، كم عدد الخطوط في الشكل؟ (الإجابة في الصفحة التالية).

الإجابة: ١٢٠، يتعيَّن وجود نقطتين لإحداث خط مستقيم؛ ولهذا فالسؤال في الأساس هو كم عدد مجموعات الاثنين الممكنة من الست عشرة نقطة.

$$16c_2 = \frac{16!}{2!14!} = 120$$

الفصل السابع

الدينار الذهبي في التعاملات المحلية

«أمامك خيار بين الثبات الطبيعي للذهب، وأمانة أعضاء الحكومة وذكائهم، مع كامل احترامي الواجب لهم، أنصحك، مادام النظام الرأسمالي مستمرًا؛ اختر الذهب».

جورج برنارد شو (١٨٥٦-١٩٥٠)

ناقش المبحث السابق استعمال الدينار الذهبي في تسوية الميزان التجاري متعدد الأطراف والثنائي بين الدول المشاركة. علىٰ الرغم من ذلك، لا يكتمل نموذج الدينار الذهبي إلا باستخدامه أيضًا في التعاملات المحلية داخل الدولة. ومع ذلك، فمن الحقيقي أنَّ استخدام الدينار الذهبي في التعاملات المحلية من المحتمل أن يؤثر في العملة القومية. إلا أنَّه وبالنظر إلىٰ السياق الاقتصادي العالمي الحالي والمنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تتحقق من استخدام الدينار الذهبي، لعل علىٰ الدول التخطيط لتطبيق محلي تدريجي. في البداية، قد يتعايش الدينار الذهبي مع العملات القومية التقليدية. وليس بحاجة إلىٰ أن يحل

محلَّ العملات القومية القائمة ولكن بالأحرىٰ يُعطىٰ لكل فرد حرية اختيار العملة المفضلة - الدينار الذهبي و/أو العملة القومية.
أضف إلىٰ ذلك، يتفق هذا مع التعريف الحقيقي للنقود: **النقود اتفاق (وليست عملة ذات قوة إبراء قانوني) بين الناس في استخدام شيء ما وسيلة للتبادل.** والدينار الذهبي يعتز به كثير من المسلمين الذين ينظرون إليه بوصفه عملة الشريعة. إذا لم يُعرض هذا الخيار، فلا يوجد سوىٰ فرصة ضئيلة أمام تداول الدينار الذهبي في الاقتصاد بنجاح. يتفق هذا مع قانون غريشام Gresham's Law الذي ينص أنَّ النقود السيئة تطرد الجيدة من التداول. ويعد التطبيق المحلي للدينار الذهبي مهمًّا إذا أردنا حلَّ المشكلات الداخلية التي نشأت من النقود القانونية. توسيع الدورات الاقتصادية، ومشكلات البطالة، والتضخم، وزيادة تفاوت توزيع الدخل، والفقر، والنقل التدريجي للسلطة السياسية إلىٰ المؤسسات المالية .. إلخ، متأصلة في عملية التوسع النقدي وتدمير النقود القانونية.

تُنشئ البنوك التجارية معظم النقود الموجودة في أي اقتصاد من خلال تكوين الودائع. وفي كل الدول، جزء صغير جدًّا فقط من المجاميع النقدية هو عملة حكومية أو نقود أصدرتها الحكومة في شكل عملات ورقية ومعدنية (يرجىٰ مطالعة الملحق (ه))، والبقية في الغالب نقود بنكية تتكون فقط من دفاتر محاسبية. في حالات كثيرة، حتىٰ الحكومات تقترض من البنوك بفائدة في حين أنَّ إصدار النقود يجب أن يبقىٰ في المقام الأول ضمن اختصاصات

الحكومات[1]. في الاقتصاد المحلي، تجلب النقود القانونية عدة عواقب وخيمة، وفائدتها الوحيدة تكمن في سهولة استعمالها، ولكن ما مغزىٰ أن يكون لديك شيء سهل وملائم، إلا أنَّه يسبب ضررًا كبيرًا للناس والدولة والعالم؟

تقلب النقود القانونية:

نظرًا لأنَّ النقود القانونية تنشأ من لا شيء؛ فيغلب الإفراط في إنشائها. وفي معظم الدول، فإنَّ المجاميع النقدية (أي عرض النقود) زادت بمعدلات كبيرة مقارنة بالنمو في الاقتصاديات الحقيقية. في حالات كثيرة، معدلات النمو في النقود بمعناها الواسع (M2) أكثر من ضعف معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي - وصفة لضغوط التضخم والمشكلات الاقتصادية. ويقدم الملحق (٥) معدلات النمو لهذين المتغيرين في الفترة من (١٩٨٦ إلىٰ ١٩٩٦) لـ ٦٢ دولة دولة نامية، ألقِ نظرة وحدِّد أي الدول من وجهة نظرك من المحتمل أن تمر بأزمات اقتصادية ومالية.

قد يعرّض هذا الإنشاء المفرط للنقود القانونية مصداقية الدولة المصدرة للخطر، وقد انهارت نقود قانونية كثيرة حتىٰ وصلت قيمتها الجوهرية إلىٰ الصفر في الماضي. بينما تتكشف الحقيقة، يبدو في النهاية أنَّ كل العملات النقدية القانونية ستعود إلىٰ قيمتها الجوهرية

(١) كما أكدنا من قبل، من المحتمل أن يؤدي هذا إلىٰ تحول تدريجي للسلطة بعيدًا عن الحكومات في صالح المؤسسات المالية، ما لم تكن المؤسسات المالية مملوكة للحكومة.

الصفرية، فترك العمل بالنقود القانونية ليس جديدًا، وقد أصبحت كثير من العملات الورقية والمعدنية في الماضي مهجورة ومن ثَمَّ بلا قيمة[١]. من ناحية أخرىٰ، حافظ الذهب علىٰ قيمته الثابتة علىٰ نحو ما عبر التاريخ، ولم تُصبح أي عملة ذهبية بلا قيمة مطلقة قط، وقد نتعلم من سلوك جداتنا القديمات اللاتي احتفظن ببعض زينات ذهبية باعتبارها مدخرات يوثق بها وثابتة في المستقبل. وبسبب الاضطرابات السياسية والحروب.. إلخ، شُرد أناس كثيرون في الماضي إلىٰ أرض جديدة، وفي مثل هذه الحالات يجد الناس أصولًا مثل الذهب يعتمد الناس عليها وهم مطمئنون في إعادة الاستقرار أو التأسيس في مكان جديد. ولا يمكن الاعتماد فقط علىٰ العملات القانونية القومية في مثل هذه الأوقات العصيبة، فمن المعروف أنَّ العملات القانونية تقل قيمتها إلىٰ أدنىٰ مستويات، علىٰ سبيل المثال: حين انهار الروبيل الروسي في الفترة (١٩٩١-١٩٩٢) تلاشت مدخرات الناس تقريبًا[٢]. فمن المهم ملاحظة أنَّ تعاملات العملة معادلة لا ربح فيها ولا خسارة، ويعني هذا أنَّ خسارة واحد هي مكسب آخر. وإذا كان الأمر كذلك، كما في المثال الروسي؛ إذن من يكسب إذا خسر الشعب مدخراته؟ ومع

(١) ما عدا تلك التي تُجمع لقيمتها النقدية.

(٢) الثقة في العملة القانونية وقيمتها يعتمدان اعتمادًا كبيرًا علىٰ مصداقية المصدر. وحين تضيع المصداقية، قد تفقد العملة قيمتها بدرجة كبيرة أو حتىٰ تُهمل، كما حدث لعملات كثيرة في الماضي، ومثال ذلك: الدينار العراقي في أعقاب الغزو الأمريكي، وقد تفقد كميات كبيرة من مدخرات الناس؛ إلا إذا كانت مدخرات الناس في شكل نقود حقيقية مثل الدينار الذهبي!

ذلك، فمن الواضح أنَّ آخر شخص يحمل عملة فقدت قيمتها سيخسر كل القيمة الشرائية للنقود في ذلك الوقت. الفائزون والخاسرون في «لعبة» النقود القانونية موضحون في (الشكل ١٠). وعلىٰ الأخص، في النظام النقدي القانوني، فإنَّ مُصدر النقود القانونية يحصل علىٰ كل فوائد رسم سك العملة مقدمًا حين تدخل الاقتصاد لأول مرة. وبسبب التضخم، يتحمل الحاملون اللاحقون الخسارة التدريجية لقيمتها، والشخص الأخير الحامل لها حين تنهار النقود القانونية يخسر أكبر خسارة، إن لم يكن كلها، لقيمتها، ويشبه هذا لعبة «العانس» Old Maid - الشخص الذي يحمل بطاقة العانس يخسر اللعبة! ينطبق هذا الكلام كذلك علىٰ حالة العملات الاحتياطية الدولية مثل الدولار.

(الشكل ١٠): لعبة «العانس»

النقود القانونية: من رسم سك العملة إلىٰ القيم الجوهرية الصفرية

الإصدار الأول للنقود القانونية، يحصل المصدر علىٰ فائدة رسم سك العملة.	تنتقل النقود من شخص لآخر، وقد تنخفض القيمة علىٰ طول الطريق بسبب الإفراط في إنشاء النقود القانونية؛ أي التضخم.	حين تنهار النقود القانونية، فآخر شخص يحملها يخسر الأكثر، إن لم يكن كلها، من القيمة المتبقية، العانس!

تطبيق الدينار الذهبي في التعاملات المحلية:

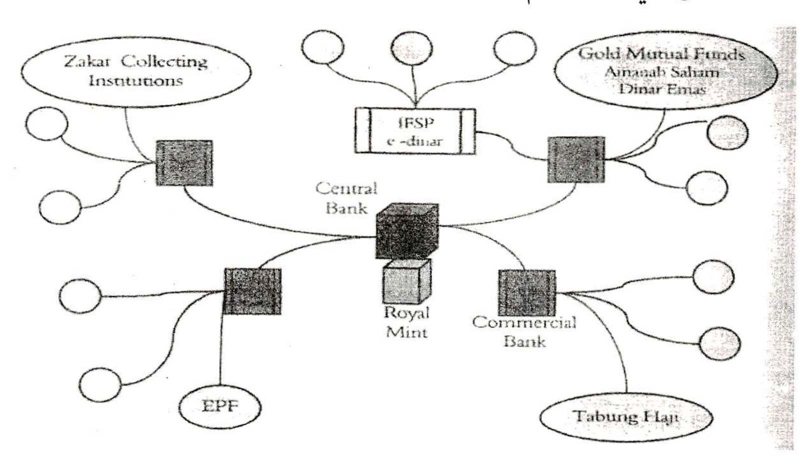
من الحكمة دائمًا إقرار تعديلات علىٰ أفضل البرامج عملًا بالتدريج؛ فالتغيرات المفاجئة قد تسبب مشكلات وبهذه الطريقة تؤدي إلىٰ ضرر أكثر من نفع، حتىٰ مع حُسن النية؛ ولهذا من باب الاستراتيجية قد يكون من الأفضل إدخال الدينار الذهبي في عمليات التجارة الدولية أولًا حيث المضامين حول العملات القومية في الحد الأدنىٰ، ويحتاج إدخال الدينار الذهبي في المعاملات المحلية أن يحدث بعناية؛ نظرًا لأنَّ لهذا مضامين قوية علىٰ العملة القومية، والنظام المصرفي والمالي، إلخ.

قد يكون من الطرق العملية إدخال الدينار الذهبي في الاستعمال المحلي من خلال الوسائل الإلكترونية، أي نظام الدفع الإلكتروني، المشابهة لنظام بطاقة قيد علىٰ الحساب، ولكنه يستخدم الذهب مقابل النقود، وهذا موضح في (الشكل ١١).

هنا قد يتعامل الأفراد والشركات باستخدام النقود الإلكترونية إلا أنَّ كل تعامل يتضمن «حركة» للذهب بين الحسابات بوصي. مرة أخرىٰ، وحتىٰ مع اعتبار هذا يشبه أداة مدعومة بالذهب، فهو استخدام فعلي للذهب ذاته في الدفع[١]. ويمكن أن يتحقق دور الوصي من خلال مقدم الخدمات المالية في الإنترنت، أو بنك

(١) ليس هذا نظامًا؛ حيث يسترد المرء أداة مالية في مقابل الذهب، وعلىٰ الرغم من ذلك فنظام المراقبة الشفاف والمستمر، ونظام المراجعة في الوقت الفعلي ضروريان للتأكد من أنَّ إجمالي الذهب المتداول يناسب مقدار الذهب الفعلي المحفوظ في النظام.

تجاري، أو الأفضل البنك المركزي نفسه[١]. وقد يكون الاختيار الأفضل هو البنك المركزي/ دار سك العملة؛ لأنَّ هذا بدوره يزيد الثقة ويضمن أنَّ النظام أقل تعرضًا لإساءة الاستخدام، ومن الأهمية بمكان التأكيد أنَّ مقدار الدينار الذهبي المتداول يتناسب مع مقدار الذهب الفعلي المودع لدىٰ الوصي/ الأوصياء، وإلا يحاكي هذا التطور التاريخي للبنوك حيث صناع الذهب المعهود إليهم حفظ الذهب طبعوا شهادات ملكية أكثر من كمية الذهب التي يحتفظون بها بالفعل في حوزتهم.



(الشكل ١١): نموذج الدينار الذهبي في التعاملات المحلية

يتعامل الأفراد والشركات والمنشآت والمؤسسات (دوائر والقطع الناقصة) مع البنوك التجارية (مربعات) التي تدعم حسابات

---

(١) أو أنَّ دار سك العملة مثل الدار الملكية لسك العملة في الحالة الماليزية، والدار مناسبة؛ لأنها بالتدريج مكان مؤمن بدرجة عالية وبها خزانات لحفظ الذهب.

الذهب. حصص الذهب من هذه الوحدات الحسابية يحفظها وصي؛ لافتراض أنَّه البنك المركزي، أو دار سك العملة (مكعبات) أو مقدم الخدمات المالية في الإنترنت. وبينما تتعامل الوحدات الاقتصادية بعضها مع بعض، تتغير ملكية الذهب وتُتابع، ولكن ليس من الضروري النقل المادي للذهب.

مزايا الدينار الذهبي في التعاملات المحلية:

من المتوقع أن يجلب استخدام الدينار الذهبي في التعاملات المحلية مزايا عدة، من بينها[1]:

١- فوائد اقتصادية واجتماعية؛ نظرًا لأنَّه في ظل الذهب لن يكون هناك إنشاء للنقود أو تدميرها، يمكن توقع انخفاض تأثير الدورة الاقتصادية كثيرًا. إضافة إلىٰ هذا، تقل مشكلات مثل التضخم والبطالة إلىٰ أدنىٰ مستوىٰ كذلك. وفي أثناء الركود الاقتصادي، تُدمر النقود ويتحول هذا إلىٰ تباطؤ التجارة والبطالة، إلخ. وفي أثناء مثل هذه الأوقات، فإن قلة النقود المتداولة هي السبب الحقيقي للبطالة، إلخ.

٢- علىٰ عكس تأثير النقود وإنشاء النقود في النظام الحالي، نتوقع توزيعًا أكثر عدالة للدخل والثروة من الدينار الذهبي.

٣- بما أنَّ إنشاء النقود غير وارد في ظل الدينار الذهبي؛

---

(١) أحمد كاميل ميدين ميرا، الدينار الذهبي الإسلامي The Islamic Gold Dinar، بيلاندوك ٢٠٠٢، قد يسلط مزيدًا من الضوء علىٰ فوائد نظام الدينار الذهبي.

تضمحل الأزمة المالية وحالات الإفلاس والمصادرة الجائرة للثروة العينية إلىٰ أدنىٰ مستوىٰ.

٤- تحصل الزراعة علىٰ الاهتمام المستحق؛ إذ يؤدي إنشاء النقود في النظام النقدي القانوني الحالي إلىٰ التحكم في أسعار كثير من المنتجات الزراعية، وبخاصة المنتجات الأساسية، وهذا بدوره يُنَفِر من القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرىٰ.

٥- في ظل الدينار الذهبي، من التوقع توافر إسكان بأسعار معقولة وبحالة أفضل. في النظام النقدي القانوني الحالي، يعد قطاع العقارات واحدًا من القطاعات التي يستوعب عرض نقود مما يزيد سعر المنازل زيادة كبيرة، وبهذه الطريقة يضع عبئًا علىٰ مجموعة الدخل المنخفض، وبالتدريج تصبح المنازل أصغر حجمًا بينما يغلب زيادة مدة الرهن العقاري.

٦- نتوقع توفير السلع الأساسية التي يحتاج إليها الناس أسرع في نظام الدينار الذهبي؛ ولهذا ستوفر وقتًا كبيرًا للناس، إذ يجعل النظام الحالي الناس مشغولين بالعمل، يعملون بالليل والنهار - حتىٰ يوفوا بالتزاماتهم الأساسية.

٧- ليس الدينار الذهبي إلا نظامًا يحمي سيادة الدولة التي من السهل ضياعها إذا سُمح، علىٰ سبيل المثال، للبنوك الأجنبية الضخمة بدخول البلاد. ومع حماية السيادة، نجد حماية الثروة والدين والقانون والتعليم وثقافة الناس أيضًا.

٨- في ظل الدينار الذهبي، غير وارد حدوث تزييف للعملة.

ففي النظام النقدي القانوني الحالي، من السهل جدًّا استخدام تكنولوجيا الطباعة الحديثة في تزييف العملة.

٩- التعاملات في الدينار الذهبي لحظية بحركة الذهب الفعلية من خلال حسابات الوصي للذهب؛ ولهذا لا يحدث تكوين اعتماد مرحلي مثلما يحدث مع بطاقات الائتمان.

١٠- الذهب عملة عالمية، لا تصبح مهملة مثل عملات في الماضي كثيرة، إضافة إلىٰ ذلك تتلاشىٰ تكاليف تداول العملات (بمعنىٰ أسعار البيع والشراء المختلفة للعملات).

١١- يقسم الدينار الذهبي البنوك الإسلامية والتقليدية تقسيمًا فعالًا. وفي النظام البنكي المزدوج اليوم، أي فارق في السعر بين التمويل الإسلامي والتقليدي يمكن المراجحة عليه، وبهذه الطريقة يقترب السوقان، أي قانون السعر الواحد. ولهذا السبب، حين نسعر الأدوات المالية الإسلامية، علىٰ البنوك الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار معدل فائدة السوق - الشيء نفسه الذي يتعين عليها تجنبه في المقام الأول. وبالرغم من ذلك، يضع الدينار الذهبي حاجزًا أمام عمل قانون السعر الواحد، ومن ثمَّ تقاربها.

١٢- الحماية من الأزمات المالية، ويبدو أنَّ السياق المالي العالمي الحالي مؤهل لحدوث انهيار مالي عالمي لا محالة وقد يحدث في أي وقت، وقد تفقد النقود القانونية قيمتها بشدة كما حدث مع ما يطلق عليها القوىٰ العظمىٰ، مثل الروبيل الروسي في فترة (١٩٩١-١٩٩٢).

خطوات تطبيق الدينار الذهبي في المعاملات المحلية:

بينما تطبق الدول الدينار الذهبي في التجارة الدولية، قد يكون الناس مستعدين تدريجيًا لاستخدام الذهب في المعاملات المحلية. وبملاحظة السياق المالي العالمي المتقلب، قد يكون من الحكمة للجميع أن يكون لهم بعض الأصول العينية باعتبارها مدخرات. ومن المحتمل أن يكون خيارًا أفضل هنا؛ لأنَّه من الناحية التاريخية حافظ علىٰ قيمته مستقرة، فالذهب مخزن جيد للقيمة.

بناء علىٰ ذلك؛ قبل استخدام الذهب لأغراض المدفوعات، قد يتشجع عامة الناس أن يدخروا بالذهب، أضف إلىٰ ذلك من المحتمل أن توفر المدخرات بالذهب حماية من أي أزمة مالية كما يتوقع ذلك بعض خبراء المال. وقد يكون من الأفضل للحكومات تطبيق برامج إدخار الناس بالذهب (والمعادن الثمينة الأخرىٰ مثل الفضة) القومي[١]. وهذه في الأساس صناديق وحدات استثمار تستثمر في الذهب والمعادن النفيسة الأخرىٰ مثل الفضة. وبما أنَّ الذهب سعره مرتفع في السياق المالي العالمي المتقلب الحالي؛ يمكن الاستثمار في الذهب بجزء معقول من مدخرات الموظفين في الدولة. في ماليزيا، يمكن الاستثمار في الذهب بجزء من صندوق توفير الموظفين Employee Provident Fund والصناديق السائلة

(١) في ماليزيا، صندوق استثمار مثل أمانا سهام دينار إيماس Amanah Saham Dinar Emas يمكن إطلاقه لتشجيع الناس علىٰ الاستثمار في الذهب.

المرتبطة بمؤسسة ليمباجا تابونج حاجي Lembaga Tabung Haji. ومن غير المحتمل أن يخسر الناس من جراء هذا.

بالتدريج، يمكن تحويل هذه المدخرات في المعادن النفيسة إلىٰ نظام مدفوعات - استخدام كل من العملات المعدنية المسكوكة والنقود الإلكترونية؛ ولهذا يتوافق الدينار الذهبي المستخدم في التعاملات المحلية مع الهيكل المالي الحديث لأجهزة الصرف الآلي والبطاقات الإسلامية للقيد علىٰ الحساب، وبطاقات الشراء علىٰ الحساب، وبطاقات الائتمان، إلخ. فضلًا عن ذلك، قد يعمل مقدمو الخدمات المالية في الإنترنت ضمن هذا النظام، ويمكن تطبيق الدينار الإلكتروني e-dinar وبطاقات الدينار الذهبي، إلخ بسهولة. وكذلك، في ظل نظام البطاقات، يمكن تهيئة الهيكل المالي لإعادة تطبيق الدينار الذهبي في التجارة متعددة الأطراف وبهذه الطريقة نجعل النظام كله أكفأ بمقدار أقل من الذهب المادي (انظر الشكل ١٢)، علىٰ سبيل المثال: لنفترض أنَّ الذهب المادي للأفراد محفوظ لدىٰ البنك المركزي/دار سك العملة وعمليات الحسابات محفوظة لدىٰ البنوك التجارية. يقوم الأفراد بالمدفوعات مستخدمين البطاقات؛ إلا أنَّ ترحيل الحسابات والتسويات لا يتم إلا مرة واحدة في الشهر (كما في نظام بطاقات الائتمان الحالي بالضبط).

		Businesses and Corporations							Institutions							Individuals							Total Payments
		1	2	3	.	.	.	n	1	2	3	.	.	.	m	1	2	3	.	.	.	p	
	1																						
	2																						
Businesses & Corporations	3																						
	.																						
	.																						
	.																						
	n																						
	1																						
	2																						
	3																						
Institutions	.																						
	.																						
	.																						
	m																						
	1																						
	2																						
	3																						
Individuals	.																						
	.																						
	.																						
	p																						
Total Receipts																							

(الشكل ١٢): الدينار الذهبي في المعاملات المحلية باستخدام وسيلة إلكترونية، علىٰ سبيل المثال: بطاقة الدينار الإلكتروني

باستخدام نظام البطاقات الإلكترونية، يمكن أن يستخدم الدينار الذهبي في المفهوم التجاري متعدد الأطراف من أجل تطبيق الدينار الذهبي محليًا. والوحدات الاقتصادية، أي الأفراد والمؤسسات والمنشآت والشركات، تستخدم المدفوعات الإلكترونية لتعاملاتهم بالدينار الذهبي. ومثل نظام البطاقات الحالي، فلا تمثل هذه إلا دفاتر حسابية، دون أن تتضمن أي تحويل فعلي للنقود. وتحصل الوحدات الاقتصادية علىٰ بيان مختصر بتعاملاتهم بصفة شهرية، ويكون مطلوبًا منهم حينئذ تسوية

صافي الفروق فقط بينهم. وبهذه الطريقة، تسقط تعاملات مهمة بينهم وبهذه الطريقة يتطلب الأمر مقادير أقل من الذهب المادي للتسوية مقارنة بحجم التعاملات.

يمكن استخدام آليات مشابهة للحسابات الجارية وبطاقات الخصم وبطاقات شراء علىٰ الحساب، إلخ؛ إلا أنَّ الأمر المهم هو أنَّ كل التعاملات يجب أن تستخدم الذهب بوصفه وحدة حسابية للتسعير ويتعين أن تتضمن كل التسويات وحدات ذهب مادية.

يحصل الأفراد علىٰ كشوف حسابهم مرة كل شهر. وبهذه الطريقة، من المحتمل حدوث تعاملات مهمة[1] تعارض نفسها، وبهذه الطريقة تتطلب مقادير أصغر من الذهب المادي للتسوية مقارنة بحجم التعاملات. وعلىٰ الرغم من ذلك، يتعين كذلك السماح للعملات المسكوكة بالتداول من أجل دعم الثقة في النظام.

في هذه الأثناء، يتعين تشجيع الأفراد والشركات لقبول الدينار الذهبي واستخدامه في التعاملات، ويؤسس هذا اقتصادَ دينارٍ ذهبي موازيًا يُنشئ ثروة جديدة مستخدمًا نقودًا جديدة. وتُسعر السلع والخدمات بالدينار الذهبي أيضًا، وفي هذا الصدد يتعين الاهتمام بمنافذ بيع التجزئة مثل الأسواق المركزية بتشجيعها علىٰ استخدام الدينار الذهبي. في ماليزيا، مؤسسات مثل ليمباجا تابونج حاجي

---

(١) وبخاصة تلك التي تقوم بها الشركات.

Lembaga Tabung Haji تُسعر رحلات الحج والعمرة، إلخ، بالدنانير الذهبية[١]. إضافة إلىٰ ذلك، يُسهل وجود اقتصاد الدينار دفع الزكاة بالدينار. في الواقع، إيتاء الزكاة بنموذج الدينار أمر مرغوب فيه بدرجة كبيرة؛ لأنَّ هذا يعد رسم أرضية وبهذه الطريقة يشجع علىٰ تداول الدينار الذهبي[٢].

من المهم هنا أن ندرك أنَّ الدينار الذهبي ليس نظام احتكار إسلامي، وبالرغم من أنَّ الدينار الذهبي مرتبط بالمسلمين؛ فقد «استعير» بالفعل من الإمبراطورية البزنطية الرومانية، وكلمة «دينار» مشتقة من الأصل اللاتيني «ديناروس» "denarius". وافق الرسول محمد ﷺ علىٰ استعمال العملة المعدنية الذهبية الرومانية والعملة المعدنية الفضية الفارسية (المسمىٰ الدرهم dirham) بوصفهما وحدات نقدية للمسلمين[٣]. وأدخل الرسول ﷺ تعديلات كثيرة

(١) لجأت مؤسسات الحج في إندونيسيا إلىٰ التسعير بالدنانير الذهبية بعد انخفاض قيمة الروبية الإندونيسية خلال أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٧، وفقد الناس الكثير ولم يتمكنوا من أداء فريضة الحج حتىٰ بعدما تمكنوا من توفير مدخرات كافية بسبب الانخفاض القطيع للروبية.

(٢) في النظام الثنائي حيث العملات القومية تتعايش مع الدنانير الذهبية، قد لا يتداول الدينار الذهبي جيدًا. ويرجع هذا إلىٰ قانون غريشم الذي ينص علىٰ أنَّ النقود الرديئة تطرد الجيدة من التداول.

(٣) ذُكرت كلمتا «الدينار» و«الدرهم» في القرآن الكريم في آيات سورة آل عمران (٣: ٧٥) وسورة يوسف (١٢: ٢٠) بحسب الترتيب.

علىٰ المؤسسات[1] التجارية والاجتماعية والاقتصادية، ولكنه وافق علىٰ الدينار الذهبي باعتباره عملة. من هذا نستنتج أنَّه لابدَّ أن يكون الدينار الذهبي عادلًا ومرغوبًا فيه. ومن ثمَّ فقبول المسلمين للدينار الذهبي لا يمثل مشكلة علىٰ الإطلاق، في الواقع نظم الدفع الإلكترونية بالذهب تعمل بالفعل في بعض مناطق العالم، مثال ذلك: الذهب الإلكتروني والاقتصاد الذهبي والنقود الذهبية والدينار الإلكتروني[2]. وحتىٰ بعض منافذ بيع التجزئة مثل الأسواق المركزية قد بدأت في التعامل بالنقود الذهبية[3]. ويعد هذا تطورًا جيدًا بالتأكيد. تمامًا مثل الدينار الذهبي في نموذج التجارة الدولية، قد يتعايش الدينار الذهبي في التعاملات المحلية مع العملات القومية. ولهذا إذا دعت الحاجة، يمكن تبديل الدينار الذهبي بالعملات القومية بناء علىٰ سعر الذهب في الوقت الحقيقي والعكس بالعكس. وبما أنَّ للذهب سوقًا عالميًا ثابتًا، فربط الدينار الذهبي أو نظم الدفع العالمية الأخرىٰ بالذهب مثل التي ذكرناها من قبل، لا ينبغي أن يمثل صعوبة. ويمكن بسهولة ربط الدينار الإلكتروني والذهب الإلكتروني والنقود الذهبية، إلخ، بالتعاملات الدولية.

---

(١) ومن هنا جاءت نشأة قانون المعاملات الإسلامية: فقه المعاملات.

(٢) فيما يلي روابط مواقعهم الإلكترونية:

www.e-gold.com, www.goldEconomy.com, www.goldmoney.com, www.e-dinar.com

(٣) علىٰ الرغم من ذلك، فالحجم الحالي صغير.

الفضة بوصفها نقودًا:

ناقشنا باستفاضة ما يؤيد استخدام الذهب نقودًا، ومع ذلك تاريخيًا علىٰ مر القرون قام الذهب والفضة معًا بدور النقود، ويسمىٰ هذا نظام المعدنين. وفي الواقع ومن الناحية التاريخية، استخدم الإنسان الفضة نقودًا بمدة طويلة قبل أن يستخدم الذهب لذلك الغرض، وكانت الدراهم هي العملات المعدنية الفضية عند المسلمين، ويعد تعايش الفضة مع الذهب بوصفها نقودًا أمرًا مرغوبًا فيه؛ نظرًا لأن كليهما يوفر وحدة ثابتة للحساب في تسعير بعضهما ببعض. أضف إلىٰ ذلك، يمكن استخدام الفضة في الفئات الأصغر من النقود، وبناء علىٰ ذلك؛ قد تقلل الفضة العبء الملقىٰ علىٰ الذهب في قيامه بدور العملة وحده، وفي تاريخ الإسلام استخدمت الفلوس النحاسية أيضًا حتىٰ في الفئات الأصغر.

• خطوات مرحلية نحو اقتصاد دينار ذهبي محلي

تأميم البنوك التجارية

في معظم الدول، ليست البنوك التجارية عمومًا تمتلكها الحكومة كلية، وفي حالات كثيرة فهي ملكية خاصة[1]؛ ويعني هذا أنَّ الأقلية التي تملك البنوك ستستفيد كثيرًا من الفائدة التي ستُفرض علىٰ النقود التي تنشئها البنوك، وحاليًا النقود التي ينشئها القطاع

---

(١) في الواقع، حتىٰ بعض البنوك المركزية هي ملكية خاصة.

المصرفي من عملية المحاسبة لا غير تتكون من نسب ضخمة من النقود القومية، وفي حالات كثيرة تكون أكبر من ٧٠٪، وبمعنىٰ آخر أقل من ٣٠ في المائة من عرض النقود هي نقود حكومية، بمعنىٰ نقود ورقية ومعدنية (انظر الملحق (ه))؛ ولهذا كما ذكرنا في مكان آخر من قبل، تعد معظم النقود نقود دين تتطلب فائدة عليها، ومن ثَمَّ حتىٰ معدل الفائدة الأقل من ٥ في المائة يعني أنَّ القطاع المصرفي «سيلتهم» مقدارًا كبيرًا من الإنتاج القومي والثروة وبالأخص من لا شيء! وذكرنا مرارًا وتكرارًا المشكلات الكثيرة التي تسببها النقود القانونية والاحتياطي المصرفي الجزئي ومعدلات الفائدة، وبكل وضوح هذا سرقة لثروة الدول وسيادتها في الأساس. ولهذا من الحيوي معالجة مشكلة الملكية الخاصة للبنوك هذه كما هي اليوم.

في عملية التحول نحو تطبيق الدينار الذهبي في المعاملات المحلية، من المستحب تأميم البنوك أولًا، ولسوء الحظ للمصطلح «تأميم» معانٍ سلبية ومن ثَمَّ من المتوقع أن يجد معارضة قوية[1]. وعلىٰ الرغم من ذلك، نورد هنا بعض المزايا المهمة لتأميم البنوك:

١- تختص الحكومة وحدها بإنشاء النقود وتحديد القوة الشرائية، الافتراض هنا أنَّ الحكومة علىٰ الأرجح تعتني بمصلحة

(١) وبخاصة في العصر الحالي للعولمة والتحرر الاقتصادي الجديد.

الناس أفضل من البنوك الخاصة الذين علىٰ الأرجح يعتنون بمصالحهم الخاصة أولًا.

٢- أي نقود إضافية يُنشئها بنك مُؤمم هي في الأساس نقود حكومية أو مال عام، وقد تدخل النقود الجديدة إلىٰ الاقتصاد من خلال نفقات الحكومة المالية، وقد يُستخدم رسم سك العملة الحاصل من إدخال النقود الجديدة في المصالح العامة، أي بناء المدارس والجامعات والمستشفيات والطرق والبنية التحتية الأخرىٰ وتحسين مرتبات موظفي الدولة، إلخ. ولهذا، في المرحلة الانتقالية، لا نحتاج إلىٰ الضرائب والاقتراض في تخصيصهما فقط لطرق التمويل العام.

من ثَمَّ، مع احتفاظ الحكومة بعرض المال الكلي، سيكون من الأسهل التحرك نحو الاحتياطي القانوني بنسبة ١٠٠ في المائة، وهو ما يتسق مع نظام النقود الحقيقية. ولا يتسق نظام النقود الذهبي مع الاحتياطي المصرفي الجزئي حيث يكون عرض النقود أكثر تقلبًا من كمية احتياطي الذهب؛ إذ تحدث تغيرات في نسبة الاحتياطي، وساهم هذا بالتأكيد في تقلب النقد[(١)].

٣- في ظل الدينار الذهبي بوصفه نقودًا، ليس واردًا حدوث

---

(١) انظر: طارق الديواني، «تاريخ البنوك: تحليل» في «وقائع المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي المستقر والعادل» "Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Monetary System" الجامعة الإسلامية الدولية، ص ١٥.

تكوين ودائع متعددة؛ ولذلك قد لا تدخل النقود الاقتصاد باعتبارها دينًا (كما هو الحال مع النظام النقدي القانوني الحالي). وكما ناقشنا في الجزء الأول، فإنَّ إدخال النقود باعتبارها دينًا له عواقب وخيمة علىٰ الاقتصاد.

٤- مع تأميم البنوك، فإنَّ سياسة معدل الفائدة الصفري أو حتىٰ معدل الفائدة السلبي يمكن إدارتها بيسر. معدلات الفائدة السلبية أو رسوم الأرضية مهمة للتنمية المستدامة[١]. فضلًا عن ذلك، يمكن البدء في الزكاة باعتبارها فريضة. هذه عائدات إضافية للحكومة، إضافة إلىٰ ذلك فمعدل الفائدة السلبي أو الصفري مقدمة لاقتصاد الدينار الذهبي.

في ظل قواعد الذهب السابقة، دفع وجود الفائدة زيادة سندات التسليف الكلية إلىٰ الزيادة بمعدل لا يمكن مساندته من النمو في مخزون الذهب[٢].

فضلًا عن ذلك، كان تأميم البنوك خيارًا في حل أزمة البنوك اليابانية الحالية، ومازال ذلك حتىٰ الآن.

---

(١) انظر: بيرنارد ليتر، «مستقبل النقود» "The Future of Money"، سنشري Century، ص ٢٤٨.

(٢) انظر: طارق الديواني، «تاريخ البنوك: تحليل» في «وقائع المؤتمر الدولي لعام ٢٠٠٢ حول النظام النقدي المستقر والعادل» "Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Monetary System" الجامعة الإسلامية الدولية، ص ١١.

التطبيق المنظم ضمن إطار زمني

يتعين علىٰ التطبيق المنظم للدينار الذهبي، دون إحداث فوضىٰ، أن يشمل إطارًا زمنيًا معقولًا؛ فالتطبيق الكامل لنظام المدفوعات بالذهب (للمعاملات الدولية والمحلية) قد يستغرق من ١٠ إلىٰ ١٥ سنة، وفيما يلي نقترح إطارًا زمنيًا لذلك[١]:

(٠-٥ سنوات)

* توعية مستمرة عامة وحكومية بأهمية النظام النقدي العالمي الجديد وجدوىٰ النظم النقدية الحقيقية مثل الدينار الذهبي والنقود السلعية والنقود التكميلية، إلخ. ويساعد إنشاء سكرتارية للدينار الذهبي في تحقيق الأهداف السابقة - بالإضافة إلىٰ النشرات الإعلامية والكتيبات وصفحات الإنترنت، إلخ.

* بدء استخدام الدينار الذهبي في التجارة متعددة الأطراف علىٰ نطاق ضيق بين عدد صغير من الدول، وقد تتاجر الدول مع الدول المنتجة للذهب حتىٰ تزيد من حصيلتها من الذهب.

* أسّس نواة اقتصاد دينار ذهبي مواز، بمعنىٰ تطبيق نظام المدفوعات بالذهب في المعاملات المحلية، وشجّع مدخرات الذهب (صندوق مدخرات العاملين، وتابونج هاجي Tabung Haji، وأمانا سهام دينار إيماس Amanah Saham Dinar Emas، الخ)، وقُم بسك الدنانير الذهبية المادية، حدّد الشركات التي تتعامل

(١) بالطبع، يخضع هذا الأمر إلىٰ الرغبات السياسية، وما إلىٰ ذلك.

بالدينار الذهبي (منافذ بيع التجزئة للسلع الاستهلاكية، ووتابونج هاجي Tabung Haji، ومراكز تجميع الزكاة، إلخ)، أنشئ دائرة صغيرة لنظام مدفوعات إلكتروني للدينار الذهبي (الدينار الإلكتروني وبطاقات الدينار الذهبي).

(٦ - ١٥ سنة)

* توسّع في نظام الدفع بالذهب بتحويل مدخرات الذهب إلىٰ النظام.

* أمّم البنوك وتتولىٰ الحكومة السيطرة علىٰ إنشاء النقود، وبالتدريج حوّل كل المجاميع النقدية إلىٰ M0.

* جمّع أكثر مخزون الذهب واستخدمه في دعم M0.

* وسّع أكثر من الدينار الذهبي في التجارة متعددة الأطراف بضم المزيد من الدول.

الفصل الثامن

الخاتمة

«يمكن مقاومة غزو جيوش، لكن لا يمكن مقاومة فكرة حل وقتها»

(فيكتور هوجو، «تاريخ الجريمة» ١٨٥٢)

سلّط هذا الكتاب الضوء علىٰ التقلب والإجحاف المتضمن في النظام النقدي القانوني واقترح حلًّا أو مخرجًا للدول التي تريد ذلك، وناقش مع القارئ المخاطر الضخمة التي تواجهها الدول كلها وبخاصة الدول النامية في النظام النقدي الحالي - أي الثروة القومية والسيادة.

إضافة إلىٰ ذلك، أبرز الكتاب حقيقة أنَّ النقود القانونية الحالية تنشأ من لا شيء وتدخل معظمها في الاقتصاد في شكل دين؛ وذلك مما يوفر ميزة كبيرة لمن ينشئونها[١]. أضف إلىٰ ذلك،

---

(١) إذا كان إقراض المال، لفترة من الوقت، بعائد ثابت يُعد ربًا؛ فإنَّ إنشاء النقود القانونية يجب أن يُعد ربًا أكبر؛ لأنَّه منشئ عند حد من الوقت، من لا شيء، ولكنه «يُعلي» من القوة الشرائية.

تجعل رسوم الفائدة على النقود القانونية النظام كله ليس فقط مجحفًا ولكن غير مستدام أيضًا، وقد أدّى الإنشاء السهل للنقود القانونية إلى سيولة أكثر من اللازم عالميًا في حين تدفع رسوم الفائدة إنشاء إضافيًا للنقود التي تتطلب نموًا مستمرًا في الاقتصاد الحقيقي، بهدف المحافظة على مستويات المعيشة. وهذا هو السبب في كل الدول تقريبًا، في جملتها الدول النامية، المال والدين ينموان معًا. وللزيادة في الدين بدورها مضامين خاصة بالإدارة المالية التي تجعل النظام كله لا يمكن المداومة عليه. وأدّى كل هذا حاليًا إلى أن يصل النظام المالي العالمي إلى حافة الانهيار الذي له عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي. الاقتصاديات العالمية الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، في أزمة مالية بالتزامن، كما لم يحدث من قبل.

إضافة إلى ذلك، ناقش الكتاب مع القارئ كيف يغلب على الدول النامية أن تفقد كثيرًا في النظام النقدي القانوني العالمي الحالي؛ بحيث إنه يحدث نوع من «سرقة الدول». على المستوى الدولي، تفقد الدول كثيرًا حين تستخدم عملات قانونية أجنبية باعتبارها عملات احتياطية دولية. أضف إلى ذلك، على الأرجح تتحول إلى ضحايا لتزوير العملات والتلاعب بها والمجازفة عليها، إلخ. وقد أصبح البعض مستعبدًا من خلال نظام الدين الدولي وتعرضت إلى اتفاقات ولوائح ظالمة، وفي حماسها لحماية موقفها الاستراتيجي، قد تحاول المؤسسات المالية الدولية، مثل:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأمثالها، تأسيس نفسها مثل البنك المركزي العالمي(١). تمامًا مثل إنشاء بنك للتسويات الدولية في أعقاب أزمة الديون الألمانية في الفترة (١٩٣١-١٩٣٢)، وأنشئ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ليس من العجيب أنَّ البنك المركزي العالمي يبرز دوره في الفوضىٰ المالية العالمية الحالية(٢).

على الرغم من ذلك، يؤكد الكتاب أنَّ علىٰ الدول ألا تشعر باليأس، ويَعِدُ بحلٍ واعد، بمعنىٰ العودة إلىٰ استخدام النقود الحقيقية، والاهتمام بالذهب. فأي نقود حقيقية في هذا الموضوع - مثل المعادن الثمينة الأخرىٰ والعملات التكميلية مثل برامج نظم المقايضة المحلية، إلخ - علىٰ الأرجح أنها تقدم حلًا ما. وقد تطبق الدول بالتدريج نظام مدفوعات بالذهب، بداية من التجارة الدولية - بمعنىٰ تسوية الترتيبات التجارية متعددة الأطراف والثنائية. وأبرز الكتاب مزايا ترتيبات الدفع متعدد الأطراف؛ حيث يمكن تقليل مقدار الذهب المطلوب لتسوية الميزان التجاري إلىٰ أدنىٰ مستوىٰ. مثل هذه الترتيبات لا تؤدي فقط إلىٰ الاستقرار

---

(١) سيصبح البنك المركزي العالمي بنجاح الحاكم العالمي الأعلىٰ.

(٢) يرجىٰ الإطلاع علىٰ روبرت إل بارتلي، «النقود العالمية في بالازو مندل - هل يحتاج الاقتصاد العالمي إلىٰ عملة عالمية؟» - World Money at the Palazzo Mundell Does the global economy؟ مجلة وول ستريت Wall Street Journal، ٣٠ يونيو، ٢٠٠٣.

بإزالة مخاطر الصرف الأجنبي وتقليل فرص تزييف العملة والمجازفة عليها وما إلىٰ ذلك؛ ولكنها تمكّن الدول أيضًا من التجارة عالميًا دون أن يكون لها عملات احتياطية عالمية. للقارئ المهتم أن يرجع إلىٰ الملحق الذي يقارن الذهب بالعقود الآجلة والمستقبلية والخيار بوصفها أداة للتحوط من مخاطر صرف أجنبي.

في النهاية، ناقشنا أيضًا بعض الإجراءات من أجل تطبيق نظام المدفوعات بالذهب في المعاملات المحلية، من المحتمل أن يؤدي استخدام النقود الحقيقية في التعاملات المحلية والدولية إلىٰ تأثيرات مستحبة عدة في الاقتصاد وبخاصة في شكل استقرار وحماية من «المفترسين» الماليين الدوليين، وتَعِدُ النقود الحقيقية بنموٍ اقتصادي ثابت ومتوازن ومتناغم وعادل للدول تنعم به.

وتنبؤنا الشخصي للمستقبل يشير إلىٰ أنَّ البنك المركزي العالمي بعملة عالمية وحيدة -توحيد الدولار واليورو والين- من المحتمل أن يصبح حقيقة، صندوق البنك الدولي والبنك الدولي وبنك التسوية الدولي والمؤسسات المشابهة هي مؤسسات مرشحة محتملة لأن تكون بنكًا مركزيًا دوليًا. وبما أنَّ البنوك المركزية الدولية للدول مرتبطة «دبلوماسيًا» بهذه المؤسسات المالية الدولية؛ فإنَّ البنوك المركزية الدولية للدول من المحتمل أيضًا أن تسير مع المؤسسات المالية الدولية وتخضع لفكرة عملة دولية وحيدة وبنك مركزي عالمي. إذا حدث هذا؛ سيهمش البنك المركزي العالمي

البنوك المركزية المحلية، وتقلل من دورها لمجرد مطابقة سياسات البنك المركزي العالمي[1].

النظام البنكي الإسلامي اليوم، يتمتع برسم سك العملة لإنشاء نقود من لا شيء، تمامًا مثل البنك التقليدي، ولكنه يقرضها وفقًا للمبادئ الإسلامية[2]. علىٰ العكس من ذلك، يعمل بنك التنمية الإسلامي بطريقة مشابهة لطريقة عمل صندوق النقد الدولي؛ إذ يمنح صندوق النقد الدولي للدول حقوق السحب الخاصة[3]، وهي في الأساس تسهيلات سحب علىٰ المكشوف (التي هي نقود منشأة من لا شيء مرة أخرىٰ)، واستدعىٰ صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة باعتبارها بديلًا عن الذهب، وتتنافس حقوق السحب الخاصة مع الذهب باعتباره أصلًا احتياطيًا، وعلىٰ الرغم من ذلك حقوق السحب الخاصة لبنك التنمية الإسلامي تسمىٰ من عجائب التقادير «الدينار الإسلامي!»، فالنظام النقدي القائم علىٰ الذهب لا يسمح بإنشاء مثل هذه النقود السهلة. وبناء

(١) ولسنا في حاجة للحديث عن أنَّ نظام النقود القانونية يتيح استقلال السياسة والمرونة.

(٢) في الواقع، من المعروف أنَّ النظام البنكي في ماليزيا يضغط من أجل التقليل إلىٰ أدنىٰ حد أو حتىٰ إزالة حد الاحتياطي القانوني، الذي يُمَكن البنك بنجاح من إنشاء مقدار غير محدود من النقود، بغض النظر عن مقدار الودائع لديه وعدم الارتباط به (ولا تفحص إلا بشروط أخرىٰ مثل نسبة كفاية رأس المال)، في حين قد يبدو هذا مفيدًا للبنوك الإسلامية، فهو كارثة وشيكة للاقتصاد.

(٣) كان أحد حقوق السحب الخاص يساوي في البداية دولارًا واحدًا، بيد أنَّه الآن بعد إعادة تعريفه فهو سلة عملات تتكون من الدولار واليورو والينّ والجنيه الإسترليني.

علىٰ هذه الخلفية؛ هل يمكن أن نتوقع أنَّ البنوك، أي البنوك التجارية والبنوك المركزية وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإسلامي، ستدعم مفهوم الدينار الإسلامي؟ الاحتمالات ضئيلة؛ إلا أننا يحدونا الأمل، من أجل الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي المستقبلي والعدل والسلام.

علىٰ أن أملي الأكبر يكمن مع القطاع الخاص، فوحدات حساب القطاع الخاص القائمة علىٰ الذهب تعمل بالفعل في الإنترنت - الذهب الإلكتروني والنقود الذهبية والدينار الإلكتروني هي أمثلة لا غير. مع أنَّ الحجم مازال صغيرًا، فسوف ينمو مع بدء فهم الناس للمزايا، ومن الأطراف الأخرىٰ المتوقع مساندتها لنظام المدفوعات بالذهب: الجماعات الدينية حين يدركون الحكمة منه؛ والسياسيون الوطنيون الذين لا يرغبون في رؤية أتباعهم تستعبدهم القوىٰ الأجنبية[1]. في هذا الصدد، من محاسن رئيس وزراء ماليزيا، الدكتور مهاتير محمد، أنَّه أيَّد مفهوم الدينار الإسلامي ووفَّر رغبة سياسية لذلك. إضافة إلىٰ ذلك، من محاسن دار سك العملة الملكية لماليزيا أنها قامت بسك أول عملة معدنية للدينار الذهبي الماليزي[2]، وإطلاقه في يوم ٢٨ من شهر يوليو عام ٢٠٠٣ - وهو توقيت له أهميته الكبرىٰ.

---

(١) تحت ذريعة العولمة مثلًا.

الملحق (أ)

معادلة العملة المتداولة

يُعبر عادة عن معادلة العملة المتداولة بـ[1]:

$$M \times V = P \times Y$$

حيث M هي عرض النقود، وV هي السرعة أو عدد المرات في السنة التي يُنفق فيه بمتوسط الدولار على السلع والخدمات، وP هي مستوى الأسعار الكلي أو في المتوسط، وY هي الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات في الاقتصاد[2].

(١) لفائدة القارئ، هذا المبحث معاد كتابته من: أحمد كاميل ميدين ميرا، الدينار الذهبي الإسلامي The Islamic Gold Dinar، بيلاندوك Pelanduk، ٢٠٠٢.

(٢) MV هو المناظر لعضو المدرسة النقدية C + I + G + X في إطار الكينزيون Keynesian، ونراه في العادة في مراجع الاقتصاد الكلي، وتشير MV إلى المقدار الكلي المنفق إلى السلع والخدمات النهائية في عام واحد، وهكذا فهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والذي بدوره يساوي PY، وهو مستوى السعر مضروبًا في الإنتاج المادي للسلع والخدمات.

يتكون عرض النقود M من العملة المتداولة إضافة إلىٰ الودائع تحت الطلب في البنوك، وفي المجاميع النقدية يُشار إلىٰ هذا عادة بـ M1، ونتبنىٰ هذا التعريف للنقود هنا؛ لأنَّ مدفوعات معظم المعاملات تتم بأحد هذين، والسرعة هي عدد مرات الإنفاق بمتوسط الدولار علىٰ السلع والخدمات في عام، افترض أنَّ السيد

(أ) استخدم عملة مقدارها ٥٠ رينغتًا ماليزيًا لشراء كتاب، ثم استخدم بائع الكتب هذه العملة في شراء زوج من الأحذية، انتقلت العملة مرتين بين الأشخاص، بحيث استخدمت لشراء شيئين في الاقتصاد في عام؛ ولهذا فالسرعة ٢,٠ وP هي مستوىٰ السعر الكلي، وهو مثل متوسط السعر لكل الأشياء في الاقتصاد، ولا يُقاس بمؤشر سعر المستهلك، الذي يتتبع سعر سلة السلع المختارة فقط. وY هي الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات المنتجة في العام - الكمية الحقيقية للمناضد والسيارات، إلخ.

لهذا تسوي المعادلة السابقة تدفق النقود بالتدفق المقابل للسلع والخدمات لا غير، M مضروبًا في V هي المقدار الكلي للنقود في الاقتصاد، بينما P مضروبًا في Y، بمعنىٰ السعر مضروبًا في الكمية يساوي القيمة الكلية للدولار لإنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد. ولهذا فمعادلة العملة المتداولة هي بالفعل تطابق بين شيئين - شيء حقيقي بالمنطق. علىٰ سبيل المثال: تشير المعادلة إلىٰ أنَّه إذا زدنا كمية النقود من دون زيادة مناظرة في السلع

والخدمات، لا تزيد إلا مستويات الأسعار، أي تضخم (بافتراض أنَّ السرعة ثابتة). ومثال علىٰ ذلك: في أثناء الاحتلال الياباني لمالايا Malaya، حين أدخل اليابانيون عددًا كبيرًا من النقود الورقية التي كان يطلق عليها السكان المحليون أحيانًا «نقود ورق الموز» "banana leaf money"[١]. ولم تجلب الزيادة المفاجأة في عرض النقود سوىٰ التضخم، ويشير هذا إلىٰ أنَّ الدولة لا تصير غنية لمجرد طباعة النقود ووضعها في أيدي شعبها.

وتعد سرعة عرض النقود ثابتة علىٰ وجه العموم في القريب العاجل[٢]. علىٰ سبيل المثال: وقد تتغير إذا كان هناك تغير في نمط المدفوعات حين تدخل بطاقات الائتمان في النظام لأول مرة. وبعد تغيير، قد تبقىٰ ثابتة علىٰ نحوٍ ما حتىٰ تحدث بعض الصدمات الأخرىٰ. وكما أشارت معادلة العملة المتداولة، إذا حدث لأي سبب من الأسباب أن زادت السرعة، يكون التأثير حدوث تضخم أيضًا. مثال ذلك: في أثناء سقوط الاتحاد السوفيتي، فقد الناس الثقة في الروبيل الروسي؛ ولذلك حاولوا التخلص منه بإنفاقه،

---

(١) علىٰ النقود صورة شجرة موز.

(٢) هذه وجهة نظر أعضاء المدرسة النقدية، وقد يتحجج الكينزيون Keynesians بأن V ليست ثابتة. إذا كانت V ثابتة في الواقع؛ فلا بدَّ من وجود علاقة تنبؤية مباشرة بين عرض المال وإجمالي الناتج المحلي الاسمي. وفي الواقع، هذه حالة ماليزيا. ومعامل الارتباط بين عرض المال، ١M وإجمالي الناتج المحلي الاسمي الاتحاد تقريبًا، بما يشير إلىٰ وجود علاقة تنبؤية ثابتة.

وزاد هذا السرعة زيادة كبيرة ومن هنا حدث تضخم جامح. وإذا اعتبرنا السرعة ثابتة، يحول هذا معادلة العملة المتداولة إلىٰ نظرية كمية للنقود التي تنص علىٰ أنَّ الدخل الاسمي (P ط Y) يتحدد فقط بكمية النقود، أي:

→

PY تؤثر مباشرة M

ولهذا؛ نلحظ علاقة مباشرة بين عرض النقود وإجمالي الناتج المحلي الاسمي إذا كانت السرعة ثابتة.

الملحق (ب)

الربا في الكتب المقدسة

• الربا في القرآن الكريم

سورة البقرة (٢):

﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ
ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ
وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ
وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ
وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ
وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ
وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٢٧٧ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ
وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ
ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ﴾.

سورة آل عمران (٣):

﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ
١٢٨ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ

وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٩﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَـٰفًا
مُّضَـٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ
﴿١٣١﴾ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

سورة النساء (٤):

﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ
إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾ فَبِظُلْمٍ مِّنَ
ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا
﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَـٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا
لِلْكَـٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

سورة الروم:

﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ
ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ ٱللَّهُ ٱلَّذِى
خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ
مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٠﴾ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ
وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

• الربا في الإنجيل

(مقتبس من النسخة الدولية الجديدة)

الخروج ٢٢: ٢٥

[يقول الله] «إِنْ أَقْرَضْتَ فِضَّةً لِشَعْبِي الْفَقِيرِ الَّذِي عِنْدَكَ فَلاَ

تَكُنْ لَهُ كَالْمُرَابِي. لاَ تَضَعُوا عَلَيْهِ رِبًا».

اللاويين ٢٥: ٣٥-٣٧

[قال الله][٣٥]«وَإِذَا افْتَقَرَ أَخُوكَ وَقَصُرَتْ يَدُهُ عِنْدَكَ، فَاعْضُدْهُ غَرِيبًا أَوْ مُسْتَوْطِنًا فَيَعِيشَ مَعَكَ. [٣٦]لاَ تَأْخُذْ مِنْهُ رِبًا وَلاَ مُرَابَحَةً، بَلِ اخْشَ إِلهَكَ، فَيَعِيشَ أَخُوكَ مَعَكَ. [٣٧]فِضَّتَكَ لاَ تُعْطِهِ بِالرِّبَا، وَطَعَامَكَ لاَ تُعْطِ بِالْمُرَابَحَةِ».

المزمور ١٥:

«[١]يَا رَبُّ، مَنْ يَنْزِلُ فِي مَسْكَنِكَ؟ مَنْ يَسْكُنُ فِي جَبَلِ قُدْسِكَ؟ [٢]السَّالِكُ بِالْكَمَالِ، وَالْعَامِلُ الْحَقَّ، وَالْمُتَكَلِّمُ بِالصِّدْقِ فِي قَلْبِهِ. [٣]الَّذِي لاَ يَشِي بِلِسَانِهِ، وَلاَ يَصْنَعُ شَرًّا بِصَاحِبِهِ، وَلاَ يَحْمِلُ تَعْيِيرًا عَلَىٰ قَرِيبِهِ. [٤]وَالرَّذِيلُ مُحْتَقَرٌ فِي عَيْنَيْهِ، وَيُكْرِمُ خَائِفِي الرَّبِّ. يَحْلِفُ لِلضَّرَرِ وَلاَ يُغَيِّرُ. [٥]فِضَّتُهُ لاَ يُعْطِيهَا بِالرِّبَا، وَلاَ يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ عَلَىٰ الْبَرِيءِ. الَّذِي يَصْنَعُ هذَا لاَ يَتَزَعْزَعُ إِلَىٰ الدَّهْرِ».

حِزْقِيَال ١٨: ٥-٩

[يقول الله] [٥]«وَالإِنْسَانُ الَّذِي كَانَ بَارًّا وَفَعَلَ حَقًّا وَعَدْلاً، [٦]لَمْ يَأْكُلْ عَلَىٰ الْجِبَالِ وَلَمْ يَرْفَعْ عَيْنَيْهِ إِلَىٰ أَصْنَامِ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ، وَلَمْ يُنَجِّسِ امْرَأَةَ قَرِيبِهِ، وَلَمْ يَقْرُبِ امْرَأَةً طَامِثًا، [٧]وَلَمْ يَظْلِمْ إِنْسَانًا، بَلْ رَدَّ لِلْمَدْيُونِ رَهْنَهُ، وَلَمْ يَغْتَصِبِ اغْتِصَابًا بَلْ بَذَلَ خُبْزَهُ لِلْجَوْعَانِ، وَكَسَا الْعُرْيَانَ ثَوْبًا، [٨]وَلَمْ يُعْطِ بِالرِّبَا، وَلَمْ يَأْخُذْ

مُرَابَحَةً، وَكَفَّ يَدَهُ عَنِ الْجَوْرِ، وَأَجْرَىٰ الْعَدْلَ الْحَقَّ بَيْنَ الإِنْسَانِ وَالإِنْسَانِ، (٩)وَسَلَكَ فِي فَرَائِضِي وَحَفِظَ أَحْكَامِي لِيَعْمَلَ بِالْحَقِّ فَهُوَ بَارٌّ. حَيَاةً يَحْيَا، يَقُولُ السَّيِّدُ الرَّبُّ».

● لُوقَا ٦: ٣٢-٣٦

(٣٢)«وَإِنْ أَحْبَبْتُمُ الَّذِينَ يُحِبُّونَكُمْ، فَأَيُّ فَضْل لَكُمْ؟ فَإِنَّ الْخُطَاةَ أَيْضًا يُحِبُّونَ الَّذِينَ يُحِبُّونَهُمْ. (٣٣)وَإِذَا أَحْسَنْتُمْ إِلَىٰ الَّذِينَ يُحْسِنُونَ إِلَيْكُمْ، فَأَيُّ فَضْل لَكُمْ؟ فَإِنَّ الْخُطَاةَ أَيْضًا يَفْعَلُونَ هكَذَا. (٣٤)وَإِنْ أَقْرَضْتُمُ الَّذِينَ تَرْجُونَ أَنْ تَسْتَرِدُّوا مِنْهُمْ، فَأَيُّ فَضْل لَكُمْ؟ فَإِنَّ الْخُطَاةَ أَيْضًا يُقْرِضُونَ الْخُطَاةَ لِكَيْ يَسْتَرِدُّوا مِنْهُمُ الْمِثْلَ. (٣٥)بَلْ أَحِبُّوا أَعْدَاءَكُمْ، وَأَحْسِنُوا وَأَقْرِضُوا وَأَنْتُمْ لاَ تَرْجُونَ شَيْئًا، فَيَكُونَ أَجْرُكُمْ عَظِيمًا وَتَكُونُوا بَنِي الْعَلِيِّ، فَإِنَّهُ مُنْعِمٌ عَلَىٰ غَيْرِ الشَّاكِرِينَ وَالأَشْرَارِ. (٣٦)فَكُونُوا رُحَمَاءَ كَمَا أَنَّ أَبَاكُمْ أَيْضًا رَحِيمٌ».

● الربا في التوراة

(مقتبس من النسخة الدولية الجديدة)

الخروج ٢٢: ٢٥

[يقول الله] «إِنْ أَقْرَضْتَ فِضَّةً لِشَعْبِي الْفَقِيرِ الَّذِي عِنْدَكَ فَلاَ تَكُنْ لَهُ كَالْمُرَابِي. لاَ تَضَعُوا عَلَيْهِ رِبًا».

الملحق (ج)

توضيح عملية إنشاء النقود[1]

لنفترض أنَّ البنك المركزي يضع نسبة حد احتياطي قانوني ١٠ في المائة، وأنَّ نسبة حد احتياطي قانوني هي متغير السياسة الوحيد المستخدم لتحديد عملية إنشاء النقود[2]. والاحتياطي القانوني هو نسبة الودائع التي يجب علىٰ القطاع المصرفي الاحتفاظ بها بوصفها احتياطيًا للوفاء بحاجات السحب، ويُمَكّن مقدار وديعة أصلي قدره ١٠٠٠ رينغت ماليزي القطاع المصرفي من زيادة الودائع إلىٰ الحد الأقصىٰ لتصل ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي (بمعنىٰ ١٠٠٠ رينغت ماليزي مقسومة علىٰ الاحتياطي القانوني لـ ٠,١٠) من خلال تكوين القرض (أي إنشاء النقود). لنوضح كيف يحدث هذا: افترض أنَّ (أ س) وجد ١٠٠٠ رينغت ماليزي، وقرر إيداعها في حساب بنكي. ومن أجل تيسير الأمور، لنفترض أنَّه لا يوجد سوىٰ بنك واحد في الاقتصاد (وبدلًا من ذلك قد ترىٰ أنَّ كل البنوك تُدمج

---

(١) هذا المبحث معاد تقديمه من: أحمد كاميل ميدين ميرا، الدينار الذهبي الإسلامي، The Islamic Gold Dinar، بيلاندوك Pelanduk، ٢٠٠٢.

(٢) تشمل المتغيرات الأخرىٰ نسبة كفاية رأس المال، والتي نهملها هنا من أجل التيسير.

أو تتحد في كيان واحد)، ويوضح شكل T قيد حساب ميزانية عمومية لبنك كما يلي:

الميزانية العمومية	
احتياطي نقدي ١٠٠٠	الإيداع ١٠٠٠

تم خصم حساب الخزينة (الاحتياطي) من الحساب في حين قُيد مبلغ ١٠٠٠ رينغت ماليزي لحساب وديعة (أ س)، ويبلغ الاحتياطي النقدي الآن ١٠٠ في المائة من الإيداع. وعلىٰ الرغم من ذلك، وبما أنَّه مطلوب من البنك الاحتفاظ بـ١٠ في المائة من الاحتياطي؛ ينشئ البنك ودائع إضافية حتىٰ يصل الاحتياطي إلىٰ ١٠ في المائة من إجمالي الودائع. كيف يمكن إنشاء ودائع إضافية؟ عن طريق تقديم قروض! ويكون وضع الميزانية العمومية بعد إنشاء النقود (بافتراض أقصىٰ إنشاء نقود)[١] علىٰ الوجه التالي:

الميزانية العمومية	
احتياطي نقدي ١٠٠٠	الودائع ١٠٠٠
القروض ٩٠٠٠	الودائع (القروض) ٩٠٠٠

لاحظ أنَّه فيما يخص الوديعة الأصلية ١٠٠٠ رينغت ماليزي،

(١) بالرغم من أنَّ المضاعفات multipliers العالمية الحقيقية قد لا تنشئ المقدار الأقصىٰ، فمن حيث المبدأ يسمح نظام الاحتياطي الجزئي بـ«إنشاء النقود».

نشأت وديعة إضافية ٩٠٠٠ رينغت ماليزي عن طريق القروض[١]، وبعد إنشاء النقود أصبحت الوديعة الأصلية ١٠٠٠ رينغت ماليزي تساوي الآن ١٠ في المائة من إجمالي الودائع الحالي لـ ١٠,٠٠٠٠ رينغت ماليزي، أي نسبة الاحتياطي المطلوبة. وهذه الزيادة في النقود من خلال تكوين ودائع متعددة هي زيادة لمرة واحدة في «أصل النقود»، ونوضح معادلة تكوين الودائع المتعددة علىٰ الوجه التالي:

$$D = 1/r \times R$$

حيث D = التغير في إجمالي الودائع الجارية.

r = نسبة الاحتياطي المطلوبة (علىٰ سبيل المثال: ٠,١٠ كما في مثالنا).

R = التغير في الاحتياطي (علىٰ سبيل المثال: الإيداع الجديد لـ ١٠٠٠ رينغت ماليزي كما في مثالنا).

معدلات الفائدة والنمو في عرض النقود:

إضافة إلىٰ ما سبق، تزيد كذلك معدلات الفائدة - التي يعلنها البنك ويغيرها - من عرض النقود علىٰ المدىٰ البعيد[٢]. في التفكير

---

(١) لاحظ كيف ينشئ البنك النقود من لا شيء، وتنشأ النقود حين تقدم البنوك القروض، ومن هنا فالنقود في أغلبها بنود حسابية في الدفاتر أو سجلات حاسوبية في شكل مساحة صغيرة جدًا في الذاكرة الثنائية.

(٢) انظر: طارق الديواني، مشكلة الفائدة The Problem With Interest، تاها ناشرون TA-HA Publishers، المملكة المتحدة، ١٩٩٧.

الاقتصادي التقليدي، من المعروف أنَّ معدل الفائدة هو سعر رأس المال السائل، وفقًا لنظرية العرض والطلب العادية. علىٰ الرغم من ذلك، علينا أن ندرك أنَّ معدلات الفائدة نفسها، مع بقاء الأشياء الأخرىٰ علىٰ حالها، تزيد من عرض النقود، هذه الحقيقة مهمة؛ ولهذا نعرض بالتفصيل هذا الموضوع.

استمرارًا للمثال السابق، لنفترض أنَّ معدلات الفائدة علىٰ الوجه التالي: ٥ في المائة من معدل الودائع و١٠ في المائة من معدل الإقراض. إضافة إلىٰ ذلك، نفترض أنَّ المال المقترض لا يستحق فائدة، والآن في الفترة التالية تستحق الوديعة النقدية ١٠٠٠ رينغت ماليزي ٥٠ رينغتًا ماليزيًا وتصبح ١٠٥٠ رينغتًا ماليزيًا، ويستطيع المودع الآن شراء أشياء في الاقتصاد بمبلغ ١٠٥٠ رينغتًا ماليزيًا. من ناحية أخرىٰ، تصبح أرصدة القرض ٩٩٠٠ رينغت ماليزي (٩٩٠٠ رينغت ماليزي + ٠,١٠ ط ٩٠٠٠ رينغت ماليزي)، والمبلغ الإضافي ٩٠٠ رينغت ماليزي ليس إلا الدخل من الفائدة للبنك. وبعد دفع الفائدة ٥٠ رينغتًا ماليزيًا للمودعين، يضع البنك هامشًا مقداره ٨٥٠ رينغتًا ماليزيًا، وهو ما يعد ٨٥ في المائة من الوديعة الأصلية. وفي ظل هذا الهامش، يدفع البنك المرتبات إلىٰ موظفيه وفواتير المرافق، إلخ، ويشكل الباقي أرباحًا محتجزة للبنك، ويصبح وضع الميزانية العمومية الحالية علىٰ النحو التالي:

الميزانية العمومية	
نقد ١٠٠٠	وديعة ١٠,٠٥٠
قروض ٩٩٠٠	الربح ٨٥٠

لاحظ أنَّ الاحتياطي الحالي لـ ١٠٠٠ غير كافٍ الآن لإجمالي الودائع ١٠,٠٥٠، ويوحي هذا علىٰ المدىٰ الطويل أنَّ البنك المركزي مجبر علىٰ زيادة النقود القانونية باستمرار و/أو تُقدم البنوك قروضًا باستمرار حتىٰ تفي بالاحتياطي القانوني وبهذه الطريقة تحافظ علىٰ استمرارية النظام[1]. ويعني هذا أنَّ وجود معدلات الفائدة نفسها، مع بقاء الأشياء الأخرىٰ علىٰ حالها، سيدفع إلىٰ زيادة مستمرة في كل من النقود الحكومية (النقود القانونية) ونقود البنك (القروض).

من هنا في ظل الوجود المتواضع لمعدلات الفائدة وحدها، وفي ظل الظروف العادية، سيزيد عرض النقود في الاقتصاد من نفسه. علىٰ الرغم من ذلك، من الممكن لعرض النقود هذه أن تنكمش إذا سحب المودع نقدًا من النظام البنكي (ويحفظه من إعادة إدخاله إلىٰ النظام المالي)، أو حين يُسدد القرض، أو حين يتأخر المقترض في سداد القرض (الذي عند مستويات خطيرة قد يؤدي إلىٰ أزمات مصرفية، كما كان الحال مع القروض المتعثرة أو القروض المتعثرة في أثناء الأزمة المالية الماليزية عام ١٩٩٧).

(١) في معظم الدول زادت مستويات الدين المحلية باستمرار.

باختصار، ينشئ باستمرار النظام المالي النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة نقودًا في النظام الاقتصادي، وعكس ذلك، النقود المنشأة يمكن أن تُدمر أيضًا في حالة سحب الودائع، أو سداد القروض أو تعثر المقترضين في سداد القروض.

بطاقات الائتمان: النمو في عرض النقود:

إضافة إلىٰ ذلك، يزيد نظام بطاقات الائتمان عرض النقود؛ وهذا لأن كل تعامل لبطاقة الائتمان هو تعامل ائتماني، ومضمون هذا لا يخفىٰ علىٰ أحد باستخدام الحساب علىٰ شكل T، بافتراض أنَّ السيد (أ) يشتري شيئًا ما من السيد (ب) بمبلغ ١٠٠٠ رينغت ماليزي باستخدام بطاقة الائتمان، والبنك الذي يصدر بطاقة الائتمان سيسجل المعاملة علىٰ الوجه التالي: يخصم المبلغ من حساب السيد (أ) بوصفه قرضًا ليعكس تعامل الائتمان في حين يحسب في حساب السيد (ب)، علىٰ الرغم من ذلك يُفسر هذا البند في الحسابات علىٰ الوجه التالي: دفع البنك إلىٰ السيد (ب) نيابة عن السيد (أ)؛ ولهذا يدين السيد (ب) إلىٰ البنك بمبلغ ١٠٠٠ رينغت ماليزي!

السيد (أ)	
القرض ١٠٠٠	
السيد (ب)	
	الوديعة ١٠٠٠

الآن بما أنَّ حساب السيد (ب) يعد وديعة؛ يمكن للبنك أيضًا أن ينشئ نقودًا كما ناقشنا ذلك من قبل من خلال نظام الاحتياطي القانوني الجزئي، ويمكن للبنك أن يكون ودائع متعددة عن طريق القروض من «وديعة» الحساب هذا، وإذا كانت نسبة الاحتياطي ١٠ في المائة؛ يمكن إنشاء ودائع إضافية قدرها ٩٠٠٠ رينغت ماليزي عن طريق القروض.

فضلًا عن ذلك، يتمتع البنك أيضًا بطريقة أخرىٰ في إنشاء النقود، لنفترض أنَّ السيد (أ) تعثر في الدفع إلىٰ البنك حين استلم كشف حسابه، بناء علىٰ ذلك؛ سيفرض البنك رسمين علىٰ السيد (أ): (i) فائدة علىٰ مبلغ ١٠٠٠$ لعدم تسويتها! و(ii) تكلفة التأخر عن الدفع! لاحظ أنَّ علىٰ السيد (أ) دفع هذه الرسوم حتىٰ ولو لم يدفع البنك شيئًا إلىٰ السيد (ب) في المقام الأول، كل ذلك في الحسابات!

في حين أنَّه من الممكن تخفيض (أو ضبط) عرض النقود في القريب العاجل علىٰ سبيل المثال، عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني أو من خلال عمليات السوق المفتوحة (أي بيع السندات الحكومية أو أسعار الخصم المصرفية)، ونفترض أنَّ الأثر المحض علىٰ المدىٰ البعيد سيكون زيادة في عرض النقود، ويرجع هذا تحديدًا إلىٰ وجود معدلات الفائدة في الاقتصاد (لاحظ أنَّ السندات الحكومية تدفع أيضًا فائدة حتىٰ وإن كانت النقود المتحصلة من بيع هذه السندات ليست إلا محفوظة في خزانات البنك).

لذلك؛ في النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة، يزيد عرض النقود بوضوح علىٰ المدىٰ البعيد، علىٰ الرغم من أنَّه في القريب العاجل قد يتغير طبقًا للسياسات النقدية.

الملحق (د)

المجازفة على العملة والمراجحة عليها[1]

حقق المضاربون علىٰ العملة والمراجحون عليها أرباحًا ضخمة في أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٧ ، فاستغلوا الثغرات المتأصلة في النظام النقدي القانوني العالمي. فالمضاربون، في الجملة المؤسسات المالية الدولية ومديرو الصناديق، خبراء بالأسواق المالية والدوائر الاقتصادية، إلخ. ويستخدمون هذه الخبرة في «الهجوم» علىٰ العملات، إلخ، لتحصيل أرباح ضخمة. الفقاعة الاقتصادية الضخمة التي حلت بدول شرق آسيا نشأت من فقاعة ائتمان النقود القانونية[2]، أغرت هؤلاء المضاربين بمهاجمة عملات هذه الدول بتقليلها، وأدىٰ عملهم إلىٰ فقأ الفقاعة التي أدت إلىٰ أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٧.

كان العمل الجماعي الذي قام به المضاربون بمثابة هجوم

(١) هذا المبحث معاد تقديمه لفائدة القارئ من: أحمد كاميل ميدين ميرا، الدينار الذهبي الإسلامي، The Islamic Gold Dinar، بيلاندوك Pelanduk، ٢٠٠٢.

(٢) ولكنها تسمىٰ خطأ «المعجزة الآسيوية».

علىٰ العملة، وفي حين قد يتخذ البنك المركزي إجراء لمقاومة مثل هذه الهجمات حتىٰ يبقي علىٰ أسعار الصرف ضمن المستويات المعقولة، كان الهجوم مستمرًا وذلك مما صعب عمل البنك المركزي، وفي حين قد يتخذ المضاربون مواقع مميزة جدًّا، يحتاج البنك المركزي إلىٰ كميات ضخمة من الاحتياطي الأجنبي لمواجهة الهجوم، وقد يؤدي التقلب في مواجهة المضاربين إلىٰ انخفاض سعر الصرف كما حدث مع العملات الآسيوية. وانخفض سعر الرينغت من سعر صرف حوالي ٢,٤٧ رينغت ماليزي أمام الدولار قبل الأزمة إلىٰ سعر ٤,٨٠ رينغات ماليزية في وقت ما في أثناء الأزمة.

قد نحتج بأنَّه ليس أخلاقيًا من قبل المضاربين أن يهاجموا عملة ما؛ فالنظام النقدي العالمي الحالي هو الذي أدىٰ بهم إلىٰ القيام بذلك.

حين يتحرك سعر الصرف بناء علىٰ هجمات مجازفة أو خلافه، فإنَّه يؤدي إلىٰ اختلال التوازن بين العملات، وقد يؤدي إلىٰ مزيد من التربح يطلق عليه أرباح المراجحة؛ فالمراجحة مثل العثور علىٰ المال علىٰ الأرض، ونقدم مثالًا علىٰ المجازفة علىٰ العملة والمراجحة عليها.

المجازفة علىٰ العملة والمراجحة عليها: مثال:

تأمل الرينغت حين تعرض للهجوم في شهر أغسطس عام ١٩٩٧؛ إذ دُفع الرينغت إلىٰ الانخفاض من جراء قلة العملة التي

قام بها المضاربون، لنفترض سعرَ صرفٍ أوليًا بين ثلاث عملات، الرينغت والدولار والدولار السنغافوري كما يلي:

سعر صرف الرينغت هو ٢,٤٠ رينغت ماليزي و١,٥٠ رينغت ماليزي مقابل دولار واحد ودولار سينغافوري علىٰ التوالي، وسعر الدولار السينغافوري ١,٦٠ دولار سينغافوري مقابل الدولار.

أسعار الصرف هذه متوازنة؛ نظرًا لأنَّه لا يستطيع أحد الحصول علىٰ ربح لمجرد التداول بين العملات الثلاث، وإذا بدأنا بدولار وتحويله إلىٰ دولار سنغافوري، نحول الدولار السنغافوري إلىٰ رينغت ثم العكس إلىٰ دولار أمريكي، إذن ينتهي بنا المطاف إلىٰ دولار مرة[1].

الآن افترض أنَّ المضاربين يقللون من الرينغت ويدفعون سعر الصرف إلىٰ ٣,٨٠ رينغات ماليزية لكل دولار أمريكي كما هو موضح علىٰ النحو التالي:

بالهجوم علىٰ العملة بهذه الطريقة، يحصل المتداولون علىٰ نوعين من الأرباح: (i) مجازفة و(ii) مراجحة.

ربح المجازفة: يأتي ربح المجازفة من المجازفة بحيث إنَّ العملة ترتفع قيمتها أو تنخفض (إما لعوامل اقتصادية أو لهجمات

(١) في هذا المثال، تجاهلنا تكاليف المعاملة. من الناحية العملية، تختلف أسعار بيع العملات وشرائها، وقد يؤول الفرق الذي هو الربح إلىٰ البنك أو صرّاف العملة، وعلىٰ الرغم من ذلك لا يؤثر تجاهل تكاليف المعاملة في التوضيح في هذا المثال.

المجازفة أو حتىٰ كليهما). إذا جاءت المجازفة صحيحة، يحصل المتداولون علىٰ الأرباح، وعلىٰ الرغم من ذلك، إذا جاءت مضاربتهم خاطئة، لا يجنون إلا الخسائر. في مثالنا، يحصل الربح علىٰ الوجه التالي. أولًا، يبيع المتداول علىٰ المكشوف ٢,٤ مليون رينغت ماليزي في بداية سعر الصرف لـ٢,٤٠ لكل دولار، ويعادل هذا ١ مليون دولار أمريكي وتقيد في حسابه. افترض الآن أنَّ الهجوم أدىٰ إلىٰ انخفاض قيمة الرينغت إلىٰ ٣,٨٠ لكل دولار، وبناء علىٰ سعر الصرف الجديد؛ يصبح الـ ٢,٤ مليون رينغت ماليزي تساوي فقط ٠,٦٣ مليون دولار أمريكي[١]. وبناء علىٰ ذلك؛ يغلق المتداول مركزه الاستثماري بإعادة شراء الـ ٢,٤ مليون رينغت ماليزي بالسعر الجديد ويحصل علىٰ ربح كبير يصل إلىٰ ٠,٣٧ مليون دولار أمريكي (أي ٣٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي!)، وعلىٰ الرغم من أنَّ المتداول حقق ربحًا كبيرًا من المجازفة يبلغ ٣٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ لا ينتهي الربح عند هذا الحد. هناك ربح يتعين الحصول عليه - ربح المراجحة.

ربح المراجحة: يحصل ربح المراجحة من اختلال الأسعار أو اختلال التوازن بين معدلات الصرف؛ ففي مثالنا حدث هذا الاختلاف في التوازن حين تحرك سعر صرف الرينغت. وتحصل

(١) من الناحية العملية، لا ينظر المضاربون والمراجحون حتىٰ يتحرك سعر الصرف كثيرًا ويجنون الأرباح؛ إذ تتحقق الأرباح حين يتحرك سعر الصرف بما يكفي لتغطية تكاليف التعاملات.

أرباح المراجحة في وقت معين علىٰ عكس أرباح المجازفة التي تتطلب مدة من الزمن. في المثال السابق، تحصل أرباح المراجحة علىٰ الوجه التالي:

خطوة (١): يقترض ١ مليون دولار أمريكي[١] ويستبدله بـ ٣,٨ ملايين رينغت ماليزي (بسعر الصرف الجديد السائد ٣,٨٠ رينغات لكل دولار أمريكي).

خطوة (٢): يستبدل ٣,٨٠ ملايين رينغت ماليزي بـ ٢,٥٣٣ مليون دولار سنغافوري (بسعر الصرف ١,٥ رينغت ماليزي لكل دولار سنغافوري).

خطوة (٣): يستبدل ٢,٥٣٣ مليون دولار سنغافوري بـ ١,٥٨٣٣ مليون دولار أمريكي (بسعر الصرف ١,٦٠ دولار سنغافوري لكل دولار أمريكي).

خطوة (٤): إعادة قرض الـ ١ مليون دولار أمريكي، والاحتفاظ بـ ٥٨٣,٣٣٣ دولارًا أمريكيًا باعتباره ربح مراجحة[٢].

---

(١) بما أنَّ المراجحة تحدث عند وقت معين؛ فقد يقترض المرء مبلغ ١ مليون دولار أمريكي لبضع دقائق تنتهي خلالها المعاملة كلها، خصوصًا إذا حدثت المعاملات علىٰ الإنترنت باستخدام الحواسب.

(٢) في المثال، لاحظ أنَّه يجب إجراء تعاملات المراجحة باتجاه عقارب الساعة بدءًا من أي عملة، ويبدأ هذا المثال من الدولار الأمريكي، ولو كنا بدأنا بـ ١ مليون رينغت ماليزي، لكان الربح بلغ ٥٨٣,٣٣٣ رينغتًا ماليزيًا، ولو بدأت التعاملات عكس عقارب الساعة؛ لكانت حدثت خسائر، ولهذا من البداية يحتاج المرء إلىٰ تحديد الاتجاه من أجل الحصول علىٰ أرباح المراجحة - اتجاه عقارب الساعة أم عكسها.

من هنا تبلغ أرباح المجازفة والمراجحة ٣٧٠,٠٠٠ + ٥٨٣,٣٣٣ = ٩٥٣,٣٣٣ دولارًا أمريكيًا، لاحظ أنَّه لكل تعامل مقداره ١ مليون دولار أمريكي في أنشطة المجازفة والمراجحة، فالربح مقداره ١ مليون دولار أمريكي تقريبًا! وعلىٰ الرغم من ذلك؛ فالمتداولون في العملة لا يتداولون بالملايين ولكن بالبلايين! ولك أن تتصور مقدار الأرباح التي يجنونها!

بينما يجمع المراجحون ربحًا من عملهم، تتحرك أسعار الصرف بين العملات حتىٰ تتلاشىٰ فرصة المراجحة، وفي مثالنا بما أنَّ الربح يحصل من تحويل الدولار الأمريكي إلىٰ الرينغت في البداية؛ يميل الرينغت إلىٰ الانخفاض مقابل الدولار الأمريكي (أو «صد» الهجوم). ومن قبيل ذلك، فإنَّ إجراء تغيير الرينغت بالدولار السنغافوري يجعل الدولار السنغافوري ينخفض أمام الرينغت، ويؤدي التداول الأخير لتغيير الدولار السنغافوري مرة أخرىٰ إلىٰ الدولار الأمريكي إلىٰ انخفاض الدولار الأمريكي أمام الدولار السنغافوري. ومن ثَمَّ، بالرغم من أنَّ المضاربين لم يهاجموا إلا الرينغت؛ ينخفض سعر الدولار السنغافوري أمام الرينغت وينخفض سعر الدولار الأمريكي أمام الدولار السنغافوري حتىٰ تتلاشىٰ فرصة المراجحة. وكان يمكن لسعر الصرف النهائي، الموضح فيما يلي، أن يلغي فرصة المرابحة هذه ويكوّن الآن سعرَ صرفٍ متوازن جديدًا بين العملات الثلاث:

يمكن جني ربح المراجحة، كما وضّح الشكل السابق، بأي

عملة من الثلاث، ولا يحتاج الأمر العملات الثلاث: الرينغت والدولار الأمريكي والدولار السنغافوري؛ ولهذا يمكن توقع تحركات كل أسعار العملة فيما بينها، ومع ذلك لا نحتاج سوىٰ ثلاث عملات للحصول علىٰ ربح المراجحة، ولا يحتاج الأمر سوىٰ ثلاث عملات لإحداث خلل في التوازن والوصول إلىٰ المراجحة الممكنة؛ ولهذا السبب تُسمىٰ المراجحة أيضًا المراجحة المثلثية[1].

يمكن الحصول علىٰ أرباح المجازفة والمراجحة باستخدام عملات إضافية بمجرد وجود العديد من العملات القانونية المتقلبة بطبيعتها، ويوفر النظام النقدي القانوني العالمي أرضًا خصبة للمجازفة والتلاعب والمراجحة في سوق الصرف الأجنبي[2].

---

(١) إذا حصل الربح باستخدام أربع عملات أو أكثر، فكل التعاملات ما عدا ثلاثة إما عديمة الأثر أو تقلل الربح المتحصل. من الناحية الرياضية، إذا وضعنا أسعار الصرف المتقاطعة في مصفوفة؛ فإنَّ التوازن يتضمن العامل المحدد للمصفوفة الذي يساوي صفرًا. وإذا لم يساو العامل المحدد صفرًا؛ فإنَّه يتضمن فرصة مراجحة في مكان ما بين العملات.

(٢) عودة إلىٰ سبعينيات القرن العشرين، كان الحجم العالمي لمعاملات الصرف الأجنبي من ١٠ بلايين دولار إلىٰ ٢٠، وبحلول عام ٢٠٠٠ كان متوسط التعامل ٢ تريليون دولار! انظر: بيرنارد ليتر، مستقبل النقود The Future of Money، سنشري Century، ٢٠٠١، ص ٣١٢.

الملحق (هـ)

نِسَب المجاميع النقدية لكل دولة

ومعدلات النمو في الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)

الدولة	النقود الحكومية (M0) بوصفها نسبة عرض النقود في مفهومه الواسع (M2) عام ١٩٩٦	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٨٦-١٩٩٦		
،،	،،	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	عرض النقود في مفهومه الضيق (M1)	عرض النقود في مفهومه الواسع (M2)
١- الأرجنتين	٠,٢٣	٢,٤٩	١٧٩,٠٩	١٨١,٨٠
٢- البحرين	٠,١٤	٦١٥	٤,٧٢	٥,٦٥
٣- بنجلادش	٠,٢٣	٤,٢٣	١٠,٩٨	١٣,٩٢
٤- بليز	٠,٢٠	٨,٣٤	٨,٧٣	١١,٣٩

٥- بوليفيا	٠,٢٤	٣,٨٦	٢٣,٥٤	٣٥,٥٨
٦- بوتسوانا	٠,١٤	٧,٨٢	١٤,٦٠	١٨,٠٦
٧- البرازيل	٠,٢٣	٢,٥٧	٥٩١,٨٠	٦٧٧,٧٦
٨- بركينا فاسو	٠,٥٢	٢,٦٦	١٠,٣٥	١٠,١٢
٩- بوروندي	٠,٤٣	-٠,٤٧	٨,٥٣	١١,٨١
١٠ كاميرون	٠,٣١	-٢,٣٦	-٣,٥٧	-٣,٥٣
١١- تشيلي	٠,٨٨	٧,٨٩	٢٥,٠٦	٢٤,٦٨
١٢- الصين	٠,٣٥	٩,٩٩	٢٣,٠٣	٢٨,١٩
١٣- كوستا ريكا	٠,٤٧	٣,٩٨	١٥,٣٧	٢٤,٢٢
١٤- إكوادور	٠,٢١	٢,٦٢	٤٠,٨١	٥٣,٤٥
١٥- مصر	٠,٣٠	٤,٢٠	١٠,٧٩	١٧,١٣
١٦- السلفادور	٠,٣٦	٤,١١	١٣,٩٠	١٩,٣١
١٧- إثيوبيا	٠,٤٢	٣,٩٠	١٠,٩٨	١٣,٥٩
١٨- فيجي	٠,١٧	٢,٧٨	١٠,٢٤	٩,٩٨
١٩- غانا	٠,٥٠	٤,٦٤	٣٦,٢٥	٣٨,٥٦
٢٠- جواتيمالا	٠,٢٧	٣,٨٨	١٨,٥٥	٢٠,١١
٢١- هونداروس	٠,٣٢	٣,٦٣	٢١,٢٤	٢٢,٠٧
٢٢- الهند	٠,٣١	٥,٩٤	١٦,٢٠	١٦,٧٤

٢٣- إندونيسيا	٠,١٣	١٠,٧٦	١٦,٠٨	٢٥,٩٧
٢٤- إيران	٠,٤٤	٣,٦٥	٢٣,٦١	٢٥,٤٨
٢٥- جاميكا	٠,٣٥	٢,٦٦	٣١,٦٨	٣٠,٥٠
٢٦- الأردن	٠,٤٦	٢,٣٦	٥,٥٠	٨,٦١
٢٧- كينيا	٠,٣٣	٣,٣٠	١٦,٢٥	٢١,٧٠
٢٨- الكويت	٠,٠٦	٢,٩٥	١,٩٤	٣,٦٧
٢٩- ليسوتو	٠,٢٥	٢٨,٠٤	١٥,١٣	١٤,١٧
٣٠- مدغشقر	٠,٥٧	١,٢٢	٢٢,٣٠	٢٣,٥٥
٣١- مالاوي	٠,٥٦	٢,٩٤	٢٨,٦٥	٢٨,٠٤
٣٢- ماليزيا	٠,٣٠	٨,٥٠	١٧,٧١	١٥,٧٤
٣٣- مالديف	٠,٦٣	٨,٤٥	١٨,٨٢	٢٠,٢٦
٣٤- مالطا	٠,٢٦	٥,٨٣	٤,٢٤	١٠,٥٠
٣٥- موريشيوس	٠,٢٠	٥,٨٤	١٤,٩٩	١٨,٦٧
٣٦- المكسيك	٠,١٥	٢,٥٠	٤٢,٩٤	٤١,٩٠
٣٧- موزمبيق	٠,٣٧	٤,٢٩	٤٢,٩٩	٤٩,٤٠
٣٨- مينمار	٠,٦٦	٢,٥٢	٢٦,٢٤	٢٦,٥٦
٣٩- نيبال	٠,٣٦	٤,٥٢	١٧,٧٣	١٩,٧٥
٤٠- نيجر	٠,٥١	١,٦٠	٠,٨٩	٠,٣٢

٤١- نيجيريا	٠,٥٢	٤,٢٣	٣٣,٨٧	٣١,٦٤
٤٢- عمان	٠,٢٠	٤,٤٣	٤,٨٧	٦,٤٦
٤٣- باكستان	٠,٣٣	٥,٢٦	١٣,٧٨	١٥,٩٢
٤٤- باراجواي	٠,٣٨	٣,٦٩	٢٦,٨٨	٣٢,٧١
٤٥- بيرو	٠,٤٠	١,١٥	٢٤٠,٠٤	٢٧١,٩٥
٤٦- الفلبين	٠,٢٢	٣,٦٨	١٨,٣٧	٢١,٩٣
٤٧- بولندا	٠,٢٥	١,١٠	٦٨,٧٦	٧٤,١٥
٤٨- رواندا	٠,٤٩	-٢,٣٩	١٠,١٩	٩,٩٦
٤٩- السعودية	٠,٢١	٢,٩٢	٤,٤٣	٤,٩٠
٥٠- سيراليون	٠,٥١	-٢,٩٠	٣٩,٩١	٤٣,٧٥
٥١- جنوب افريقيا	٠,٠٩	١,٥٦	٢٠,٣٣	١٥,١٥
٥٢- سري لانكا	٠,٣٤	٤,٣١	١٤,٠٢	١٦,٩٩
٥٣- سوريا	٠,٥٦	٥,٦٢	١٤,٨٤	١٦,٧٤
٥٤- تايلاند	٠,١٢	٩,٤٣	١٥,٢٦	١٨,٦٩
٥٥- ترينيداد وتوباغو	٠,٢٢	٠,٢٧	٥,٨٤	٦,٨٢
٥٦- تونس	٠,٢٦	٤,٣٤	٦,٨٨	١٠,٣٠
٥٧- تركيا	٠,١٨	٤,٣٨	٦٧,٥٥	٨٠,٨٨
٥٨- أوغندا	٠,٥٠	٧,٠٤	٥٤,٢٠	٥٧,٤٢

٥٩- أوروغواي	٠,٣١	٣,٥٩	٥٩,٨٢	٦٢,٥١
٦٠- فنزويلا	٠,٤٢	٢,٦٠	٤٠,٨١	٣٩,٨٥
٦١- زامبيا	٠,٢٥	١,٢٥	٦١,٠٩	٦٧,٢٨
٦٢- زيمباوي	٠,٢٨	٣,١٣	٢٨,٥٤	٢٥,٥٤
المتوسط	٠,٣٤	٤,٢٥	٣٦,٩٢	٤١,٤٠

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات من الكتاب السنوي للإحصاء المالي لصندوق النقد الدولي ٢٠٠٠، معدلات النمو هي متوسطات هندسية للعقد (١٩٨٦-١٩٩٦)، باستثناء فترة الأزمة الاقتصادية لشرق آسيا عام ١٩٩٧.

الملحق (و)

التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي باستخدام العقود الآجلة والمستقبلية والخيار والدينار الذهبي: مقارنة

أوضحت الأزمة الاقتصادية لشرق آسيا عام ١٩٩٧ كيف أنَّ العملات معرضة للخطر، علىٰ سبيل المثال: حطمت هجمات المجازفة علىٰ الرينغت الاقتصاد تقريبًا لولا الإجراءات المضادة السريعة والجريئة التي اتخذتها الحكومة الماليزية، وبخاصة في فحص معاملات الرينغت الخارجية، إضافة إلىٰ ذلك أوضحت حاجة الشركات إلىٰ إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، ووجد أفراد وشركات ومنشآت أنفسهم لا حول لهم ولا قوة في أعقاب تحركات سعر الصرف الشديدة. وباعتبار ماليزيا من الدول الأكثر انفتاحًا في العالم، من حيث التجارة الدولية؛ فقد تعرضت إلىٰ مخاطر كبيرة للصرف الأجنبي[1]. وتشير مخاطر الصرف الأجنبي إلىٰ حالات

(١) تصنف مجلة الاقتصادي The Economist، عالم صغير بالأرقام Pocket World in Figures (طبعة ٢٠٠٢) ماليزيا باعتبارها ثاني أكثر دولة معتمدة علىٰ التجارة في العالم، والتجارة بوصفها نسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي تحصل فيها ماليزيا علىٰ ٩٢ في المائة، وتصل حتىٰ أعلىٰ من سنغافورة المصنفة في المركز الثالث بنسبة مئوية تبلغ ٧٨,٨ في المائة. انظر: ص ٣٢.

عدم التيقن التي نواجهها بسبب تقلب أسعار الصرف. علىٰ سبيل المثال: تاجر ماليزي يصدر زيت النخيل إلىٰ الهند ويحصل علىٰ المدفوعات بالروبية في المستقبل، يواجه مخاطر انخفاض قيمة الروبية مقابل الرينغت وقت الدفع؛ هذا لأنَّه إذا انخفضت الروبية، يحصل علىٰ مقدار أصغر من الرينغت حين تستبدل الروبية بالرينغت؛ ولهذا ما بدا في البداية مشروعًا مربحًا تحول إلىٰ خسارة بسبب تقلبات سعر الصرف، هذه المخاطر مشهورة في التجارة الدولية وموارد الثروة، وبناء علىٰ هذا؛ توقف عدد من الاستثمارات الدولية والتجارات والمعاملات بسبب عدم رغبة الأطراف المعنية في تحمل مخاطر الصرف الأجنبي، ومن هنا من المهم للمنشآت إدارة مخاطر الصرف الأجنبي حتىٰ تركز علىٰ ما تجيده وتزيل الخطر أو تقلله إلىٰ أدنىٰ مستوىٰ ولا تتعامل معه. ولسوء الحظ، ومع ذلك، في حالة معظم الدول النامية، في الجملة ماليزيا، تتدنىٰ الأدوات المتاحة لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي. من الناحية التقليدية، الأسعار الآجلة ومستقبليات العملة وعقود الخيار استخدمت لهذا الغرض، وأسواق الأموال أو الاستثمارات المحسوبة بأسعار مستقبلية وعقود الخيار معروفة أيضًا أنها أسواق أدوات مشتقة. وعلىٰ الرغم من ذلك، في دول كثيرة، في الجملة ماليزيا، الأموال أو الاستثمارات المحسوبة بأسعار مستقبلية وعقود الخيار المتعلقة بالعملة غير متاحة. علىٰ سبيل المثال: تتيح بورصة المشتقات الماليزية Malaysian Derivatives Exchange عدة أدوات مشتقة -عقود مستقبلية للمؤشر المركب لكوالالمبور

Kuala Lumpur Composite Index Futures، وخيارات المؤشر Index Options، وعقود مستقبلية لزيت النخيل الخام Crude Palm Oil Futures، والعقود المستقبلية (سعر الفائدة) لسعر الصرف السائد بين بنوك كوالامبور KLIBOP - ولكن ليست عقودًا مستقبلية أو عقود خيار للرينغت. وحتىٰ في الدول حيث توجد أسواق مشتقة للعملة، ومع ذلك علىٰ سبيل المثال: بورصة فلاديلفيا في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يحدث فيها تداول لكل المشتقات علىٰ كل العملات. ولا تتوافر المشتقات سوىٰ علىٰ العملات العالمية الرئيسة المختارة. وفي حين أنَّ وجود هذه الأسواق يساعد في إدارة المخاطر، تنتعش المجازفة والمراجحة في ظلها أيضًا. يقارن هذا المبحث استخدام المشتقات- العقود الآجلة والمستقبلية والخيار - والدينار الذهبي في التحوط لمخاطر الصرف الأجنبي. إضافة إلىٰ ذلك، يؤكد أيضًا أنَّ نظام الدينار الذهبي علىٰ الأرجح يؤدي إلىٰ فعالية السوق ويقلل من تكلفة التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي، مقارنة بالمشتقات.

التحوط باستخدام العقود الآجلة:

يشير التحوط إلىٰ إدارة المخاطر إلىٰ الحد الذي يمكن تحمله. في التجارة الدولية والتعاملات، يقوم الصرف الأجنبي بدور مهم. وقد يكون للتقلبات في معدلات الصرف الأجنبي مضامين كبيرة علىٰ القرارات التجارية ومحصلاتها. وتوقف كثير من التجارة الدولية والتعاملات التجارية أو أصبحت غير جديرة بالاهتمام بسبب مخاطر سعر الصرف الكبيرة المتضمنة فيها. من

الناحية التاريخية، أهم أداة مستخدمة لإدارة مخاطر سعر الصرف هي السعر الآجل؛ فالأسعار الآجلة هي اتفاقيات جمركية بين الأطراف لتثبيت سعر الصرف في التعامل المستقبلي، ويزيل هذا الترتيب اليسير مخاطر سعر الصرف، ومع ذلك له بعض العيوب، وبخاصة صعوبة ضم طرف آخر إلىٰ العقد يوافق علىٰ تثبيت السعر المستقبلي للمبلغ والمدة الزمنية موضع الاتفاق. في ماليزيا، قد لا تدرك منشآت كثيرة أنَّ بعض البنوك تقدم ترتيبات أسعار آجلة خدمة للعملاء، فبدخول رجل الأعمال في عقد سعر آجل مع البنك، تنتقل المخاطر إلىٰ البنك بوضوح، والذي عليه الآن تحملها، بالطبع علىٰ البنك بدوره إجراء بعض الترتيبات الأخرىٰ لإدراة هذه المخاطر، وتعد العقود الآجلة أقل شيوعًا علىٰ نحو ما؛ قد يعود هذا إلىٰ عدم وجود آلية تجارية رسمية أو منشأة أو حتىٰ هيئة تنظيمية.

مثال علىٰ التحوط باستخدام العقد الآجل:

افترض أنَّ شركة إنشاءات ماليزية، حصلت شركة إيه بي سي وحدها علىٰ عرض إنشاء جزء من طريق في الهند، الآن شهر يوليو والعقد موقع بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية، تدفع في شهر سبتمبر، ويتفق هذا المبلغ مع الحد الأدنىٰ من العائدات لشركة إيه بي سي ومقداره ١,٠٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي بسعر الصرف ٠,١٠ رينغت ماليزي لكل روبية. وعلىٰ الرغم من ذلك، قد ينتهي المطاف بأسعار الصرف المتقلبة بحدوث انخفاض محتمل في قيمة الروبية

وهكذا تجعل المشروع غير جدير بالاهتمام. وبناء علىٰ هذا؛ تُبرم شركة إيه بي سي عقدًا آجلًا مع فيرست بنك أف إنديا First Bank of India لتثبيت سعر الصرف عند ٠,١٠ رينغت ماليزي لكل روبية. فالعقد الآجل هو اتفاق قانوني، ومن ثمَّ يؤسس التزامات علىٰ الطرفين. فقد يتعيَّن علىٰ فيرست بنك أف إنديا أن يجد طرفًا آخر لهذه المعاملة - إما طرفًا يريد التحوط من انخفاض قيمة الـ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية تنهي في الوقت نفسه، أو طرفًا يرغب في المجازفة علىٰ اتجاه صاعد للروبية. إذا قام البنك نفسه بدور الطرف الآخر، يتحمل البنك المخاطر. ويزيد وجود المضاربين من احتمالية إيجاد طرف آخر. بإبرام عقد آجل تضمن شركة إيه بي سي سعر صرف ٠,١٠ رينغت ماليزي لكل سعر صرف. فإذا انخفضت قيمة الروبية بالفعل، فشركة إيه بي سي في حماية من ذلك. وعلىٰ الرغم من ذلك إذا انخفضت، علىٰ شركة إيه بي سي أن تتخلىٰ عن هذا التحرك المواتي ومن ثمَّ تتحمل بعض الخسائر الضمنية. ومع أنَّه يمكن أن يضيع هذا التحرك المواتي، مازالت شركة إيه بي سي مستمرة في التحوط؛ لأنها تعرف أنَّ سعر الصرف «المضمون» لـ ٠,١٠ رينغت ماليزي لكل روبية يتفق مع المشروع الناجح الذي تقوم به.

التحوط باستخدام العقود المستقبلية:

ظهرت سوق العقود المستقبلية بوصفها حلًّا للعيوب المتأصلة في سوق العقود الآجلة، وتحل سوق العقود المستقبلية بعض

عيوب سوق العقود الآجلة، وبخاصة الحاجة إلىٰ إيجاد طرف آخر والصعوبة في ذلك، والعقد المستقبلي للعملة هو اتفاق بين طرفين في شراء عملة معينة أو بيعها في موعد مستقبلي، وبسعر صرف معين مثبت أو متفق عليه مسبقًا، ويشبه هذا كثيرًا العقد الآجل، وفي الواقع يشبه العقد المستقبلي العقد الآجل؛ إلا أنَّه أكثر سيولة، وهو سائل لأنَّه يُتداول عليه بصرف منظم - أي سوق العقود المستقبلية. والعقود المستقبلية هي عقود معيارية وهكذا نشتريها ونبيعها تمامًا مثل الأسهم في سوق الأوارق المالية، إضافة إلىٰ ذلك فالعقد المستقبلي عقد قانوني مثل العقد الآجل، ولكن يمكن «التحلل» من الإلزام قبل انقضاء العقد بالقيام بتعامل مضاد، بمعنىٰ: لو اشترىٰ شخص عقدًا مستقبليًا فقد يخرج منه ببيع العقد نفسه. وحين إجراء التحوط باستخدام العقد المستقبلي، إذا كانت المخاطرة تتضمن ارتفاعًا في القيمة؛ فعلىٰ الشخص شراء العقد المستقبلي، بينما إذا كانت المخاطرة تتضمن انخفاضًا في القيمة فعلىٰ الشخص بيع العقد المستقبلي. راجع مثالنا السابق، بدلًا من استخدام العقد الآجل، كان يمكن لشركة إيه بي سي بناءً علىٰ ذلك أن تبيع العقد المستقبلي المتضمن عملة الروبية للتحوط من انخفاض قيمة الروبية. لنفترض أنَّه بناء علىٰ ذلك باعت شركة إيه بي سي العقد المستقبلي المتضمن عملة الروبية بسعر ٠,١٠ رينغت ماليزي لكل روبية. ومن هنا فإنَّ حجم العقد هو ١,٠٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي. الآن افترض أنَّ الروبية انخفضت إلىٰ ٠,٠٧ رينغت

ماليزي لكل روبية - الشيء ذاته الذي كانت تخشاه شركة إيه بي سي ذاته (انظر الجدول ٤). ثم تنهي شركة إيه بي سي العقد المستقبلي بإعادة شراء العقد بالسعر الجديد. لاحظ أنَّه في جوهر الأمر اشترت شركة إيه بي سي العقد بـ٠,٠٧ رينغت ماليزي وباعته بـ٠,١٠ رينغت ماليزي، ويعطي هذا ربحًا من العقد المستقبلي يبلغ ٣٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي [٠,١٠ رينغت ماليزي - ٠,٠٧ رينغت ماليزي]، وعلىٰ الرغم من ذلك في السوق الفورية لا تحصل شركة إيه بي سي إلا علىٰ ٧٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي حين تغير صرف مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية بسعر ٠,٠٧ رينغت ماليزي. ومع ذلك، يظل إجمالي التدفق النقدي عند ١٠,٠٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي (٧٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي من السوق الفوري و٣٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي من العقد المستقبلي)، وباستخدام التحوط استخدامًا مثاليًا يبقىٰ التدفق النقدي دائمًا ١ مليون رينغت ماليزي بغض النظر عما يحدث لسعر الصرف في السوق الفوري، ومن مزايا استخدام العقود المستقبلية في التحوط: أنَّه يمكن لشركة إيه بي سي أن تحلَّ نفسها من الالتزام الذي يفرضه العقد المستقبلي بإعادة شراء العقد في أي وقت قبل انقضاء مدة العقد. ومع ذلك، لكي يبرم المتداول عقدًا مستقبليًا؛ عليه أن يدفع وديعة (تُسمىٰ هامشًا مبدئيًا) أولًا. ثم يُتابع مركزه بصفة يومية إلىٰ درجة أنَّه حينما يخسر حسابه في يوم ما، يتلقىٰ المتداول طلب تغطية الهامش margin call (يُعرف أيضًا بهامش التغيير variation margin)، يطلب منه سداد الخسائر.

(جدول ٤): نتيجة التحوط باستخدام العقود المستقبلية للعملات

سوق النقد	سوق العقود المستقبلية
شهر يوليو تتوقع شركة إيه بي سي أن تحصل علىٰ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية في شهر سبتمبر. في الوقت الحاضر، سعر صرف الروبية هو ٠,١٠ رينغت ماليزي لكل روبية.	شهر يوليو تبيع شركة إيه بي سي ٥ عقود مستقبلية في سبتمبر متضمنة الروبية بسعر ٠,١٠ رينغت ماليزي (بافتراض أنَّ كل عقد مستقبلي متضمن الروبية حجمه ٢,٠٠٠,٠٠٠ روبية). إجمالي القيمة الأساسية للعقد المستقلبي: ٥ط٢ مليون ط ٠,١٠ = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي.
شهر سبتمبر تغير الـ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية في السوق الفوري بسعر ٠,٠٧ رينغت ماليزي القيمة بالرينغت: ١٠,٠٠٠,٠٠٠ @ ٠,٠٧ رينغت ماليزي = ٧٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي. إضافة إلىٰ ربح العقد المستقبلي: ٧٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي + ٣٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي = ١,٠٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي	شهر سبتمبر تشتري شركة إيه بي سي ٥ عقود مستقبلية في سبتمبر متضمنة الروبية بسعر ٠,٠٧ رينغت ماليزي. إجمالي القيمة الأساسية للعقد المستقلبي: ٥ط٢ مليون ط ٠,٠٧ = ٧٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي. ربح العقد المستقبلي: ١,٠٠٠,٠٠٠ - ٧٠٠,٠٠٠ = ٣٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي

المظاهر النمطية للعقد المستقبلي والسيولة:

علىٰ عكس العقد الآجل، للعقد المستقبلي عدة مظاهر نمطية، وتزيد هذه المظاهر النمطية السيولة في السوق، بمعنىٰ: تزيد عدد المعاملات التي تتناسب من الحجم وانقضاء الأجل. ومن الناحية العملية، يواجه المتداولون ظروفًا متنوعة تحتاج إلىٰ إجراءات متنوعة (مثل الحاجة إلىٰ التحوط من مقادير مختلفة من العملة في أوقات مختلفة في المستقبل) ومثل هذه المعاملات تكون صعبة. وبتنميط حجم العقود (أي المبلغ) ومواعيد انقضاء الأجل، يمكن التنسيق بين هذه الحاجات إلىٰ حد ما، بالرغم من عدم الوصول إلىٰ المثالية. تشمل بعض المظاهر النمطية تاريخ انقضاء الأجل، وشهر تسوية العقد المستقبلي، وحجم العقد، وحدود المركز (بمعنىٰ عدد العقود التي يمكن لطرف شراؤها أو بيعها)، وحد السعر (أي الحد الأدنىٰ لتحركات السعر اليومية المسموح بها). وعلىٰ الرغم من ذلك، تؤدي هذه المظاهر النمطية إلىٰ بعض مشكلات التحوط، وفي مثالنا السابق بافتراض أنَّ حجم كل عقد مستقبلي يتضمن الروبية هو ٢,٠٠٠,٠٠٠؛ لذا يتعين بيع ٥ عقود لحجم عقد مقداره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية، وعلىٰ الرغم من ذلك إذا كان حجم كل عقد ٣,٠٠٠,٠٠٠ كل حالة؛ لذا يمكن بيع ٣ عقود، وتصبح ١,٠٠٠,٠٠٠٠ بلا تحوط. وهكذا في ظل النمطية، قد تصبح بعض المراكز الفورية بلا تحوط، ونقدم فيما يلي بعض مزايا التحوط باستخدام العقود المستقبلية وكذلك بعض العيوب:

مزايا العقد المستقبلي:

* **سوق سائلة ومركزية:** بما أننا نتداول علىٰ العقود المستقبلية في السوق المركزية، يزيد هذا السيولة، وهناك مشاركون كثيرون في السوق ومن ثَمَّ يمكن للشخص شراء العقود المستقبلية وبيعها بسهولة، وتقل مشكلة التوافق المزدوج للرغبات التي قد ترد في السوق المستقبلية؛ فالمتداول الذي اتخذ مركزًا في السوق المستقبلية يمكنه إجراء تعامل مقابل وبهذه الطريقة يغلق مركزه، ومع ذلك فالخروج السهل ليس من مظاهر السوق المستقبلية.

* **الرفع Leverage:** يحدث الرفع نتيجة لنظام هامش السوق المستقبلية، حيث يتخذ المتداول مركزًا أكبر بوديعة مبدئية صغيرة فقط. إذا تطلب العقد المستقبلي الذي قيمته ١,٠٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي هامشًا مبدئيًا مقداره ١٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي فقط، يُؤدي تغير بقيمة واحد في المائة في سعر العقد المستقبلي (أي ١٠,٠٠٠ رينغت ماليزي) إلىٰ تغير بقيمة ١٠ في المائة مقارنة بمصروفات المتداول التأسيسية، هذه الزيادة في الأرباح (أو الخسائر) تُسمىٰ الرفع، ويسمح الرفع للمتداول بالتحوط للمقادير الأكبر من الأموال بمصروفات تأسيس أقل.

* **المراكز التي يمكن إغلاقها بسهولة:** كما ذكرنا من قبل، المراكز المتخذة في سوق العقود المستقبلية يمكن إغلاقها بسهولة بإجراء معاملات مضادة. إذا باع متداول ٥ عقود مستقبلية تتضمن الروبية وتنقضي في شهر ديسمبر، قد يغلق المتداول ذلك المركز

بشراء ٥ عقود مستقبلية تتضمن الروبية في شهر ديسمبر. وباستخدام إجراء التحوط، يحدث إغلاق المركز بالقرب من التعاملات الفورية المادية المتوقعة. والأرباح أو الخسائر الحاصلة من العقود المستقبلية تعوضها الخسائر أو الأرباح المقابلة من المعاملة الفورية، علىٰ الرغم من ذلك قد لا يكون هذا التعويض كافيًا؛ بسبب المشكلات التي سببتها المظاهر النمطية للعقد المستقبلي.

* **التقارب**: بينما يقترب العقد المستقبلي من انقضاء أجله، يتجه سعره والسعر الفوري إلىٰ التقارب، وفي يوم انقضاء الأجل يتعين أن يكون كلا السعرين متساويين، ويحصل التقارب بأنشطة المراجحين الذين يتحركون من أجل الحصول علىٰ ربح إذا حدث تفاوت في الأسعار بين العقد المستقبلي والفوري، بمعنىٰ: الشراء في السوق الأرخص والبيع في السوق الأعلىٰ سعرًا.

● **عيوب العقد المستقبلي:**

* **الالتزام القانوني**: العقد المستقبلي، تمامًا مثل العقد الآجل، له التزام قانوني. وكونه يتمتع بالتزام قانوني فهو يثير مشكلات أحيانًا، علىٰ سبيل المثال: إذا استخدمت العقود المستقبلية للتحوط في مشروع مازال في مرحلة تقديم العطاءات، قد يتحول مركز العقد المستقبلي إلىٰ مركز مجازفة في حالة تحول فشل تقديم العطاءات.

* **المظاهر النمطية**: بما أنَّ للعقد المستقبلي بعض المظاهر

النمطية مثل حجم العقد وموعد انقضاء، إلخ؛ قد يكون التحوط المثالي مستحيلًا، وبما أنَّ الإفراط في التحوط ليس مستحبًا أيضًا؛ لذا ستسير بعض التعاملات الفورية بلا تحوط.

* **هوامش التغير المبدئية واليومية**: هذا مظهر فريد من مظاهر العقد المستقبلي؛ فالمتداول الذي يرغب في اتخاذ مركز في سوق العقود المستقبلية عليه أن يدفع أولًا هامشًا مبدئيًا أو وديعة، وستعود هذه الوديعة حين يغلق المتداول مركزه، إضافة إلىٰ ذلك يُتابع العقد المستقبلي في السوق، بمعنىٰ: أن مركزه يُتابع بصفة يومية وقد يتطلب الأمر من المتداول أن يدفع هوامش التغير في حال الخسائر اليومية. وقد تضع هوامش التغير المبدئية واليومية عبء تدفق نقدي كبير علىٰ المتداولين أو المتحوطين.

* **التحول عن التحركات المواتية**: في إجراء التحوط باستخدام العقود المستقبلية، يعوض أي خسائر أو أرباح في التعامل الفوري أرباح أو خسائر من تعاملات العقود المستقبلية. تأمل مثالنا السابق حيث باعت شركة إيه بي سي العقود المستقبلية المتضمنة الروبية لتوفير الحماية من انخفاض قيمة الروبية، وعلىٰ الرغم من ذلك إذا كانت الروبية ستنخفض في القيمة، كان يتعين علىٰ شركة إيه بي سي أن تتغاضىٰ عن مثل هذه التحركات المستحبة.

العيوب السابقة للعقد المستقبلي، وبخاصة اعتباره إلزامًا قانونيًا، مع الهوامش المطلوبة والحاجة إلىٰ التغاضي عن التحركات

المواتية، أدت إلىٰ تطور أسواق عقود الخيار وتأسيسها وهي التي تتعامل مع أدوات أكثر مرونة، أي عقود الخيار.

• **التحوط باستخدام عقود الخيار:**

نعرّف خيار العملات بأنَّه عقد بين طرفين -بائع ومشترٍ- لمشتري الخيار بموجبه حق ولكن ليس إلزامًا، في شراء العملة المحددة أو بيعها بسعر صرف محدد، في الموعد المحدد أو قبله، من بائع الخيار. بينما يتمتع مشتري الخيار بحق وليس إلزامًا، فإنَّ بائع الخيار، مع ذلك، عليه التزام في حالة مارس المشتري الحق المعطىٰ. وهناك نوعان من أنواع عقود الخيار:

* **عقد خيار الشرط** Call option: يعطي للمشتري الحق في شراء عملة محددة بسعر صرف محدد، في موعد محدد أو قبله.

* **عقد خيار البيع** Put option: يعطي للمشتري الحق في بيع عملة محددة بسعر صرف محدد، في موعد محدد أو قبله.

بالطبع، يحتاج بائع الخيار إلىٰ تعويض عن إعطاء الحق، ويُسمىٰ التعويض سعر الخيار أو علاوته premium، وهكذا علىٰ البائع التزام في حال ممارسة المشتري للحق.

علىٰ سبيل المثال: افترض أنَّ متداولًا اشترىٰ عقد خيار الشرط بالروبية بسعر ٠,١٠ رينغت ماليزي لشهر سبتمبر بسعر ٠,٠١ رينغت ماليزي، ويعني هذا أنَّ للمشتري الحق في شراء الروبية بـ٠,١٠ رينغت ماليزي لكل روبية في أي وقت حتىٰ تنقضي مدة

العقد في شهر سبتمبر، ويدفع المتداول علاوة قدرها ٠,٠١ رينغت ماليزي مقابل هذا الحق، وتسمىٰ المقدار ٠,١٠ رينغت ماليزي سعر التنفيذ exercise price /strike price، وإذا زادت قيمة الروبية عن ٠,١٠ رينغت ماليزي في أي وقت قبل انقضاء أجل العقد، قد يمارس المتداول حقه ويشتري بـ ٠,١٠ رينغت ماليزي لكل روبية فقط. ومع ذلك، إذا كانت الروبية ستنخفض أقل من ٠,١٠ رينغت ماليزي، قد يدع المتداول العقد ينقضي دون اتخاذ أي إجراء؛ لأنَّه غير ملزم بشرائه بسعر ٠,١٠ رينغت ماليزي. وفي هذه الحالة، إذا احتاج إلىٰ روبية مادية، قد يبيعه في السوق الفوري بالسعر المنخفض الجديد.

في التحوط باستخدام عقد الخيار، نستخدم عقد خيار الشرط إذا كان الخطر يشير إلىٰ أنَّ السعر في اتجاه صاعد، في حين نستخدم عقد خيار البيع إذا كان السعر في اتجاه هابط. في مثالنا عن شركة إيه بي سي، بما أنَّ الخطر ينحصر في انخفاض قيمة الروبية؛ يتعين علىٰ شركة إيه بي سي شراء عقد خيار البيع للروبية، وإذا كانت الروبية تنخفض قيمتها وقت تلقي شركة إيه بي سي لإيرادات الروبية، تمارس شركة إيه بي سي حقها وبهذه الطريقة تحصل بنجاح علىٰ سعر صرف أعلىٰ. ومع ذلك، إذا كانت الروبية ترتفع قيمتها بدلًا من ذلك، في هذه الحالة تترك شركة إيه بي سي العقد ينقضي أجله وتغير روبيات العقد في السوق الفوري بسعر صرف أعلىٰ؛ ولهذا تتيح سوق عقود الخيار للمتداولين الاستفادة

من التحركات المواتية غير المحدودة في حين تقلل الخسائر. ويعد هذا من الخصائص الفريدة لعقد الخيار، علىٰ عكس العقد الآجل أو المستقبلي؛ إذ علىٰ المتداول التخلي عن التحركات المواتية ولا حد للخسائر كذلك.

في هذا الصدد يعد عقد الخيار أداة تحوط مناسبة للتدفقات النقدية الطارئة، كما هو الحال في مراحل تقديم العطاءات، حين تقدم شركة سعرًا لإنجاز مشروع في الخارج، يتضمن مخاطر صرف أجنبي، يتيح لها سوق عقد الخيار تحديد سعر العطاء وفي الوقت نفسه تحمي نفسها من تقلبات سعر الصرف في حالة حصولها علىٰ العطاء.

في حال التحوط باستخدام العقد الآجل أو العقد المستقبلي، تجد الشركة نفسها تلقائيًا في وضع المجازفة في حال عدم حصولها علىٰ العطاء، دون أي حد لأي خسائر جانبية سلبية.

مثال علىٰ التحوط باستخدام عقد خيار البيع:

تأمل مثال شركة إيه بي سي، بدلًا من الحصول علىٰ العقد محل النقاش، نفترض مع ذلك أنَّ في مرحلة تقديم العطاء -كما هو الحال في واقع الحياة، وتريد شركة إيه بي سي إيرادًا مقبولًا عند الحد الأدنىٰ مقداره ١,٠٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي بعد تكاليف التحوط؛ إلا أنَّه علىٰ شركة إيه بي سي تقديم سعر عطاء الآن. وفي هذه الحالة، قد تواجه شركة إيه بي سي مخاطر سعر الصرف فقط حين تحصل علىٰ العطاء، ويفيد عقد الخيار بوصفه أداة تحوط هنا

مقارنة بالعقد الآجل أو العقد المستقبلي بسبب عدم التيقن من الحصول علىٰ العقد، افترض أننا الآن في شهر يوليو وأنَّ نتائج تقديم العطاء ستعرف في سبتمبر، وأنَّ أسعار عقد الخيار لشهر سبتمبر متاحة علىٰ الوجه التالي:

- ٠,١٠ رينغت ماليزي عقد خيار الشرط @ ٠,٠٠٢ رينغت ماليزي.

- ٠,١٠ رينغت ماليزي عقد خيار البيع @ ٠,٠٠١ رينغت ماليزي.

افترض أن حجم كل عقد يتضمن الروبية يبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ روبية.

فيما استراتيجية شركة شركة إيه بي سي في التحوط:

١- أولًا عليها تحديد ما إذا كانت تشتري عقد خيار الشرط أم عقد خيار البيع؛ لأنها ستحصل علىٰ الروبيات في المستقبل إذا حصلت علىٰ العقد، ومخاطره تتضمن انخفاض قيمة الروبية.

٢- ما يجب أن يكون مبلغ العطاء؟ وللإجابة عن هذا السؤال، علينا حساب سعر الصرف الفعال بعد تضمين سعر عقد خيار البيع، بمعنىٰ: ٠,١٠ رينغت ماليزي مطروحًا من ٠,٠٠١ الذي يساوي ٠,٠٩٩ رينغت ماليزي، والآن يصل مبلغ العطاء إلىٰ ١,٠٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي/٠,٠٩٩ رينغت ماليزي والذي يساوي ١٠,١٠١,٠١٠ روبية.

٣- كم عدد عقود خيار البيع التي يتعين عليها شراؤها؟ وللإجابة عن هذا السؤال: اقسم مبلغ العطاء علىٰ حجم العقد، بمعنىٰ ١٠,١٠١,٠١٠/ ٢,٠٠٠,٠٠٠ يساوي ٥,٠٥، وبما أنَّ كسور العقد غير مسموحة ولا نبالغ في التحوط؛ تعد ٥ عقود كافية، ومع جزء منها بلا تحوط؛ ولهذا في هذا المثال نختار ٦ عقود.

٤- ما تكلفة التحوط؟ تحسب تكلفة التحوط علىٰ الوجه التالي: ٦ عقود ط ٢,٠٠٠,٠٠٠ لكل عقد ط ٠,٠٠١ رينغت ماليزي تساوي ١٢,٠٠٠ رينغت ماليزي. تكلفة التحوط هذه هي الحد الأدنىٰ الممكن من الخسائر باستخدام عقد الخيار.

في شهر سبتمبر، ستكون شركة إيه بي سي قد عرفت نتيجة العطاء، وبحلول هذا الموعد قد يكون سعر الروبية الفوري ارتفع أو انخفض، ولنلقِ نظرة علىٰ موقفين؛ حيث ترتفع قيمة الروبية إلىٰ ٠,٢٠ رينغت ماليزي في موقف، وتنخفض إلىٰ ٠,٠٥ رينغت ماليزي لكل روبية في الموقف الآخر. ويوضح (الجدول ٥) النتائج الأربع المحتملة ومضامين تدفق النقد فيها.

(جدول ٥): نتائج التدفق النقدي المحتمل للتحوط باستخدام عقد الخيار

	تنخفض الروبية إلىٰ ٠,٠٥ رينغت ماليزي لكل روبية	ترتفع الروبية إلىٰ ٠,٢٠ رينغت ماليزي لكل روبية
الحصول علىٰ العطاء	تغيير الـ ١٠,١٠١,٠١٠ روبية @ ٠,٠٥ رينغت ماليزي = ٥٠٥,٠٥٠,٥٠ رينغتًا ماليزيًا إضافة إلىٰ ربح من عقد الخيار: ٦ × ٢,٠٠٠,٠٠٠ × (٠,١٠ رينغت ماليزي - ٠,٠٥) = ٦٠٠,٠٠ رينغت ماليزي التكلفة الأقل للتحوط = ١٢,٠٠٠ رينغت ماليزي. صافي التدفق النقدي= ١,٠٩٣,٠٥٠ رينغتًا ماليزيًا. (الذي أكثر من إيراد الحد الأدنىٰ المطلوب لـ ١,٠٠٠,٠٠٠).	تغيير الـ ١٠,١٠١,٠١٠ روبية @ ٠,٢٠ رينغت ماليزي = ٢,٠٢٠,٢٠٢ رينغت ماليزي لاستحقت عقود خيار البيع الاستفادة منها؛ ولهذا من الأفضل تركها حتىٰ تنقضي مدتها. التكلفة الأقل للتحوط= ١٢,٠٠٠ رينغت ماليزي. صافي التدفق النقدي = ٢,٠٠٨,٢٠٢ رينغت ماليزي (في هذه الحالة يسمح الخيار لشركة إيه بي سي الاستفادة من التحرك المواتي).
خسارة العطاء	في هذه الحالة، مقدار العطاء ليس في الاعتبار. وبالرغم من ذلك، تمارس شركة إيه بي سي حقوقها وتحصل ربحًا من عقد خيار البيع. الربح من عقد الخيار: ٦ × ٢,٠٠٠,٠٠٠ × ٠,٠٥ رينغت ماليزي = ٦٠٠,٠٠٠ رينغت ماليزي التكلفة الأقل للتحوط = ١٢,٠٠٠ رينغت ماليزي صافي التدفق النقدي = ٥٧٨,٠٠٠ رينغت ماليزي	هذه أسوأ حالة يمكن أن تقع، خسرت الشركة العطاء، إضافة إلىٰ ذلك ينتهي المطاف بعقد خيار البيع بعدم تحقيق أرباح، وتخسر شركة إيه بي سي العلاوة premium المدفوعة = ١٢,٠٠٠ رينغت ماليزي، هذه أقصىٰ خسارة ممكنة.

يوضح المثال السابق كيف أنَّ عقد الخيار يمكن استخدامه لضمان الحد الأدنىٰ من التدفق النقدي فيما يخص المطالب المستحقة. وفي حالة الحصول علىٰ العطاء، فإنَّ الحد الأدنىٰ من التدفق النقدي لـ ١,٠٠٠,٠٠٠ مضمون بينما تسمح للشخص بالاستفادة من تحرك موات إذا حدث ذلك. أما إذا خسرت الشركة العطاء، فإنَّ الحد الأقصىٰ للخسارة الممكنة هو مبلغ العلاوة premium المدفوعة.

مثال علىٰ التحوط باستخدام عقد خيار الشرط: حين تتقدم الشركة بعطاء لشراء ممتلكات (أرض مثلًا) في دولة أخرىٰ، افترض شركة تتقدم بعطاء لشراء قطعة أرض إندونيسية بهدف زراعة أشجار زيت النخيل، افترض أنَّ إجراء العطاء بالروباية rupiah الإندونيسية. من هنا فالمخاطر تتمحور في انخفاض قيمة الروبية؛ ولهذا فشراء عقد خيار الشرط للروبية سيكون استراتيجية تحوط مناسبة.

إذا حللنا هذا الوضع بعناية، يتضح أنَّ سوق عقود الخيار هي سوق تأمين منظم لا غير، يدفع الشخص علاوة لحماية نفسه من الخسائر المحتملة بينما تسمح له بالاستفادة من الفوائد المتاحة. وبالمقارنة، علىٰ سبيل المثال: حين يشتري الشخص تأمين سيارة، بدفع قسط التأمين premium، فإذا حدث للسيارة حادث يحصل الشخص علىٰ تعويض من شركة التأمين مقابل الخسائر التي تكبدها. وعلىٰ الرغم من ذلك، إذا لم تحدث حادثة، يخسر

الشخص قسط التأمين، وإذا لم تحدث حادثة ولكن زادت قيمة السيارة في سوق السيارات المستعملة، إذن يستفيد الشخص من الارتفاع في سعر السيارة. ويقوم سوق عقود الخيار بدور مشابه؛ إلا أنَّه في حالة عقد الخيار فإنَّ بائع الخيار يقوم بدور يشبه دور شركة التأمين.

مزايا استخدام التحوط وعيوبه في عقد الخيار:

تتحدد مزايا عقد الخيار في مقابل العقد الآجل والعقد المستقبلي في الأساس في المخاطر الجانبية السلبية المحدودة ومرونة الاستراتيجيات الممكنة وتنوعها، إضافة إلىٰ ذلك في عقد الخيار لا يوجد هامش مبدئي ولا هامش تغير يومي؛ لأنَّ المركز لا يُتابع في السوق، وهذا يريح المتداول من مشكلات تدفق النقد المحتملة.

علىٰ الرغم من ذلك، عقود الخيار أغلىٰ؛ لأنها أكثر مرونة مقارنة بالعقود الأجلة أو المستقبلية؛ ولهذا فسعر الخيار قد يكون من عيوبها.

الدينار الذهبي:

قد يظن بعض القراء الآن أنَّ أمثلة عقود الخيار والعقود المستقبلية المتضمنة الروبية والروباية افتراضية، لا يوجد مثل هذه المشتقات المتداول عليها في أي صرف منظم، بيد أنَّ هذه هي النقطة التي نريد تسليط الضوء عليها. في الوقت الحاضر، لا نتداول في الغالب إلا علىٰ مشتقات في العملات العالمية الرئيسة

المختارة مثل الينّ والجنيه الإسترليني والدولار الأسترالي، إلخ، مقابل الدولار الأمريكي. لا يوجد أدوات للتحوط من مخاطر الصرف الأجنبي فيما يخص معظم العملات الأخرىٰ في العالم في الجملة تقريبًا كل عملات الدول النامية، وليست ماليزيا ولا تايلاند ولا إندونيسيا ولا الفلبين ولا الهند مستثناة من ذلك.

من المتوقع أنَّ استخدام الدينار الذهبي في تسوية التجارة متعددة الأطراف والثنائية أن يؤدي إلىٰ بعض الاستقرار في مشكلة الصرف الأجنبي. في هذا النموذج، يستخدم الذهب وسيلة للصرف بدلًا من العملات القومية، وتسعر أسعار الصادرات والواردات بموازين الذهب. وإذا استخدمت الدول نظام المدفوعات بالذهب، إذن يمكن تقليل مشكلة مخاطر الصرف الأجنبي بدرجة كبيرة أو إزالتها.

التحوط باستخدام الدينار الذهبي:

في نموذج الدينار الذهبي، يقوم البنك المركزي بدور مهم في المحافظة علىٰ حسابات التجارة القومية وتوفير مكان آمن للذهب، وتحفظ حسابات الذهب عبر وسيلة البنوك المركزية ولا يُسوىٰ سوىٰ صافي الفرق بين الدول من حين لآخر، مثلًا في حساب الوصي علىٰ الذهب. وعلىٰ الرغم من ذلك، بما أنَّ التجارة الدولية عملية مستمرة، فأي ذهب يحتاج إلىٰ تسوية يمكن ترحيله في الحساب واستخدامه في المعملات والتسويات المستقبلية.

مثال علىٰ ذلك: تأمل تصدر ماليزيا إلىٰ إندونيسيا سلعًا وخدمات قيمتها ١٠ ملايين دينار ذهب بينما، تستورد سلعًا

وخدمات قيمتها ٨ ملايين دينار ذهب، هنا لماليزيا فائض تجاري قيمته ٢ مليون دينار ذهب، ولا تحتاج إندونيسيا إلا إلىٰ تسوية هذا الفارق الذي يبلغ ٢ مليون. وعلىٰ الرغم من ذلك، يمكن استخدام هذا المبلغ في تسوية اختلال الميزان التجاري المستقبلي بين البلدين ومن ثمَّ ليس من الضروري النقل المادي للذهب بين البلدين. يزيل هذا الهيكل اليسير تمامًا مخاطر سعر الصرف إذا تمَّ التسعير بالدينار الذهبي[١]. وبالرغم من أنَّ سعر الذهب العالمي قد يتأرجح، يدرك المشاركون أنهم يتعاملون بشيء له قيمة جوهرية، يمكن استخدامه في تسوية التجارة المستمرة والمستقرة في المستقبل. ولهذا بالرغم من وجود العملات القومية الأخرىٰ، قد تغري المجازفة علىٰ سعر الذهب والمراجحة عليه دولة مشاركة في استعادة ذهبها أو بيعه، ويتعين عليها مقاومة هذا الإغراء من أجل ثبات التجارة المستقبلية.

لنظام المدفوعات بالذهب مزايا عدة:

١- تتلاشىٰ تمامًا مخاطر الصرف الأجنبي إذا طبقنا نموذج الدينار الذهبي الشامل، ويعني هذا أنَّه لا توجد عقود آجلة أو مستقبلية أو خيار في عملات الدول المشاركة.

٢- انخفاض المجازفة علىٰ العملة والمراجحة عليها بين الدول، علىٰ سبيل المثال: إذا وافقت ثلاث دول علىٰ استخدام

---

(١) ومع ذلك، في ظل تعايش العملات الثلاث، قد توجد مخاطر في الأسعار. وعلىٰ الرغم من ذلك، للذهب قيمته الجوهرية وبهذه الطريقة احتفظ بقيمته ثابتة علىٰ مر التاريخ.

نظام المدفوعات بالذهب، يشبه الأمر أن تصبح عملات الدول الثلاث عملة واحدة، وتقل المجازفة والمراجحة بين هذه العملات الثلاث إلىٰ درجة كبيرة، ويوفر توحيد العملات الثلاث من خلال الدينار الذهبي فوائد التنويع. مثل الحصول علىٰ تنويع من خلال محفظة السندات.

وتواجه العملات بمفردها مخاطر خاصة بالدولة المصدرة للعملة، بيد أنَّه في ظل عملة موحدة تتنوع مثل هذه المخاطر الخاصة. في الواقع، بما أنَّ الذهب يكنزه كل الناس؛ فهو عملة عالمية مناسبة تتمتع بتنويع عالمي، بمعنىٰ لا يوجد دولة تنحصر فيها مخاطر خاصة بالذهب بدرجة كبيرة.

٣- انخفاض تكاليف المعاملات لأننا لا نحتاج إلا لحفظ سجلات الحسابات، ويمكن إجراء المعاملات عن طريق وسيلة إلكترونية بأقل قدر من الرسوم.

٤- يقلل احتمال هجمات المجازفة المستقبلية علىٰ العملات القومية.

نقدم في (الجدول ٦) مقارنة وتلخيصًا لتكلفة استخدام العقد الآجل والعقد المستقبلي وعقد الخيار والدينار الذهبي وفوائدهم في التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي.

بعد التمحيص النهائي، يشبه الدينار الذهبي العقد الآجل إلا أنَّ مشكلته في «المقايضة» والمجازفة والمراجحة تتلاشىٰ، وهو أداة عالية لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي مقارنة بالعقود المستقبلية والخيار.

(الجدول ٦): العقد الآجل والعقد المستقبلي وعقد الخيار والدينار الذهبي باعتبارهم أدوات لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي: مقارنة

	العقد الآجل	العقد المستقبلي	عقد الخيار	الدينار الذهبي
التكاليف				
الهامش المبدئي/ الوديعة	لا	نعم	لا	لا
هامش التغير	لا	نعم	لا	لا
حاجة المضاربين إلىٰ السيطرة علىٰ المخاطر التي يتجنبها المتحوطون	لا ، لكن قد يكون المضاربون حاضرين	نعم	نعم	لا
التخلي عن التحركات المواتية	نعم	نعم	لا	نعم

	العقد الآجل	العقد المستقبلي	عقد الخيار	الدينار الذهبي
المجازفة	نعم	نعم	نعم	لا . لكلا الطرفين تعاملات فورية حقيقية
المراجحة	نعم	نعم	نعم	لا ، قد يكون ممكنًا بتعايش العملات القومية وعدم وجود لوائح
مشكلات «المقايضة»	نعم	لا	لا	لا
تكلفة المعاملة/ رسوم الوساطة	نعم	نعم	نعم	نعم
الفوائد				
فوائد التنويع	لا	لا	لا	نعم
سوق سائل	لا	نعم	نعم	لا

	العقد الآجل	العقد المستقبلي	عقد الخيار	الدينار الذهبي
يمكن التحوط من أي عملة	نعم. قد يصعب إيجاد طرف آخر	لا	لا	نعم
التزام قانوني	نعم	نعم	لا	نعم

الملحق (ز)

بعض الحقائق الأساسية عن الذهب

الرمز الكيميائي للذهب AU مشتق من الكلمة Aurum، الكلمة اللاتينية التي تعني: ذهب، من الناحية الكيميائية فالذهب عنصر، ويعني هذا أنَّه لا يمكن تكسيره أكثر من ذلك، ومن الغريب أنَّه في الجدول الدوري للعناصر (موضح فيما بعد) يحتل الذهب المجموعة نفسها، أي المجموعة ١١، باعتبار النحاس (Cu) copper والفضة (Ag) silver قاما أيضًا بدور النقود في تاريخ البشرية.

H																		He
Li	Be												B	C	N	O	F	Ne
Na	Mg												Al	Si	P	S	Cl	Ar
K	Ca		Sc	Ti	V	Cr	Mn	Fe	Co	Ni	Cu	Zn	Ga	Ge	As	Se	Br	Kr
Rb	Sr		Y	Zr	Nb	Mo	Tc	Ru	Rh	Pd	Ag	Cd	In	Sn	Sb	Te	I	Xe
Cs	Ba	*	Lu	Hf	Ta	W	Re	Os	Ir	Pt	Au	Hg	Tl	Pb	Bi	Po	At	Rn
Fr	Ra	* *	Lr	Rf	Db	Sg	Bh	Hs	Mt	Uun	Uuu	Uub		Uuq				

*Lanthanide series	La	Ce	Pr	Nd	Pm	Sm	Eu	Gd	Tb	Dy	Ho	Er	Tm	Yb
* *Actinide series	Ac	Th	Pa	U	Np	Pu	Am	Cm	Bk	Cf	Es	Fm	Md	No

* الذهب الخالص لونه أصفر، ومع ذلك يتغير اللون اعتمادًا علىٰ معادن السبيكة المضافة، علىٰ الوجه التالي:

اللون	الذهب ومعادن السبيكة
الذهب الأصفر	ذهب ونحاس وفضة
الذهب الأبيض	ذهب ونيكل وزنك وبلاتين
الذهب الأخضر	ذهب وفضة ونحاس وزنك
الذهب الأحمر	ذهب ونحاس

* تستخدم درجة القيراط للدلالة علىٰ نقاء الذهب، وهي تشير في الأساس إلىٰ نسبة الذهب في السبيكة، فالذهب الخالص (١٠٠ في المائة) هو ٢٤ قيراطًا، والنسب الأخرىٰ بالقيراط موضحة في الجدول التالي.

القيراط	أجزاء الذهب إلىٰ السبيكة	النسبة المئوية	درجة نقاوة الذهب
١٠ ق	١٠/ ٢٤	٤١,٦٦٪	٤١٦
١٤ق	١٤/ ٢٤	٥٨,٣٣٪	٥٨٣
١٨ق	١٨/ ٢٤	٧٥,٠٠٪	٧٥٠
٢٢ق	٢٢/ ٢٤	٩١,٦٦٪	٩١٦
٢٤ق	٢٤/ ٢٤	١٠٠,٠٠٪	١٠٠٠

مثال: ٢٢ق يعني ٢٢ من ٢٤ جزءًا ذهبًا، ويساوي ٩١,٦٦ في المائة ذهب، ويعرف كذلك بـ٩١٦ ذهبًا، وبالتشابه ١٨ق يحتوي علىٰ ٧٥ في المائة ذهبًا.

* بما أنَّ الذهب عنصر؛ لا يمكن تجزئته بالطرق الكيميائية، ومن ثمَّ فهو لا يفنىٰ ولا يُعدم.

* كذلك الذهب معدن خامل، بمعنىٰ: أنَّه لا يتأثر بالهواء والماء، أي لا يتأكسد (لا يفقد بريقه أو يصدأ أو يتآكل)، المصنوعات اليدوية الذهبية التي اكتشفت في الأهرامات المصرية ما زالت تبدو جديدة وبراقة.

* الذهب قابل للطرق بدرجة كبيرة (بمعنىٰ يمكن تطويعه إلىٰ صفائح) بحيث إنَّ أوقية واحدة من الذهب يمكن طرقها إلىٰ صفيحة مساحتها ١٠٠ قدم مربع.

* يمكن طرق الذهب حتىٰ يصبح رقيقًا لدرجة أنَّ أشعة الشمس تسطع من خلاله، والكومة التي ارتفاعها بوصة يمكن أن تحتوي علىٰ ٢٠٠,٠٠٠ صفيحة!

* يعكس الذهب الأشعة تحت الحمراء بينما يسمح لأشعة الشمس بالمرور، ومن ثمَّ يستخدم في خوذات رواد الفضاء وزجاج النافذة.

* الذهب قابل للسحب بدرجة كبيرة (القدرة علىٰ تحويله إلىٰ سلك) بحيث إنَّ أوقية واحدة منه يمكن تحويلها إلىٰ سلك طوله ٥٠ ميلًا!

* الذهب نادر بحيث لا يستخرج منه من الأرض إلا ٩٠,٠٠٠ طن في التاريخ المدون.

* جنوب أفريقيا أكبر دولة منتجة للذهب في العالم، والمنتجون الكبار الآخرون هم روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

* الذهب ثقيل لدرجة أنَّ قدمًا مكعبًا واحدًا منه يزن نصف طن.

* يمكن ضغط الذهب كله في العالم في مكعب مساحته ١٨ ياردة.

* استخدم الإنسان الذهب منذ أكثر من ٦٠٠٠ سنة.

* عام ١٩٣٣، منع الرئيس فرانكلين دي روزفلت الملكية الخاصة للذهب، ثمَّ رُفع المنع في الثالث من شهر ديسمبر عام ١٩٧٤.

* وصل الذهب أعلىٰ سعر له علىٰ مر التاريخ ٨٠٠ دولار للأوقية في عام ١٩٨٠.

* من المعروف أنَّ الذهب علاج لالتهاب المفاصل الروماتويدي، ويمكن إسالته كيميائيًا وحقنه في عضلات المرضىٰ المصابين بالمرض، ويقال إنَّ العلاج ناجع لكل سبع حالات من عشر.

المرجع:

www.goldgold.com/goldfacts.htm

الملحق (ح)

خطاب رئيس وزراء ماليزيا صاحب السعادة داتو سري الدكتور مهاتير بن محمد، عن الدينار الذهبي في ندوة التجارة الدولية، في قاعة المعهد الماليزي للتفاهم الإسلامي، كوالالمبور (٢٣ من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٢):

أودُّ أن أشكر المنظمين علىٰ دعوتهم لي للحديث في هذه الندوة عن الدينار الذهبي في التجارة متعددة الأطراف، وآمل أن أساعد في توضيح فكرة الدينار الذهبي ومفهومه.

لا يزال يُنظر إلىٰ المسلمين ودولهم حتىٰ الآن علىٰ أنهم متخلفون ومستبدون وحكوماتهم غير مستقرة باستمرار، وفي الآونة الأخيرة هم إرهابيون ويصنعون الإرهاب؛ إلا أنَّ الدول الإسلامية لم تكن كذلك من قبل، ولم ينخرط المسلمون في أعمال الإرهاب. في الواقع، كانت الدول الإسلامية ملاذ الكثيرين وعلىٰ الأخص اليهود من اضطهاد أوروبا، وأجبرت المذابح ومحاكم التفتيش الدينية في أوروبا اليهود علىٰ الهجرة إلىٰ الدول الإسلامية في شمال أفريقيا؛ إلا أنَّه قبل ذلك وحين حكم المسلمون إسبانيا عاش اليهود والمسيحيون والمسلمون معًا في سلام.

إذا كان هناك عداوة كبيرة اليوم بين اليهود والمسلمين، فلا يعود هذا إلىٰ الخلافات الدينية، والحقيقة أنَّ الأوروبيين الذين كرهوا اليهود في الماضي وارتكبوا مذابح ضدهم من حين لآخر أرادوا التخلص من اليهود، وقاموا مع الصهاينة بالاستيلاء علىٰ الأراضي العربية في فلسطين وأعطوها إلىٰ اليهود لإقامة دولة إسرائيل، وفي سبيل تحقيق ذلك طُرد العرب الفلسطينيون من منازلهم وأرضهم ومنذ ذلك الحين يعيش هؤلاء في معسكرات اللاجئين المؤقتة في لبنان والأردن.

حين هاجم العرب إسرائيل في حرب تقليدية، لم يهزموا فقط ولكن استولت إسرائيل علىٰ المزيد من أرضهم، ونجح الإسرائيليون لأنهم يجدون دعمًا كبيرًا من أوروبا ثم بعد ذلك من أمريكا، وكل مرة يحارب العرب لاستعادة أرضهم يخسرون بالفعل المزيد من الأراضي.

ولهذا فالصراع حول الأرض، وليس حول الدين كما وضحنا، وإذا لجأ الفلسطينيون إلىٰ أعمال الإرهاب اليوم، وإذا لجأ المسلمون الآخرون إلىٰ أعمال الإرهاب؛ لأن الحرب التقليدية أصبحت مستحيلة، لا نبرر أي أعمال إرهاب من أي أحد، ويعتبر قتل القوات المسلحة الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين أعمال إرهاب، ويعد الجيش الإسرائيلي منظمة إرهابية مثل حماس، كما كان الحال مع المنظمة اليهودية إيرجون زافاي لومي وعصابة ستيرن وآخرين، كلها منظمات إرهابية.

مع ذلك، سلطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عام ٢٠٠١ أعين العالم علىٰ الإرهابيين المسلمين وأدىٰ هذا إلىٰ نظرة مشوهة عن الإسلام والمسلمين، وقد أثرت هذه النظرة في كل المجالات، فيتعرض المسلمون للتمييز في كل مكان.

أدت التداعيات المؤسفة للحادي عشر من سبتمبر إلىٰ عدم قدرة الاقتصاد العالمي علىٰ النمو، والآن من التداعيات المباشرة نُهدد بحرب علىٰ العراق، وهي دولة مسلمة ومنتج رئيس للبترول، وبلا شك يجعل هذا اقتصاديات العالم أقل قدرة علىٰ النمو، وبخاصة اقتصاديات الدول الإسلامية.

يشعر الغرب وبخاصة الأمريكان بالغضب الشديد، وكذلك المسلمون، والغاضبون لا يتصرفون بعقلانية، بيد أنَّه إذا أردنا حل المشكلة؛ علينا أن نجتهد وأن نكون عقلانيين، ونظل في هدوء، وأن لا نجعل العواطف تحكمنا.

في هذه اللحظة أغلب المسلمين لا تصميم لهم إلا علىٰ الانتقام، فهم يصدون الهجمات بسبب الغضب، ولا يميزون ما إذا كانوا يحققون نجاحًا مرغوبًا فيه أم لا، وكل مرة يهاجمون، يقوم الطرف الآخر بصد الهجوم، وكل مرة يصد الطرف الآخر الهجوم يردون بالنوع نفسه.

والسؤال إلىٰ أي مدىٰ نظل هكذا، ما زال الفلسطينيون يقاتلون منذ خمسين عامًا، ولم يتحسن وضعهم، وفي الواقع فقد ازداد سوءًا، وفي الواقع وضع المسلمين في العالم زاد سوءًا

كذلك، وإذا كان الذي يحدث الآن يعطينا إشارة الآن، فهو يشير إلىٰ أنَّ الوضع سيستمر إلىٰ عقود، والمسلمون في هذا العالم، عددهم ١,٣ بليون نسمة، سيضطهدون ويذلون.

بالطبع، يرىٰ بعضنا أنَّ هذا مصير المسلمين في أن يتعرضوا للاضطهاد في هذا العالم؛ لأننا في الآخرة سنكون في الجنة، وإذا كان هذا مصير المسلمين، لماذا جاهد الرسول من أجل حماية المسلمين من اضطهاد قريش؟ ولماذا هاجر وأصحابه إلىٰ المدينة؟ ولماذا آخىٰ بين الأنصار والمهاجرين وجمعهم في قوة واحدة في مواجهة الأعداء؟ في الواقع، يأمر القرآن المسلمين بأن يسلحوا أنفسهم من أجل الدفاع، وأن يعلموا أنفسهم، وأن يحققوا نجاحًا في الحياة، حتىٰ عندما يطلبون الجزاء في الآخرة؛ لذا يؤثرون في الجاهلية وينشرون تعاليم الإسلام. وفي فترة ١٠٠ عام أنشأ المسلمون عالمًا قويًا يمتد من إسبانيا في الغرب إلىٰ الصين في الشرق.

هل أخبر الرسول أصحابه بأن عليهم أن يعانوا في صمت لأن لهم الجنة في الآخرة؟ في الواقع، فقد أهلهم للدفاع عن الإسلام بأموالهم وأنفسهم، وأن يهزموا عدوهم، ولم يعلمهم مجرد الانتقام من العدو في غضب بالهجوم والقتل.

من الواضح أنَّ المسلمين يتجاهلون علنًا وبوضوح تعاليم الإسلام واتجاههم إلىٰ الجدال حول قضايا جدلية وتفسيرات في حين يتجاهلون ظلم الأعداء للإسلام، بينما يفشلون في الاستعداد للدفاع عن الأمة والإسلام.

من أوضح تعاليم الإسلام أنَّ المسلمين إخوة ولا يشكك أحد في دين أي شخص طالما يشهد «أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله». وانقسام المسلمين إلىٰ مائة فرقة يعود إلىٰ إنكار الإسلام للمجموعات المتناحرة التي تبرر الاقتتال بينها.

كل من يطيع «الله ورسوله» نعتبره مسلمًا وهم إخوة لبعضهم البعض؛ فالعرق والدول والإخوة لا يتعين أن تحول دون وحدة المسلمين ولا كذلك الأيديولوجيات أو الأحزاب السياسية، لا يوجد سوىٰ إسلام واحد بُعث به الرسول، وانقسام المسلمين إلىٰ فرق وجماعات حدث كله بعد وفاة الرسول، وتبع ذلك الاختلافات في تفسير الإسلام، اختلافات أدت إلىٰ انقسامات وتكوين فرق منشقة، يعارض بعضها البعض، ويرجع ذلك إلىٰ التفسيرات المختلفة للإسلام، لكن علينا العودة إلىٰ الأصول ومن أصول عقيدة الإسلام أنَّ كل المسلمين إخوة، وإذا استطعنا نسيان اختلافاتنا في فهم الإسلام، وإذا عدنا إلىٰ الأصول التي نتفق عليها جميعًا، إذن يمكننا الاتحاد. بالتأكيد الآن، حين تتعرض الأمة الإسلامية في كل مكان إلىٰ التهديد والاضطهاد، وحين تُدنس أماكننا المقدسة، وحين نكون ضعفاء وفقراء، خاصة فقر المعرفة والمهارات في عصر التكنولوجيا هذا، بالتأكيد الآن علينا أن ننسىٰ اختلافاتنا ونتحد.

علىٰ الرغم من ذلك، لا ينبغي أن تكون وحدتنا من أجل هجمات لا طائل منها علىٰ العدو؛ إذ ينبغي علينا الاتحاد من أجل

بناء قوتنا وقدراتنا، وبناء علىٰ الاتحاد والقوة نتحرر من الاضطهاد، قد يستغرق الأمر وقتًا إلا أنَّ الله أمرنا بالصبر.

«إنَّ الله مع الصابرين». كان الرسول صبورًا، ولم ينتقم للإيذاء والاضطهاد الذي تعرض له، لجأ إلىٰ مكان آمن من أجل بناء قوته، وأنشأ ثروة معقولة لأصحابه لاستخدامها في جهاده في العودة إلىٰ مكة.

علينا أن نفعل مثله، علىٰ المهاجرين بيننا والأنصار الاتحاد، وبناء قدراتنا من حيث الثروة والتكنولوجيا، من حيث المجتمعات الإسلامية المستقرة، من حيث اتباع تعاليم الإسلام التي لا خلاف عليها.

يكره الإسلام المادية البحتة إلا أنَّه لا يوجد أمر ضد الامتلاك الشرعي للثروة، ويجب دفع العشر علىٰ ثروتنا ولكن علينا أن نكون محسنين. ونعلم أنَّ الخليفة الثالث، سيدنا عثمان، كان ثريًا، وفي أثناء غزوات الرسول تبرع بالجمال والمؤن الأخرىٰ للدفاع عن المسلمين.

إذا أراد المسلمون الدفاع عن أنفسهم، يتعين أن يكون لديهم ثروة كافية، وقد وهب الله الدول الإسلامية ثروات لا تنفد، ويجب إدارتها لمصلحة الأمة.

إضافة إلىٰ ذلك، يمكن الحصول علىٰ الثروة بالأنشطة التجارية، وبإنتاج السلع والخدمات وبتوزيعها، وبالتجارة.

اليوم التجارة بين الدول الإسلامية صغيرة، ولا يعني هذا التقليل من تجارتنا مع الدول غير الإسلامية؛ إلا أننا نرغب في السعي لزيادة التجارة بين الدول الإسلامية.

يمكننا التجارة من خلال تبادل السلع، ومن خلال المقايضة؛ إلا أننا نستخدم اليوم النقود، وبما أنه ليس لدينا عملة قوية وثابتة بما ينبغي بمصطلحات سعر الصرف؛ علينا استخدام الدولار الأمريكي، غير أنَّ الدولار غير مستقر؛ فقد انخفض الدولار اليوم أمام عملات كثير أخرىٰ، ويعني هذا أنَّه برغم الزيادة في سعر البترول علىٰ سبيل المثال، نكسب بالفعل أقل بسبب انخفاض سعر الدولار، والشيء نفسه مع العملات الأخرىٰ، فهي كلها تتقلب في قيمتها، وكلها معرضة للمجازفة والتلاعب كما حدث في ماليزيا ودول شرق آسيا الأخرىٰ، وفي روسيا وأمريكا اللاتينية.

ويرجع سبب هذا إلىٰ أنَّ العملة الورقية ليس لها قيمة جوهرية، يمكنك طباعة أي عدد تريده من العملات الورقية ولكن بمفهوم سعر الصرف هذا العدد لا قيمة له، الرينغت الماليزي يعادل ٣,٨ دولارات أمريكية. والليرة التركية تعادل ١,٥ مليون إلىٰ واحد دولار أمريكي، الروبية الإندونيسية ٩,٠٠٠ إلىٰ واحد دولار أمريكي، والقوة الشرائية داخل الدولة تختلف عن القوة الشرائية خارجها، وأحيانًا للدول أسعار صرف كثيرة تصل لأربعة - أحدها رسمي، وآخر للاقتصاد المحلي، وآخر للتصدير وآخر للاستيراد.

يتضح أنَّ الموقف من خلال الأموال الدولية فوضوي، ولكن

بما أنَّ النظام يفيد الدول العظمىٰ؛ فهم غير راغبين في تصحيحه.

إذا أردنا تجنب الخداع الذي يحدث لنا، يتعين أن يكون لدينا عملة لها قيمة جوهرية؛ فالذهب يتقلب في سعره إلا أنَّ التقلب محدود للغاية، وليس من الممكن تخفيض قيمته بنسبة مائة بالمائة أو ألف بالمائة، وليس من الممكن إعادة تقييم الذهب بالنسبة نفسها، فالتقلب في قيمة الذهب لا تعد به نسب مئوية قليلة، انخفاضًا وارتفاعًا.

حين اجتمعت الدولة الحليفة في بريتون ودز Bretton Woods لتحديد مبدأ سعر الصرف للعملات الدولية بهدف تسهيل التجارة، قرروا استخدام الذهب معيارًا، وثبتت قيمة الدولار الأمريكي عند مستوىٰ دولار واحد لكل ١/ ٣٥ أوقية ذهب أو ٣٥ دولارًا أمريكيًا لكل أوقية، وقيمت كل العملات بالذهب من خلال أسعار الصرف بالدولار الأمريكي.

استمر هذا استمرارًا حسنًا حتىٰ أرادت بعض الدول تخفيض قيمة عملاتها حتىٰ تنافس في السوق العالمي، أضف إلىٰ ذلك قررت دول أخرىٰ تخفيض القيمة حتىٰ تبقىٰ تنافسية، وفي النهاية انخفضت قيمة الدولار أمام الذهب.

عند هذه المرحلة، لم يستمر معيار الذهب، وأكد السوق أنَّه يمكنه تحديد سعر الصرف من خلال عرض العملات والطلب عليها، المتداولة بحرية في السوق؛ إلا أنَّ المتربحين تقدموا وتلاعبوا بقيمة العملات حتىٰ حلّت الفوضىٰ من خلال أسعار

صرف العملات، وأصبحت التجارة صعبة، وفي الواقع أفلست شركات كثيرة في وضع جيد حين انخفضت قيمة العملة المحلية، وجنت صناديق التحوط مبالغ نقدية ضخمة التي تدعي أنها تضمن قيمة العملات من خلال المجازفة علىٰ قيمة العملات والتلاعب بها.

وستظل هذه الفوضىٰ في النظام المالي الدولي؛ لأنَّه يفيد الأغنياء والأقوياء، وإذا أردنا حماية أنفسنا يتعين علينا إنشاء نظام مدفوعات خاص بنا، عملة تجارية خاصة بنا.

يمكن للدينار الذهبي أن يوفر هذه العملة للتجارة بين الدول، وإذا قيمنا كل المواد التجارية مقابل الذهب، لا توجد مشكلة بناء علىٰ ذلك في سعر الصرف، ونعرف أنَّه فيٰ النهاية يمكننا صهر الذهب وبيعه في السوق، وعلىٰ الأرجح لا يمكنك فعل ذلك مع العملة الورقية، والأسوأ من ذلك الأرقام في الحاسوب، ليس لها قيمة سوقية جوهرية مثلما للذهب.

إلا أنَّ الذهب ضخم، لا يمكننا حمله في كل أنحاء العالم حتىٰ ندفع ثمن السلع التي نستوردها، لكن ليس علينا فعل ذلك.

ليس من المستهدف استخدام الدينار الذهبي عملة للتعاملات في السوق المحلي، من أجل هذا الغرض نستخدم العملات القومية، وفي حال حدوث تضخم قد تشتري العملة ذهبًا أقل وسلعًا أخرىٰ، والعكس بالعكس؛ لذا ليس هناك داعٍ لحمل أكياس من العملة المعدنية الذهبية لإجراء التعاملات داخل الدول.

لكن حتىٰ في حالة التجارة الدولية سيكون نقل سبائك الذهب أو العملة المعدنية الذهبية ضئيلًا للغاية، فمن خلال ترتيبات المدفوعات الثنائية يمكن موازنة الواردات بالصادرات وتسوية الفروق بالدنانير الذهبية، ويمكن للبنك المركزي أن يوفر ضمانًا للذهب المطلوب لمدفوعات الميزان التجاري، وفي الأسابيع أو الشهور التالية يقل العجز أو تتحقق الزيادة، وفي هذه الحالة يمكن سداد مدفوعات الميزان التجاري من خلال ترتيبات محاسبية بين البنوك المركزية، ولا يحدث إلا في ظروف محددة أن تستدعي الضرورة أن نستخدم الدينار الذهبي الفعلي في دفع شراء الورادات.

لا يمكن أن نحدد فعلًا مقدار النقود التي تمتلكها دولة ما، ولا يمكن اعتبار عملة الدولة الخاصة بها هي الاحتياطي لها؛ إلا أنَّ الدنانير الذهبية أو سبيكة الذهب gold bullion أو سبائك الذهب المصفاة gold ingots يمكن أن تكون احتياطي الدولة؛ إلا أنَّه في النهاية علينا أن يثق بعضنا في بعض، إذا كنا مسلمين حقًا، تقل حالات الغش التي تقوم بها البنوك المركزية إلىٰ أدنىٰ حد.

بافتراض أنَّ ماليزيا تصدر إلىٰ دولة منطقة دينار مائة مليون دينار في شكل مركبات ثم تستورد ١١٠ ملايين دينار في شكل بترول؛ إذن مطلوب من ماليزيا دفع ١٠ ملايين دينار فقط، تدفع العشرة ملايين دينار في حساب شريك ماليزيا التجاري، إذا دفع الشريك التجاري في الشهر التالي ١١٠ ملايين دينار في شكل

سيارات ماليزية ودفعت ماليزيا ١٠٠ مليون دينار في شكل بترول، لسنا في حاجة إلىٰ مدفوعات من أي طرف، والـ١٠ ملايين دينار التي علىٰ الشريك التجاري لماليزيا دفعها مقابل المركبات يمكن تعويضها بائتمان قدره ١٠ ملايين دينار من تعاملات الشهر السابق.

اليوم مع استخدام الحواسب يمكننا إغلاق الحساب والدفع باستمرار، وبهذه الطريقة ليس من الضروري شراء عملة صعبة أو الحصول عليها.

بالطبع، قد يكون هناك دول فقيرة لدرجة أنَّه يصعب عليها الحصول علىٰ الدينار الذهبي؛ إذ يمكننا شراء مواد خام يُدفع حسابها بالدنانير الذهبية، وبهذه الطريقة يمكن مساعدتها في بناء احتياطي من الدنانير الذهبية.

ستنشأ مشكلات، إلا أننا لو بدأنا بدولتين فقط سنتمكن من تقليل المشكلات إلىٰ أدنىٰ مستوىٰ ونختبر ما إذا كان النظام يعمل جيدًا أم لا، وستتمكن من رصد نقاط الضعف والخلل وتصحيحها.

الذهب معدن نفيس، ولم يمر وقت انعدم فيه الطلب علىٰ الذهب، إضافة إلىٰ ذلك ليس موجودًا بكثرة حتىٰ يخفض سعره كما يحدث للعملة الورقية أو حتىٰ المعادن الأخرىٰ التي ينخفض سعرها، وهو ليس محدودًا في كميته حتىٰ يحتكره أي أحد أو أي تاجر ويتلاعب بسعره.

في دول مختلفة سيختلف سعر الذهب من حيث عملة تلك الدولة، ويعود هذا إلىٰ وظيفة عملة تلك الدولة؛ إلا أنَّ قيمة الدينار

الذهبي الواحد هي قيمة الدينار الذهبي الواحد بغض النظر عن سعر صرف العملة مقابل الدينار الذهبي، وإذا قيمنا السلع أو الخدمات بالدينار الذهبي، تظل القيمة كما هي بغض النظر عن الدولة المشتركة في التجارة.

وهكذا يمكن للمُصَدّر أن يعلن عن السعر المتفق عليه بالدينار إلىٰ المستورد في دولة أخرىٰ وإلىٰ البنك المركزي في دولته، واعتمادًا علىٰ الاتفاق الذي توصل إليه يدفع البنك المركزي إلىٰ المُصَدّر بالعملة المحلية الحالية المساوية لسعر الدينار الذهبي، وبناء علىٰ رغبة المستورد سيدفع إلىٰ البنك المركزي في بلده بالعملة المحلية المساوية للسعر المتفق عليه بالدينار، وفي نهاية الأسبوع أو الشهر ستجمع البنوك المركزية القيمة بالدينار للصادرات والواردات بين الدولتين في التجارة بينهما، وإذا لم يحدث توازن بينهما فسيكون للدولة التي لها فائض حساب دائن مقابل الدولة التي لها عجز، ويمكن دفع الفرق بالدينار أو بالسلع أو يمكن للدولة التي لها فائض الاحتفاظ بالدينار لإجراء شراء في المستقبل من الدولة التي لها عجز.

في التجارة متعددة الأطراف، قد تبدو العملية أعقد إلا أنها يمكن إدراتها كلية؛ إذ يمكن إنشاء غرفة مقاصة لمجموعة من الدول التي يتاجر بعضها مع بعض ويحدث توازن لعمليات العجز والزيادة، ولا تختلف هذه العملية عن مقاصة الشيكات للبنوك العديدة في غرفة مقاصة مركزية.

بشرط وجود سلع وخدمات توفرها كل الدول المشاركة، يصبح مقدار الدنانير الذهبية التي يتعين حفظها بوصفها احتياطًا مصرفيًا وللمدفوعات في النهاية قليلًا، ومن الناحية المثالية لا تستدعي الحاجة إلىٰ نقل الدنانير والدفع بها؛ إذ ستلغي الواردات والصادرات في معظم الحالات نفسها بنفسها، وتأتي الأرباح من التخلص من السلع أو الخدمات محليًا حين نستخدم العملة المحلية.

بالطبع ستنشأ مشكلات، بيد أنَّ هناك مشكلات الآن؛ فالدول التي ليس لها «عملة صعبة»، أي إنَّه لا يمكن للدولار أن يدفع لوارداتها علىٰ أية حال، إضافة إلىٰ ذلك فعملة الولايات المتحدة الأمريكية ليست مستقرة مثل الذهب. ولا ترتفع أو تنخفض بدرجة كبيرة فقط، لكن عملة الدولة يمكن أن تنخفض كثيرًا أمام الدولار الأمريكي بحيث لا يمكن دفع ثمن وارداتها، حيث هي مسعرة بالدولار الأمريكي، ولا يمكن للدينار الذهبي أن تنخفض قيمته كثيرًا أمام الدولار الأمريكي.

إضافة إلىٰ ذلك، يمكن التلاعب بأسعار الذهب لكن ليس بالسهولة كما يحدث مع الدولار الأمريكي أو العملات الأخرىٰ، لا يستطيع أحد بيع الذهب بأقل من سعر السوق؛ لأنَّه لن يستطيع الوفاء بذلك حين يُستدعىٰ لذلك، فالبيع علىٰ المكشوف سيكون صعبًا جدًّا إن لم يكن مستحيلًا.

مع ذلك، قد تتقلب أسعار العملة المحلية للذهب إذا تُركت إلىٰ السوق، ويرجع الأمر إلىٰ الدولة المعنية فيما إذا كانت تضبط أسعار الصرف أم لا، ولكن لن تكون المجازفة والتلاعب أمرًا سهلًا مثلما يحدث حين تُقدر قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

يتعين أن نؤكد مرة أخرىٰ أنَّ الدينار الذهبي يُستخدم بالحصر في التجارة الدولية، ولا نستخدمه عملة محلية، بمعنىٰ أنَّه مثل الدولار الأمريكي الآن، بالطبع يستخدم الأجانب الدولار الأمريكي في بعض الدول محليًا لدفع فواتير الفنادق، بيد أنَّ الدينار ثقيل وصعب حمله؛ لذا لا يمكن استخدامه بحرية مثل الدولار الأمريكي المستخدم محليًا، مرة أخرىٰ يضفي هذا مصداقية علىٰ الدينار والعملة المحلية، التي يتعين استخدامها في المدفوعات المحلية.

لا يجب أن نكون طموحين أكثر من اللازم في إطلاق الدينار الذهبي في التجارة متعددة الأطراف مرة واحدة؛ إذ يتعين علينا أن نبدأ بتجميع الدول التي ترغب في استخدام الدينار الذهبي مثنىٰ مثنىٰ، فدولتان يتاجران بعضهما مع بعض تجارة حسنة ولهما ميزان تجاري جيد إلىٰ حد ما عليهما البدء في استخدام الدينار الذهبي، ويمكن حل المشكلات التي قد تنشأ وتحسين النظام، وبعد التخلص من المشكلات يمكن التوسع في التجارة القائمة علىٰ الدينار تدريجيًا بإشراك دول أخرىٰ.

سيسعد التجار علىٰ وجه الخصوص؛ لأنَّ الأسعار التي يتاجرون بها بالدينار الذهبي لن تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف الدول المستوردة أو الدول المصدرة، وفي ظل الدينار تبقىٰ الأسعار دائمًا كما هي.

ليس الهدف جعل الدينار عملة مشتركة لكل الدول، فليس فعلًا معيار الدينار Gold Standard الذي قيمته ثابتة مقابل عملة محلية، وإذا طبعت الدول مزيدًا من العملة المحلية، سيحدث تضخم داخل الدولة؛ إلا أنَّ التجارة ستستقر وتتطور، ولن يتمكن المضاربون ولا المتلاعبون من تقويض التجارة الدولية.

بالطبع، يمكن للدينار الذهبي أن يكون عملة تجارية، لكل الدول، وليس بالضرورة الدول الإسلامية؛ إلا أنَّ الدول الإسلامية في وضع أفضل لإثبات فعالية النظام، هم في وضع يمكنهم إدارة اقتصادياتهم بعقلانية وفي هذه الأثناء يوضحون للعالم أنهم قادرون علىٰ النمو بثبات وأمان، وسيكون هذا أكثر فعالية في مواجهة اضطهاد أعدائهم من رد الإساءة بمثلها وبعنف لا طائل منه.

قائمة المراجع

Bibliography

Abdullah, Naziruddin, 2002. Bilateral trade linkages among Muslim countries Vis-à-Vis the rest of The World: Some Comparative Analysis, in *Preliminary Proceedings on the International Seminar on Ways and Means to Establish Islamic Common Market*. Institute for Trade and Research Studies, Tehran.

Abidin, Hj. Zainal, 2002. "Sejarah Penggunaan Matawang Dinar" in the *Proceedings of the National Dinar Conference.* Kuala Lumpur 2002.

Abu Saud, Mahmud, 1980. "Money, Internet and Qirad" in *Studies in Islamic Economics*, Khurshid Ahmed, ed., United Kingdom: International Centre for Research Islamic Economics, King Abdulaziz, Jeddah and Islamic Foundation, pp.59-84.

Ahmed, Habib, 2002. "Money and Exchange Rate in an Islamic Economy", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System*, Kuala Lumpur, August 19-20, 2002, pp.303-319.

Allouche, A., 1994. Mamluk Economics -*A Study and Translation of Al-Maqrizi's Igathah*, University of Utah Press.

Anwar, Muhammad, 2002. "Euro and Gold Dinar: A Comparative Study of Currency Unions", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.361-384.

Bank Negara Malaysia Annual Report 2002.

Bawany, Zakaria A., 2002. "Interest and Loan Free International Trade Import & Exports through R.M.U." in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.229-233.

Bergsten, C. Fred, 1999. "Alternative Exchange Rate System and Reform of the International Financial Architecture". Given before the Committee on Banking and Financial Services United States House of Representatives Washington, D.C., May 21, 1999. http://www.iie.com/papers/bergsten0599.htm

Bernstein, Peter L., 2000. *The Power of Gold*, John Wiley.

Bexley, James B., Maniam Balasumdram and James, Joe F., 2000. "Perception of Islamic Financial System: Its Obstacles in Application, and Its Market", in the *Proceedings of the*

Academy of Accounting and Financial Studies, Volume 5, Number 2.

Billah, Mohd. Ma'sum, 2002. "Possible Political and Regulatory Issues of Introducing the Islamic Dinar", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.321-333.

Blackburn, Keith, and Martin Sola, 1993. "Speculative Currency Attacks and Balance of Payments Crises", *Journal of Economic Surveys*, 7, pp. 119-44.

Block, W., 1999 "The gold standard: a critique of Friedman, Munfdell, Hayek and Greenspan from the Free Enterprise Perspective", in *Managerial Finance: Comparative Political Economy of Money and Finance: Islam and the Other*, special issue edited by M.A. Choudhury, 25: 5, pp. 15-33.

Brealy, Richard A. and Steward C. Myers, 1991. *Principles of Corporate Finance*, 4th ed., McGraw Hill.

Business Week, "Hot Money", March 20 1995.

Caravelis, Georges, 1994 European Monetary Union: *An application of the fundamental principles of monetary theory*, Aldershot: Avebury.

Cargill, Thomas F., Money, 1979. *The Financial System and Monetary Policy*, Prentice Hall.

Carmack, P.J. and Still, B., 1998. *The Money Masters: How International Bankers Gained Control of America*, New York: Royalty Production Co.

Caves, Richard E., Jeffrey A. Frenkel, and Ronald W. Jones, 1990. *World Trade and Payments, An Introduction*, 5th edition, HarperCollins Publishers.

Chance, Don M., 2001. *An Introduction to Derivatives*, 4th edition, Dryden.

Choudhury, Masudul Alam, 1997. *Money in Islam: a study in Islamic political economy*, London: Routledge.

Choudhury, Masudul Alam, 1998. "Reforming the capital market: Islamic concept of money", in *Reforming the Muslim World*, London: Kegan Paul International, pp. 145-163.

Chown, John F., 1994. *A History of Money*, Routledge.

Christie, Herbert and Michele Fratianni, 1978. "EMU: Rehabilitation of a Case and Some Thoughts for Strategy" in *One Money for Europe* by Michele Fratianni and Theo Peeters, London: Macmillan Press Ltd., 3-34.

Crawford, Richard D. and William W. Sihler, 1992. *The Troubled Money Business*, HarperBusiness.

Cribb, Joe (ed.), 1986. Money - *From cowrie shell to credit cards*, British Museum Publications.

Crowther, Geoffrey, 1994. *An Outline of Money*, Thomas Nelson and Sons Ltd., 1951.

Diwany, el-Tarek, 2002. "History of Banking: An Analysis", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.1-33.

Diwany, el-Tarek, 1997. *The Problem With Interest*, United Kingdom: TA-HA Publishers.

Dornbush, Rudiger and Stanley Fisher, 1984. *Macroeconomics*, 3rd ed., McGraw Hill.

Drummond, Ian M., 1987. *The Gold Standard and the International Monetary System 1900-1939*, London: Macmillan.

Duncan, Richard, 2003. *The Dollar Crisis*, Singapore: John Wiley.

Economist 2002. "Gold in Japan: Jitterbugs" May 2.

Faber, Marc, 2002. *Tomorrow's Gold*, CLSA.

Fratianni, Michele and Theo Peeters (eds). 1978. *One Money for Europe*, London: Macmillan Press Ltd.

Friedman, M., 1989. "Quantity theory of money" in *New Palgrave: Money*, J. Eatwell, M. Milgate and P. Newman, eds., New York: W.W. Norton, pp. 1-40.

Galbraith, John Kenneth, 1975. *Money: Whence it came, Where it went*, Boston: Houghton Mifflin Co.

Hamid, Adul Halim Abdul and Norizaton Azmin Mohd Nordin, 2002. "Dinar and Dirham Effect on the Banking Business And Its Solution", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.235-250.

Haneef, Mohamed Aslam and Emad Rafiq Barakat, 2002. "Gold and Silver as Money: A Preliminary Survey of Fiqhi Opinions and Their Implications", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.139-149.

Hassan, Mohammad Kabir and Masudul Alam Choudhury, 2002. "Micro-Money And Real Economic Relationship In The 100 Per Cent Reserve Requirement Monetary System", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.47-71.

Huq, A., 1997. *Human Development with Dignity*, Kuala Lumpur: Cahaya Pantai Sdn. Bhd.

Ibn Khaldun, 1377. *The Muqaddimah: An Introduction to History*, translated by Franz Rosenthal, Princeton: Princeton University Press, 1989.

Iqbal, Muhammad Mazhar, 2002. "International Financial Architecture: A Comparison of Gold Standard and Islamic

Dinar, in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.177-208.

Jastram, Roy W., 1977. *The Golden Constant*, New York: John Wiley & Sons.

Jastram, Roy W., 1982. *Silver: Restless Metal*, New York: John Wiley & Sons.

Johnson, H., 1972. "The Monetary Approach to the Balance of Payments", in *Further Essays in Monetary Theory*, London: Allen and Unwin.

Kean, Neoh Soon, 1986. *Stock Market Investment in Malaysia and Singapore*, Kuala Lumpur: Berita Publishing.

Khan, Tariqullah and Habib Ahmed, 2001. "Risk Management: An Analysis of Issues" in *Islamic Financial Industry*, Occasional Paper No. 5, Jeddah: Islamic Research and Training Institute, IDB.

Klein, 1978. *Money and Economy*, 4th ed., Harcourt Brace Jovanvich,.

Kurtzman, J., 1993. *The Death of Money*, Simon and Schuster.

Lietaer, Bernard and Gernot Nerb, 2002. "Terra: A Country-cycle Reference Currency to Stabilize the Business Cycle", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System*, Kuala Lumpur, August 19-20, 2002, pp.35-45.

Lietaer, Bernard, 2001. *The Future of Money: Creating New Wealth, Work and a Wiser World,* London: Century.

Lipsey, Richard G. and Peter O. Steiner, 1978. *Economics*, 4th ed., Haper and Row.

Macedo, Jorge Braga de, Barry Eichengreen and Jaime Reis (ed)., 1996. Currency Convertibility - *The gold standard and beyond,* Routledge.

Mahathir Mohamad, 2000. *Globalization and the New Realities*, Kuala Lumpur: Pelanduk Publications.

Mahathir Mohamad, 2000. *The Malaysian Currency Crisis* - How and Why It Happened, Kuala Lumpur: Pelanduk Publications.

Marcuzzo, M.C. and Roselli A., 1986. *Ricado and the gold standard,* Bologna: Macmillian.

Martias, Z. S., 1996. "Payment system and dynamics in a monetary economy", in *Money in motion the post Keynesian and circulation approach* , London: Macmillan Press Ltd.

Meera, Ahmed Kameel Mydin, 2002. *The Islamic Gold Dinar*, Kuala Lumpur: Pelanduk Publications.

Meera, Ahmed Kameel Mydin, and Hassanuddeen Abdul Aziz, 2002. "The Islamic Gold Dinar: Socio-economic Perspective" in the *Proceedings of the 2002 International Conference*

on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur, August 19-20, 2002, pp.151-175.

Meera, Ahmed Kameel Mydin, 2002. "Hedging with Gold Dinar", the EDGE Businessdaily, August 19-20, 2002, pp.58.

Meera, Ahmed Kameel Mydin, 2002. "Gold Dinar in Multilateral Trade", paper presented in International Seminar on "Gold Dinar in Multilateral Trade" organized by the Institute of Islamic Understanding Malaysia, Kuala Lumpur, October 22-23, 2002.

Meera, Ahmed Kameel Mydin, and Moussa Larbani, "The Gold Dinar in Multilateral Trades: A Mathematical Model for Determining an Efficient Trade Matrix", paper presented in *International Banking Conference* 2003, Prato, Italy, September 9-10, 2003.

Mishkin, Frederic S., 2001. *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*, 6th edition, Addison Wesley.

Mundell, R.A., 1997. "The International Monetary System in the 21st Century: Could Gold Make a Comeback?" Lecture delivered at St. Vincent College, Letrobe, Pennsylvania, March 12, 1997, http://columbia.edu/ram15/LBE.htm

Mundell, R.A., 1999. *The Euro and the stability of the international monetary system*, University of Columbia.

Nashashibi, Karim, 1980. "Trade and Exchange Regimes and the Exercise of Monetary Policy in the Arab Countries" in *Arab Monetary Integration: Issues and Prerequisites* by Khair El-din Haseeb and Samir makdisi (eds). London: Croom Helm.

Othman, Jalalullail, 2002. "Application of the Existing Laws and Regulations in Malaysia Relating to the Proposed Usage and Implementation of the Dinar from a Private Sector Perspective", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.251-279.

Rab, Hifzur, 2002. "Problems Created by the Fiat Money, Islamic Dinar and Other Available Alternatives", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.91-121.

Rashid, Hafiz Majdi Ab., Dodik Siswantoro and John A Brozovsky, 2002. "The Stability of Gold Dinar and Accounting Implications: An Empirical Study", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.281-302.

Ricardo, David, 1817. *On the Principles of Political Economy and Taxation*, Rod Hay's Archive for History of Economic Thought, McMaster University, Canada, 2002.

Rosly, Saiful Azhar and Emad Rafiq Barakat, 2002. "The Economic Thought of Al-Maqrizi: The Role of The Dinar and Dirham as Money", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.123-137.

Rowbotham, Michael, 1998. *The Grip of Death*, Jon Carpenter.

Rowe, D., 1997. *The Real Meaning of Money*, London: HarperCollins Publishers.

Sanusi, Mahmood M., 2002. "Gold Dinar, Paper Currency and Monetary Stability: An Islamic View", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.73-89.

Shakespeare, Rodney and Peter Challen, 2002. *Seven Steps to Justice*, London: New European Publications.

Shelton, Judy, 1994. *Money Meltdown*, New York: The Free Press.

Sherman, Eugene J., 1986. *Gold Investment*, Prentice Hall.

Simmel, G., 1990. *The philosophy of money*, Routledge, London.

Smith, Adam, 1776. *The Wealth of Nations*. Amherst, New York: Prometheus Press, 1991.

Stiglitz, Joseph E., 2002. *Globalization and its Discontents*, London: Penguin Books.

Vadillo, Umar I. 1991. *Fatwa on Paper-Money*, Madinah Press.

Vadillo, Umar I. 1996. *The Return of the Gold Dinar: A Study of Money in Islamic Law*, Madinah Press.

Vadillo, Umar Ibrahim, 2002. "The Architecture of the Gold Dinar Econmoy: An Academic Perspective", in the *Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002, pp.335-360.

Yakop, Nor Mohamad, 2002. "Trade and the Gold Dinar: The Next Component in the International Islamic Financial System", a keynote address presented at the *2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur*, August 19-20, 2002.

Yakop, Nor Mohamad, 1996. *Teori, Amalan dan Prospek Sistem Kewangan Islam di Malaysia*, Utusan Publications, Kuala Lumpur.

Yakop, Nor Mohamad, 2002. *The Role of Central Banks in the Implemenation of the Gold Dinar Proposal.* International Seminar on "Gold Dinar in Multilateral Trade" organized by the Institute of Islamic Understanding Malaysia, Kuala Lumpur, October 22-23, 2002.

Web articles

http//cepa.newschool.edu/het/profiles/ricardo.htm

Dibbell, Julian, "In Gold We Trust", Wired, http://www.Wired.com/wired/archive/10.01/egold_pr.html

"The Islamic Dinar", http://www.murabitun.org/WITO/dinar.html

"The Case for Gold", http://www.the-privateer.com/gold.html

"What Caused the Asian Currency and Financial Crisis? Part II: Policy Debate"

Giancarlo Corsetti, Paolo Pesenti and Nouriel Roubini. September 1998.

http://www.stern.nyu.edu/globalmacro£asiacri2.pdf

"An Introduction to Open Economy Macroeconomics, Currency Crises and an Analysis of the Causes the Asian Crisis" Nouriel Roubini

http://www.nyu.edu/nroubini/NOTES/introduction.html

"What Caused the Asian Currency and Financial Crisis? Part I: A Macroeconomic Overview" Nouriel Roubini, Giancarlo Corsetti snd Paolo. September 1998.

http://www.stern.nyu.edu/globalmacro/AsianCrisis.pdf

"Fundamental Determinants of the Asian Crisis: A Preliminary Assessment" Giancarlo Corsetti, Paolo Pesenti and Nouriel Roubini. November 1998.

http://www.stern.nyu.edu/globalmacro/jimf06.pdf

"The Onset of the East Asian Financial Crisis" Steve Radelet and Jeffrey Sachs. March 1998.

http://www2.cid.harvard.edu/hiidpapers/easonset2.pdf

"What have we learned, so far, from the East Asian Financial Crisis?" Steven Radelet and Jeffrey Sachs. January 1999.

http://www.hiid.harvard.edu/pub/other/aea122.pdf

"Bahtulism: Who poisoned Asia's Currency Markets?" Paul Krugman. Stale, August 1997. http://web.mit.edu/krugman/www/baht.html

"What Happened to Asia?" Paul Krugman (1£98)

http://web.mit.edu/krugman/www/DISINTER.html

http://www.e-dinar.com/net/org

http://www.murabitun.org

http://www.goldgold.com/goldfacts.htm

http://cepa.newschool.edu/het/profiles/ricardo.htm

http://www.robertmundell.net/default.asp